دور المواقع الإلكترونية النسائية وتأثيرها في تشكيل اتجاهات المرأة إزاء مشكلة العنف الأسري

د. سمر عبدالحليم جمال الدين*

الملخص:
تسعى الدراسة التعرف على دور المواقع الإلكترونية النسائية وتأثيرها في تشكيل اتجاهات المرأة إزاء مشكلة العنف الأسري من حيث تحديد الأدوار التي تقوم بها المواقع الإلكترونية النسائية في تقديم قضايا المرأة وخاصة العنف ضدها، وكذلك الكشف عن اتجاهات ورؤى المرأة المصرية، واعتمدت الدراسة على النظرية النسوية وكذلك نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وقد تم التحليل الكيفي والكمي لموقع المجلس القومي للمرأة الممثل للمواقع الحكومية وذلك عبر استمارة تحليل المضمون، وكذلك وموقع المركز المصري لحقوق المرأة الممثل للمواقع الأهلية، وكذلك سحب 400 مفردة من جمهور المرأة المتابع للمواقع الالكترونية النسائية.

وقد توصلت الدراسة التحليلية أنه قد تنوعت الأسباب التي تؤدي لحدوث العنف الأسري ضد المرأة ما بين العادات والتقاليد المجتمعية التي مازالت تعزز من فكرة الرجل على المرأة في بعض المناطق والمحافظات على مستوى الجمهورية بنسبة 69%، تلاه في الترتيب الثاني عدم تكافؤ العلاقات الأسرية بنسبة 25.4%، وجاء نسبة 96.9% من المواد المنشورة والمتعلقة بالعنف الأسري تتناوله من المنظور الاجتماعي في مقابل نسبة 3.1% من المواد المنشورة تتعلق بقضايا فنية ناقشت العنف، وجاء نسبة 36.2% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف متعلقة بالعنف المعنوي في مقابل نسبة 34% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف متعلقة بالعنف المادي، ونسبة 29.8% من المواد الإعلامية التي كانت تناقش العنف متعلقة بالعنف المجتمعي.

كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية بين دوافع التعرض للمواقع الإلكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للمبحوثات نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمسوياته الأربعة السابق الإشارة لهم.

وتوصى الدراسة بأن يتم إعداد دراسات ميدانية لفحص تأثير العنف بكافة أنواعه على الفئات النوعية للمراة ما بين الطفلة أو الشابة أو كبار السن، والملاحظ أنه في الدراسة الحالية كان التركيز على المرأة الطفلة، في حين أن المرأة الشابة تتعرض للعنف وكذلك المرأة كبيرة السن تتعرض للعنف، وهو الأمر الذي يجب إعداد دراسات ميدانية للكشف عن أنواع العنف وأنماطه وفقًا للفئة العمرية.

* مدرس بقسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة أسوان.

The role and impact of women's websites in shaping women's attitudes towards the problem of domestic violence

Abstract

The study seeks to identify the role and impact of women's websites in shaping women's attitudes towards the problem of domestic violence in terms of defining the roles that women's websites play in presenting women's issues, especially violence against them, as well as revealing the trends and visions of Egyptian women.

The study relied on feminist theory as well as theory OF Relying on the media, a qualitative and quantitative content analysis was carried out for the website of the National Council for Women representing government websites which represented governmental sites, and the website of the Egyptian Center for Women's Rights which represented civil websites, and the study conclude the withdrawal of 400 items from the women's audience following women's websites.

The analytical study found that the reasons that lead to the occurrence of domestic violence against women varied between societal customs and traditions that still reinforce the idea of men over women in some regions and governorates at the level of the Republic by 69%, followed by the inequality of family relations by 25.4% in the second order.

The study found that 96.9% of the published materials related to domestic violence dealt with it from a social perspective, compared to 3.1% of the published materials related to technical issues that discussed violence, and 36.2% of the media materials discussing violence issues related to moral violence, compared to 34% of the materials Media materials that discuss violence are related to physical violence, and 29.8% of media materials that discuss violence are related to societal violence.

The study also discovered the existence of a correlational relationship between the motives for exposure to women's websites wiht the cognitive, emotional and behavioral component of the respondents towards the role of these websites in treating domestic violence with its four levels previously mentioned.

The study recommends that field studies be prepared to examine the impact of violence of all kinds on the specific groups of women between the girl child, young woman or the elderly. It is noted that in the current study the focus was on the child woman, while the young woman is exposed to violence and the old woman is subjected to violence. Which is why field studies should be prepared to reveal the types and patterns of violence according to the age group.

مقدمة:

تُعد التطورات التكنولوجية الحاصلة وسيطرة الوسيلة الرقمية على الحياة الاجتماعية تحولت مجتمعاتنا العربية إلى عوالم رقمية بامتياز فتحت معها الباب على مصرعيه للنشاط النسوي ورائدات الحركة النسوية في العالم الغربي والعربي لتجديد حركتها النسوية وذلك باستغلال هذه التقنيات العالية في إعلاء صوتها، فقد ساهمت هذه التكنولوجيات الرقمية في خلق مجتمع عالمي من النسويات، اللاتي يستخدمن تكنولوجيا الاتصال الحديثة بأنواعها بداية من الإنترنت وتكنولوجيا الويب وما نتج عنها من شبكات التواصل الاجتماعي ومدونات وصفحات خاصة، للمناقشات وتمدد النشاط النسوي على أرض الواقع.[1]

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة خطة عمل وموازنة مفصّلة لتغطية الأنشطة المحددة، مع تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الحيلولة دون العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له, وعلى ذلك، لم يكن من الصعب إقناع الجهات المعنية بأهمية تقدير تكلفة العنف ضد المرأة. غير أنه لا تزال هناك، وفقاً للمجلس القومي للمرأة، فجوة في الإطار القانوني المعني بالعنف الزوجي لأنه لا يزال ينظر إليه على أنه قضية خاصة/عائلية. وعادةً تسعى النساء اللاتي يتعرضن للعنف إلى الطلاق، لكنهن لا يرفعن دعوى جنائية ضد أزواجهن لأنه لا يوجد قانون يجرم العنف الزوجي .[2]

وتُعتبر المرأة العربية شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية، ومساهما فاعا في تطور مجتمعاتها، وقد بُذلت جهود كثرة لتمكن المرأة العربية من النهوض في كافة المجالات، إلا أن هذه الجهود الحثيثة والرغبة الملحة في تأهيل الأدوار الاجتماعية للنساء، لم تواكب تطور مواز في الخطاب الإعلامي الذي ظل في جزء كبر منه عاجزا عن مواكبة هذه المتغيرات. [3]

أولًا:الدراسات السابقة:

(1): الدراسات السابقة التي تناولت معالجة الإعلام للعنف ضد المرأة:

- **قامت دراسة (ريم فؤاد منصور محمد، 2020)[4] بتحليل العوامل الذاتية والمؤسسية والخارجية المؤثرة على مستوى معرفة القائم بالاتصال بالتنوع الإعلامي،** وتحديد دلالة العلاقة بين العوامل الذاتية والمؤسسية والخارجية ومستويات التنوع الإعلامي في معالجة قضايا المرأة في الصحف المصرية إلى جانب قياس مستويات التنوع الإعلامي في المحتوى والمصادر والقائم بالاتصال والجمهور والقضايا والأحداث والأطر الإعلامية, تحديد دلالة الفروق بين الصحف القومية والحزبية والخاصة فيما يتعلق بمستويات التنوع في المحتوى والمصادر والقائم بالاتصال والجمهور القضايا والأحداث والأطر الإعلامية، وقد خلصت نتائج الدراسةالتحليلية الي محدودية اهتمام الصحف عينه الدراسه بالتنوع الاعلامي وقضايا

المرأه المصرية بينما برز التنوع في المصادر ومنتج المادة الصحفية تراجع في القضايا والموضوعات والقوالب الصحفية ووظائف المحتوى والأطر الاعلامية والتوزيع الجغرافي للتغطية الصحفية والتوازن بين فئات المرأة المصرية، وخلصت الدراسة الميدانيه الي إدراك غالبية المبحوثين لغلبة الطابع الايجابي علي معالجات الصحف عينه الدراسه لقضايا المرأه المصرية وتزايد تاثير العوامل الذاتية والداخلية وتراجع تاثير العوامل الخارجية علي قرار الصحفى والمحتوي الاعلامي المتعلق بقضايا المرأة المصرية.

استهدفت دراسة (نورهان خالد جمال محمد يوسف، 2020)[5] التعرف على قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية التي تعرضها الأفلام السينمائية, ومعرفة كيفية معالجة الفيلم وعرضه للقضية المطروحة, وطرح حلول لها إن وجدت الحلول, والتعرف على كثافة ودوافع مشاهدة الفتيات الجامعيات والخريجات المقبلات على الزواج للأفلام السينمائية المقدمة بالقنوات الفضائية المتخصصة، والتي تتناول قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية واتجاهاتهنَ نحوها, واختبار نظرية الغرس، من خلال التعرض للأفلام السينمائية بالقنوات الفضائية واتجاهات الفتيات نحو القضايا المطروحة ونحو الزواج, ومعرفة المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية, وتعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي بشقيه: الوصفي والتحليلي, كما استخدمت الباحثة في جمع بيانات الدراسة أداة تحليل المضمون للأفلام السينمائية محل الدراسة, وأداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية، بلغت (400) مفردة من الطالبات والخريجات المقبلات على الزواج، في الفئة العمرية من (18: 30) عام.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين معدل مشاهدة الأفلام السينمائية التي تناولت قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية، واتجاهاتها نحو الزواج. توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين معدل مشاهدة الفتاة الجامعية للأفلام السينمائية التي تناولت قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية، واتجاهاتها نحو القضايا المطروحة. توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المشاهدة النشطة للفتاة الجامعية للأفلام السينمائية التي تناولت قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية، واتجاهاتها نحو الزواج.

سعت دراسة(جعفر,2017)أطر تقديم قضايا المرأة في الإعلام الجديد وعلاقتها باتجاهات الجمهور إزاء هذه القضايا[6], إلى التعرف على الأطر التي قدم من خلالها الإعلام الجديد, المدونات وصفحات الفيس بوك, قضايا المرأة وعلاقتها باتجاهات الجمهور إزاء هذه القضايا وذلك من خلال رصد نوع الأطر المهيمنة في تقديم قضايا المرأة بهم, ومعرفة مدى اختلاف أطر تقديم قضايا المرأة باختلاف أيديولوجية القائم

بالاتصال وتوجهات المدونات وصفحات الفيس بوك عينة الدراسة, وذلك مع توضيح دور وسائل الإعلام الجديد في تشكيل اتجاهات الجمهور إزاء قضايا المرأة, حيث أوضحت النتائج التحليلية أن العنف هو أهم القضايا التي قامت بتغطيتها عينة الدراسة وتفوقت فيها المدونات بنسبة 51.9%, وكذلك أوضحت أن إطار الضحية هو أهم الأطر الخبرية التي وظفتها عينة الدراسة في معالجتها لقضايا المرأة حيث تم استخدامه في المدونات بنسبة 36.9% وفي صفحات الفيس بوك بنسبة 11.5%.

- **سعت دراسة (محمد,2019) لمعرفة تناول الإعلام الإلكتروني لقضايا المرأة العربية** [7]وهي (دراسة وصفية تطبيقية على المعالجة الصحفية لموقع المجلس القومي للمرأة بمصر), حيث أكد الخبراء أن الموقع الخاص بالمجلس غطى جميع متطلبات المرأة المصرية, كما اتفق الخبراء إلى ترتيب القضايا التي اهتم بها الموقع خلال مدة الدراسة كالآتي: قضايا المرأة الاجتماعية على مستوى الوطن العربي ثم قضايا المرأة المجتمعية، وأخيراً قضايا المرأة الاقتصادية, وقد خلصت الدراسة إلى توصيات منها: توجيه مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة الاجتماعية، خاصة العنف ضد المرأة, الاهتمام بتوظيف وسائل الإعلام الاجتماعي في مجال الدفاع عن حقوق المرأة عامة, لفت انتباه المسؤولين إلى الاهتمام بمشاركة وتفاعل جمهور المرأة المتلقي عن المواقع الإلكترونية الحكومية, إنشاء مواقع إلكترونية مغلقة للمرأة ومشاركة النساء في مناقشة قضاياهن بحرية من بينهن مما يتيح طرح القضايا النسوية بصراحة وجرأة أكبر.

- **أظهرت دراسة(حداد,2019) الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي**[8] (دراسة في المحتوى والأثر على عينة من صفحات المرأة على الفيس بوك ومستخدماتها) أن مستخدمات الصفحات النسوية عبر الفيس بوك مهتمات بمختلف قضايا المرأة بنسب متقاربة جدا وقد يكون ذلك ناتج للواقع الذي تعيشه المرأة العربية في مجتمعاتنا، والذي يعكس دائرة خاصة من النضال الفكري والوجودي قلما تعبر عنه الصورة التي تقدمها وترسمها وسائل الإعلام، فلطالما عكفت وسائل الإعلام التقليدية على التعامل مع قضايا المرأة بتخصيص مساحات كبيرة وملفات وبرامج لها، يقتصر الحديث فيها عن قضايا الأسرة والزواج والموضة والطهي، مما يعكس المرأة في قالب الزوجة والأم وربة المنزل فقط، أو استغلالها في المواد الإعلانية لتبقى القضايا الأكثر محورية في حياة المرأة العربية كالمساواة والتمكين والإنجاز العلمي والاقتصادي، إضافة لانتهاكات المرأة اجتماعيا، اقل تمثيلا وإدراجا في المساحات الإعلامية وتجنبا، وتصنيفها ضمن قائمة القضايا الاجتماعية والمحتوى الجاد المتحفظ عليه.

وسعت دراسة(محمود,2017)الخطاب الصحفي نحو قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية وعلاقته بواقع مشاركتها الفعلية في الانتخابات البرلمانية بعد ثورة 25 يناير, دراسة تحليلية ميدانية.[9] إلى تقييم دور الخطاب الصحفي في تفعيل

المشاركة السياسية للمرأة المصرية خلال انتخابات مجلس النواب 2015 وذلك من خلال رصد وتحليل وتفسير أبعاد العلاقة بين الخطاب الصحفي الخاص بقضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية في الصحف المصرية وواقع مشاركتها الحقيقية في الحياة السياسية وذلك من خلال الكشف عن خصائص هذا الخطاب دون عزله عن السياقات السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه والمتفاعلة معه, للتعرف إلى أي مدى استطاعت الصحف المصرية التأثير على معارف واتجاهات جمهور المرأة, واستكشاف العوامل المؤثرة في تكوين الآراء والاتجاهات سواء كانت عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

في حين هدفت دراسة(حسن,2016)العلاقة بين تعرض المرأة المصرية للقنوات الفضائية والمواقع الإخبارية على الإنترنت ومستوى المعرفة السياسية بالقضايا القومية,[10] إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين تعرض المرأة المصرية للقنوات الفضائية والمواقع الإخبارية على الإنترنت وبين مستوى المعرفة السياسية للقضايا القومية وذلك في ضوء نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من خلال تحليل العلاقة بين تعرض المرأة المصرية للقنوات الفضائية والمواقع الإخبارية عبر الإنترنت ومستوى معرفتها السياسية بالقضايا القومية ومعرفة تأثير المتغيرات النفسية الوسيطة(الاهتمام السياسي) والتغيرات الأخرى الخاصة بالفرد كالمستوى الاجتماعي والاقتصادي على هذه العلاقة.

(2): الدراسات السابقة التي تعلقت باتجاهات الجمهور نحو معالجة الإعلام للعنف ضد المرأة:

ـ أوضحت دراسة (عبير عبد العزيز أحمد عبد العال، 2021)[11] العلاقة الصور النمطية الصحفية والتليفزيونية فى المواقع الإلكترونية بتشكيل معارف الجمهور المصري نحو الاضطهاد المجتمعي للفتاة العربية. وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث. وتم تطبيق الدراسة الراهنة على عينة حصصيه ممثلة لكل فئات مجتمع الدراسة من الذكور والإناث تتكون من 400 مفردة بواقع 125 مفردة من ريف محافظة الغربية و125 مفردة من صعيد محافظة المنيا و150 مفردة من مدن محافظة القاهرة باعتبارها تضم عدد أكبر من السكان وذلك ممن تتراوح أعمارهم بين 16-60 سنة. وتمثلت فترة الدراسة التحليلية في الفترة من2019/8/1 إلى 2020/80/30، وكان عدد الاخبار في النشرات الاخبارية محل الدراسة حيث تم تحليل 1451 قضايا من بينهما 828 قضية بموقع صحيفة اليوم السابع بنسبة 57.1% في حين تم تحليل 623 قضية بنسبة 42.9% في موقع قناة dmc.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة : • أكدت نتائج الدراسة الميدانية على الاثار السلبية على الفتاة العربية نتيجة تناولها بصورة نمطية من قبل المواقع الالكترونية الصحفية والتليفزيونية ففي الترتيب الأول الاحساس بالظلم الاجتماعي وفي الترتيب الثاني فشلها في اداء أعملها الاسرية والمهنية وفي الترتيب الثالث انعدام ثقتها بنفسها.

• أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى أسباب تناول المواقع الالكترونية الصحفية والتليفزيونية الفتاة العربية بصورة نمطية ففي الترتيب الأول طبيعة المجتمع المحافظ وفي الترتيب الثاني ضعف معالجة قضايا الفتاة العربية وفي الترتيب الثالث عدم التقيد بالمعايير المهنية. • بينت نتائج الدراسة التحليلية قضايا الاضطهاد المجتمعي التي تعكسها الصور النمطية للفتاة في المواقع الالكترونية, حيث تشير المعطيات إلي أن جاء في الترتيب الأول العنف ضد المرأة وفي الترتيب الثاني الحقوق السياسية وفي الترتيب الثالث فرص العمل وفي الترتيب الرابع النظرة الذكورية.

• أوضحت نتائج الدراسة التحليلية الصور النمطية للفتاة العربية بالمواقع الالكترونية، حيث تشير المعطيات إلي أن جاء في الترتيب الأول عاهرة وفي الترتيب الثاني غبية وفي الترتيب الثالث مستهترة.

وأخيرا تم التوصل إلى التوصيات التالية : 1. ضرورة فهم أهمية الإعلام الإلكتروني في المساعدة في التغيير الجذري للصورة النمطية للمرأة إذا ما استغل بالشكل الصحيح والأمثل. 2. العمل على تفعيل وتطبيق واستخدام التقنيات المميزة للصحافة الالكترونية كالنص الفائق، والوسائط المتعددة والتفاعلية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، التي تعطي للمواقع ميزة خاصة تميزها عن باقي المواقع الإلكترونية. 3. ضرورة التنوع في استخدام استراتيجيات الإطار الذي وضعت فيه الفتاة العربية، وعدم الاهتمام بجانب الصراع فقط، بل الاهتمام باستراتيجية الانجاز والتميز والأسباب. 4. عدم اقتصار المعالجات الصحفية في المواقع الالكترونية على الخبر والتقرير والتحقيق، بل يجب تقديم معالجات صحفية تشمل كل الفنون الصحفية لما يتميز به كل نوع من أساليب إقناعية مختلفة ليشعر المتلقي بأهمية الفكرة أوالموضوع. 5. تنفيذ حملات إعلامية وبرامج توعية عبر المواقع الإلكترونية تشرح الآثار المترتبة على قضايا الاضطهاد المجتمعى للفتاة العربية.

- **أوضحت دراسة (ميار أسامة محمد، 2021)[12] تحليل معالجة صحف الحوادث عينة الدراسة لقضايا العنف ضد المرأة والطفل وتفسيرها،** وتندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التفسيرية التي تعتمد على منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال مسح المضمون الصحفي المتعلق بقضايا العنف ضد المرأة والطفل في صحف (أخبار الحوادث- دموع الندم- الوفد- المصري اليوم)، بالإضافة إلى مسح شامل لجميع محرري الحوادث في صحف الدراسة.

ويتمثل مجتمع الدراسة التحليلية في صحف أخبار الحوادث، ودموع الندم، والمصري اليوم، والوفد، وذلك من خلال مسح جميع المضامين المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل خلال الفترة من يناير 2018 حتى ديسمبر 2018، والتي بلغ قوامها 1246 مادة، كما يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في جميع محرري الحوادث بصحف الدراسة، وقد بلغ عددهم 57 مفردة، أولا نتائج الدراسة التحليلية:

-جاءت قضايا العنف الأسري في مقدمة قضايا العنف التي اهتمت بها صحف الدراسة، تليها قضايا العنف المجتمعي، وسعت صحف الدراسة إلى تأدية مجموعة من الوظائف خلال معالجتها لقضايا العنف ضد المرأة والطفل، جاءت في مقدمتها وظيفة "غرس القيم والمبادئ الأخلاقية" إذ حرصت صحف الدراسة على تأكيد مبدأ "الجريمة لاتفيد"، كذلك أدت صحف الدراسة وظيفة "الإخبار" من خلال تقديم تغطية مجردة من جميع الآراء سواء المتعلقة بالمحرر أو المصادر، وقامت صحف الدراسة بتأدية وظيفة "التوعية" من خلال تقديم النصح والإرشاد للقارئ حتى لا يقع ضحية لجرائم مماثلة.

-التزمت صحف الدراسة بمسؤوليتها الاجتماعية في معظم المضامين التي نشرتها عن العنف ضد المرأة والطفل، إذ التزمت صحف الدراسة بمراعاة القيم والآداب العامة للمجتمع، واحترام خصوصية الأشخاص، والالتزام بعدم التأثير في سير العدالة، بينما لم تراع صحف الدراسة مجتمعة الدقة في عدد كبير من موضوعاتها وذلك من خلال عدم متابعة سير القضية والنشر المجهل، كذلك لم تهتم صحف الدراسة بتحقيق التوازن من خلال تخصيص مساحات لنشر الرأي والرأي الآخر، واكتفت بتجاهل وجهتي النظر ونشر وجهة النظر الرسمية فقط في معظم مضامينها.

ثانيا نتائج الدراسة الميدانية، برزت مجموعة من العوامل التي تؤثر في القائم بالاتصال خلال معالجته لقضايا العنف ضد المرأة والطفل وإن اختلفت معدلات بروزها لدى القائمين بالاتصال في صحف الدراسة، فكان أهمها التطور التكنولوجي وظهور الإعلام الجديد، كما أكد المبحوثون أن الصحفي ذاته يعد من أكثر العوامل التي يمكنها التأثير بشكل مباشر في المعالجة الصحفية لقضايا العنف ضد المرأة والطفل، بينما جاءت السياسة التحريرية للجريدة ونمط ملكيتها في نهاية العوامل التي يرى القائم بالاتصال أنها تؤثر فيه خلال معالجته لقضايا العنف ضد المرأة والطفل.

-وفيما يتعلق بدرجة التزام المبحوثين بالممارسات والضوابط المهنية، أكد المبحوثون التزامهم بهذه الضوابط بدرجة مرتفعة، تليها بدرجة متوسطة، فيما لم تحصل بدرجة منخفضة على أي نسبة تذكر، بما يعكس حرص القائم بالاتصال في صحف الدراسة على الحفاظ على أخلاقيات النشر الصحفي خلال معالجته لقضايا العنف ضد المرأة والطفل وفقا لوجهة نظره، ولاسيما فيما يتعلق باتفاق العناوين مع مضمون الخبر، إذ

تصدرت الضوابط المهنية التي يسعى القائم بالاتصال للالتزام بها، يليها الحفاظ على الآداب العامة للمجتمع، ثم الابتعاد عن الإشادة بالجناة.

- وتوصلت دراسة(قرة, حامدي,2019) تأثير النشاط النسوي الافتراضي على النساء عبر مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة تطبيقية)[13]إلى جملة من النتائج أهمها: فيما يتعلق معدل استخدام أفراد عينة الدراسة للفيس بوك أكدت النتائج أن موقع الفيس بوك وانستغرام من أكثر المواقع استخدامًا وولوجًا وذلك بصفة دائمة لدى المبحوثين بمعدل يفوق ثلاث ساعات في اليوم, وفيما يتعلق بعادات وأنماط تعرض أفراد عينة الدراسة (YouTubers) أكدت النتائج أن أفراد عينة الدراسة يتعرضون اليوتيبرز بحرص منهم على متابعتهم أو بشكل غير قصدي بمعدل ساعة إلى ساعتين في اليوم, وفيما يخص المواضيع التي تتناولها(YouTubers) على الشبكات الاجتماعية تتنوع بين مواضيع جمالية، اجتماعية وهذا إحدى ميزات النشاط النسوي الافتراضي الذي يركز أكثر على الجانب الجمالي والاهتمام بالجانب الخارجي للمرأة وطريقة عيشها مقارنة بالمواضيع الأخرى, أما فيما يخص دوافع استخدام والتعرض(YouTubers) على الشبكات الاجتماعية توصلت نتائج الدراسة الميدانية أن أفراد عينة الدراسة يتابعون(YouTubers) رغبة منهم لتمضية وقت الفراغ وإزالة القلق والتخلص من الملل، والاطلاع على مواضيع الجمال والموضة التي تعد من أهم المواضيع المطروحة من طرف اليوتيبرز، والمتابعة لزيادة الثقة بالنفس، والحصول علة المعلومات لاتخاذ القرارات، وتنمية حس المتعة بالحياة، وكذلك أفراد عينة الدراسة يتابعون(YouTubers) من أجل تحقيق إشباعات تختلف باختلاف الأفراد, ما يدعم الفرضية التي جاءت بها نظرية الاستخدامات والإشباعات والتي ترى بأن الجمهور يختار وسيلة ورسالة إعلامية معينة من أجل تحقيق إشباعات معينة.

- بينما هدفت دراسة (محمد,2018) دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا العنف الأسري[14], إلى التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضية العنف الأسري من خلال:1-دراسة تحليلية لمضمون ما تقدمه مواقع التواصل الاجتماعي كمثال لمواقع التواصل الاجتماعي Face Book,, من مواد فلمية أو أخبار أو تعليقات تخص قضية العنف الأسرى , وما هي تعليقات المستخدمين على هذه المقاطع أو الأخبار سواء بالقبول أو الرفض,2-دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي لمعرفة مدى تعرضهم واستخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها على اتجاهاتهم تجاه قضية العنف الأسري ؛ حيث تأتى أهمية دراسة مواقع التواصل الاجتماعي بما لهذه المواقع من شعبية وانتشار سريع خاصة في المجتمع العربي والمصري بصفة خاصة فأعداد مستخدمي هذه المواقع في ازدياد مستمر.2-يتم تناول قضية العنف في هذه الدراسة والتي أصبحت ظاهرة وقضية بالغة الأهمية لما لها من

تأثير على النفسية الاجتماعية وعلى الفرد داخل المجتمع وبالتالي يؤثر على المجتمع نفسه وتزيد إما من السلبية أو من الايجابية, والتعرف على أسباب هذه الظاهرة , ومنها أ-الأسباب الاجتماعية والثقافية , العادات والتقاليد في المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة, ب-الأسباب الاقتصادية : وأهمها الفقر والصراع حول المصروفات وعدم الإنفاق , ج–الأسباب الذاتية : وتتمثل في المرض النفسي لأحد أعضاء الأسرة أو الإدمان, د-الأسباب الدينية : الفهم الخاطئ لبعض النصوص الدينية مثل الجنس والختان.

- **وهدفت دراسة(عرفة,2016) دور المنتديات النسائية على شبكة الإنترنت في تنمية الوعى لدى المرأة، دراسة تطبيقية,**[15] إلى التعرف على طبيعة المنتديات النسائية على شبكة الإنترنت ومعرفة نوعية القضايا والموضوعات المختلفة التي يتم طرحها من خلال هذه المنتديات، وكذلك التعرف على المضمون المقدم من خلالها وطرق عرض هذه المضامين، ومعرفة اللغة المستخدمة في عرض الموضوعات بهذه المنتديات, توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- جاءت الموضوعات الاجتماعية في الترتيب الأول من جملة الموضوعات التي تم طرحها بنسبة 32,6%، تليها الموضوعات الدينية بنسبة 20,9%، ثم الموضوعات الصحية بنسبة 18,5%، تليها الثقافية بنسبة 12,6%، ثم المنوعات والترفيه بنسبة 7,8%، وأخيراً التجارية والاستثمارية بنسبة 7,5%.

2- حازت الموضوعات الخاصة بفقه المرأة على الترتيب الأول بالنسبة لجملة الموضوعات الدينية المنشورة بمنتديات الدراسة، حيث بلغت نسبتها 20,2%، تليها الأحاديث النبوية الشريفة، ثم الموضوعات الخاصة بتفسير الأحلام، ثم موضوعات العقيدة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، وأخيراً موضوعات السيرة النبوية وبلغت نسبتها 14,4% من جملة الموضوعات المنشورة.

3- احتلت موضوعات صحة المرأة الترتيب الأول بالنسبة للموضوعات الصحية المطروحة بمنتديات الدراسة خلال فترة التحليل، وذلك بنسبة 32,4% من جملة الموضوعات، تليها موضوعات النحافة والسمنة، ثم الأعشاب والطب البديل، ثم الموضوعات النفسية، ثم صحة الطفل.

4- بلغت نسبة الموضوعات التي تضمنت قيماً إيجابية 92,1% من جملة الموضوعات المنشورة خلال فترة التحليل، مقابل 7,9% من الموضوعات تضمنت قيماً سلبية.

5- غالبية الموضوعات المنشورة خلال فترة التحليل كُتبت باللغة العربية الفصحى، وبلغت نسبتها 42,9% من جملة الموضوعات، بينما بلغت نسبة الموضوعات التي كُتبت بالعامية 39,3% ، مقابل 17,7% من هذه الموضوعات كُتبت بمزيج من الفصحى والعامية.

6- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية – من خلال مقياس الوعى الذى وضعته الباحثة – أن 78,7% من أفراد العينة لديهن وعى اجتماعي مرتفع، و 69% منهن لديهن وعى صحى مرتفع، كما أن 50% منهن لديهن وعى ديني مرتفع، و33% لديهن وعى ثقافي مرتفع.

بينما هدفت دراسة (عبد الفتاح,2016)علاقة استخدام الصفحات النسائية على مواقع التواصل الاجتماعي بتطلعات المرأة المصرية,[16] إلى التعرف على علاقة استخدام الصفحات النسائية على مواقع التواصل الاجتماعي بتطلعات المرأة المصرية, حيث توصلت الدراسة إلى أن المدة التي بدأ فيها المبحوثات باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك منذ أكثر من ثلاث سنوات وذلك بنسبة (70.5%) تلها المدة من سنة إلى أقل من سنتين بنسبة (11.5%),بينما جاء في المرتبة الثالثة للاستخدام منذ سنتين إلى ثلاث سنوات بنسبة (10.3%)وأخيراً احتلت المدة أقل من سنة نسبة (7.8%) وتم تفسير النتائج في ضوء سهولة استخدام مواقع الفيس بوك وسرعة انتشاره هذا بجانب سرعة انتشار الأجهزة الحديثة من محمول والحواسب التي أصبحت متاحه حتى لربات البيوت منذ أكثر من ثلاثة سنوات وسهولة استخدامها وتنوع تطبيقاتها.

(3): الدراسات السابقة التي تعلقت بمعالجة العنف ضد المرأة:

- ذكرت دراسة(Lynne, Jeannette,2019) إطار الكفاءة للاستشارات المتعلقة بالعنف الأسري[17] أن العنف الأسري (DV) يؤثر على حوالي 20٪ من السكان على مستوى العالم ويرتبط بحالات الصحة العقلية المعقدة والصعوبات في المشاركة العلاجية للعملاء. يعد تطوير الكفاءة العلاجية لتلبية معايير الممارسة المهنية المستقلة جزءًا مهمًا من تدريب المستشارين. يعتبر إطار الكفاءة لـ DV إضافة مفيدة إلى الأدبيات. تم تطوير إطار العمل هذا بشكل منهجي من نموذج استشارة DV على علم بالعميل (نظرية أساسية) ويتكامل جيدًا مع المنشورات الدولية الحالية. إنه يسلط الضوء على مهارات الاستشارة عالية المستوى وواسعة النطاق والمعرفة المتخصصة والخصائص الشخصية المحددة للعمل مع مجموعة العملاء هذه ، بما يتجاوز المستوى المطلوب للممارسة المستقلة. يمكن استخدام هذا الإطار كأساس لتدريب المستشار قبل وبعد التأهيل ، والتعيين والتقييم.

- في حين ذكرت دراسة(Davies ,Berger,2019)تجارب المعلمين في الاستجابة لتعرض الطلاب للعنف الأسري,[18] أن يكون للتعرض للعنف المنزلي في مرحلة الطفولة آثار سلبية طويلة المدى على الأداء الاجتماعي والعاطفي والنتائج التعليمية للأطفال والمراهقين. هذه الدراسة هي أول بحث أسترالي معروف لفحص تجارب المعلمين في دعم الطلاب المعرضين للعنف الأسري, كشفت المقابلات مع أحد عشر معلمًا في المدارس الابتدائية والثانوية عن التأثير الكبير لتعرض الطلاب للعنف

الأسري على المعلمين ، والحاجة إلى الدعم من موظفي المدرسة الآخرين ، وفوائد التطوير المهني المستهدف, حيث تشير النتائج إلى أن هناك حاجة إلى تدريب المعلمين فيما يتعلق بدعم الطلاب في التعرض للعنف المنزلي ، وإدراك أفضل لتأثيرات تعرض الطلاب للعنف الأسري على المعلمين ، وتغييرات في طريقة توصيل المعلومات مع المعلمين ، وتحسين البروتوكولات و سياسات لدعم المعلمين. يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة لإبلاغ التدريب والدعم في المستقبل للمعلمين.

- بينما ذكرت دراسة (Slabbert,2017 [19]) العنف المنزلي والفقر: بعض تجارب النساء, أن العنف المنزلي يشكل تحديا كبيرا للعاملين الاجتماعيين, ومن المرجح بشكل كبير أن تضطر الأسر ذات الدخل المنخفض إلى مواجهة العنف المنزلي ، حيث يمكن للفقر أن يعمل كعامل تأجيج في هذا النوع من الصراع. وكان الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف ووصف تجارب النساء ذوات الدخل المنخفض المعتدى عليهن, حيث تم اتباع منهج بحث نوعي لاستكشاف ووصف ظاهرة النساء ذوات الدخل المنخفض من ضحايا الإساءة. تم استخدام العينات الهادفة وكرة الثلج للحصول على 20 مشاركًا. تم جمع البيانات عن طريق المقابلات شبه المنظمة. تم تصنيف البيانات إلى أربعة مواضيع. النتائج: العنف المنزلي والفقر من القضايا التي قد تواجه بعض النساء, والنساء ذوات الدخل المنخفض اللائي يتعرضن لسوء المعاملة أكثر عرضة بشكل خاص للعنف المنزلي ويحد الفقر من الخيارات والموارد وأظهرت النتائج أنه يجب النظر إلى العنف المنزلي والفقر في ضوء جدي, ويجب أن يدرك الأخصائيون الاجتماعيون التعقيد والارتباط بين العنف المنزلي والفقر.

- وأضحت دراسة(Henri,2017) التفكير المتفائل: تصور مستقبل يتجاوز العنف المنزلي,[20] أن العنف المنزلي هو مشكلة صحية عامة مستمرة, تواجه النساء المهاجرات اللائي يواجهن العنف المنزلي تحديات إضافية في التعامل مع العنف المنزلي والحصول على الخدمات, تم تحديد التفكير الأمل باعتباره استراتيجية للتدخل والبقاء على قيد الحياة بعد العنف المنزلي, وأظهرت نتائج الدراسة من تحليل المحتوى أنه في حين أن لكل امرأة استراتيجية مختلفة لكيفية الخروج من العلاقات المسيئة ، فقد أصبحت مستقلة على أمل أن تتغير الأمور للأفضل, على الرغم من أن تفسير النتائج أوضح تجارب هؤلاء الناجيات من العنف المنزلي ، إلا أن النتائج لا تهدف إلى حل المشكلة الأكبر المتمثلة في العنف المنزلي, قد تؤثر نتائج الدراسة على التغيير الاجتماعي من خلال إعلام تطوير خدمات التدخل المجتمعية والصدمات القائمة على الأمل في HIDAS ومجموعات أخرى من النساء المهاجرات.

في حين أوضحت دراسة(Patricia ,Barry ,Susan,2017) دور وتعليم متخصصي العناية بالأسنان في التعرف على العنف الأسري: تقرير عن تمرين مشاركة الجمهور ومناقشة المائدة المستديرة,[21] أن العنف المنزلي (DV) هو مشكلة عامة رئيسية تؤثر على 30٪ من النساء فوق 16, وثلاثة أرباع الضحايا

يتعرضون للعنف في الرأس والرقبة ، وبالتالي فإن دور طبيب الأسنان له أهمية قصوى في تحديد DV. فقط ثلث كليات طب الأسنان في المملكة المتحدة تدرج DV في مناهجها وهناك حاجة لتقديم تعليم فعال للمهنة بأكملها. أبلغت هذه الدراسة عن نتائج استبيان مجهول تم تسليمه إلى جمهور أكاديمي ومهني دولي رفيع المستوى ومناقشة مائدة مستديرة لاحقة للخبراء الذين نظروا في القضايا والتعليم المحيط بالعنف المنزلي. تم إجراء دراسة استقصائية مكونة من 10 أسئلة لجمهور دولي من 14 دولة لديها اهتمامات خاصة بالتعليم. جاء ذلك بعد محاضرة تمهيدية حول DV ، وجمعت تعليقات فورية حول تصورات الجمهور لمشكلة DV وتعليم طب الأسنان, وتم تجميع النتائج واستخدامها لإبلاغ مجموعة المائدة المستديرة من الخبراء التي تهدف إلى مناقشة المسؤولية المهنية ، وتعليم الأسنان والتدريب في DV ، والعمل الإضافي المحتمل. تم إرجاع سبعة وخمسين استبيانًا من مشاركين من 14 دولة ، على الرغم من أن مقارنة آراء المجموعات المختلفة في الاستطلاع لم يكن ممكنًا ، حيث كانت هذه التعليقات مجهولة المصدر وطوعية. اعتبر 42٪ فقط من الجمهور أن DV تمت تغطيته بشكل كافٍ في مناهج طب الأسنان مع عدم اليقين بشأن المسؤولية المهنية. شعرت مجموعة المائدة المستديرة المكونة من 11 من كبار الأكاديميين والمهنيين من خمسة بلدان أن أخصائي الأسنان في مكان جيد للتدخل في DV ولديهم مسؤولية للقيام بذلك. من المحتمل أن يكسروا دائرة الأحداث. تم اعتبار تضمين المعرفة الأساسية في المناهج الجامعية والتدريب المستمر على التطوير المهني ضروريين لخلق بيئة آمنة للفحص والإحالة. تم اعتبار الدورة التدريبية عبر الإنترنت جيدة التصميم على أنها طريقة فعالة لتقديم مثل هذا التدريب. DV هي مشكلة واسعة النطاق وخطيرة يمكن تحديدها من قبل أخصائي الأسنان. ومع ذلك ، هناك ثغرات في التدريب يجب معالجتها ، ويمكن تسهيلها من خلال دورة تدريبية عبر الإنترنت جيدة التصميم.

- وأكدت دراسة(بو علاق,2017) العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر,[22] أن عينة الدراسة لم يمارس عليهن العنف قبل حياتهم الزوجية، وبالنسبة للوالدين لدى عينة الدراسة أكدن أن والديهن لم يكن يتشاجرن أمامهن ماعدا بعض الحالات القليلة، أما رأي الزوجة في زوجها فإنهن يؤكدن على أن أزواجهن كانوا عنيفين معهن وهذا منذ أيام الخطوبة وبداية الحياة الزوجية وهذا بنسبة 30 %، أما نسبة 70 %فأكدن غير ذلك، أما النوع الغالب الممارس على عينة الدراسة هو العنف الجسدي بنسبة 60 %، ثم يليه العنف اللفظي والنفسي بنسبة 40 %المائة، أما نظرة أفراد عينة الدراسة لزوجها العنيف على أنه ذو شخصية مزاجية بنسبة 44 %، وعدوانية بنسبة 50% ودود ومتفهم بنسبة 06 %، ولهذا فالزوج العنيف يتعامل مع الأبناء والزوجة بطريقة عنيفة.

- وتركز دراسة(Gul, Bilal,2015) المرأة والعنف: دراسة عن تمكين المرأة وتحدياته في جامو وكشمير,[23] على تسليط الضوء على العنف ضد المرأة في جامو وكشمير. في جامو وكشمير ، تعتبر المرأة القسم الأكثر ضعفاً والأكثر تضرراً في المجتمع خاصة في ظل حالات العنف التي يسببها التشدد والنزاع المسلح. إنهم لا يعانون فقط من الإذلال الشديد والمضايقات ، بل يتعرضون أيضًا لتجارب مؤلمة مع اكتئاب مطول يجعلهم مرضى عقليًا ومع ذلك فإن الوضع المقلق السائد في جامو وكشمير أصاب النساء الكشميريات أكثر من غيرهن. الآلاف من النساء اللاتي أصبحن أرامل عليهن تحمل المسؤولية الكاملة لتربية أطفالهن وإدارة نفقات الأسرة. النتائج المرسومة كانت: لا تزال النساء في جامو وكشمير يواجهن الكثير من القضايا والتحديات المتعلقة بالصحة والاقتصاد والتعليم والسياسة والعنف المنزلي وانخفاض نسبة الجنس وقتل الأجنة الإناث ووأد الأطفال وعنف الدولة والتحرش بالمهور والمضايقة عشية والأجور غير المتكافئة وعمالة الأطفال . يجب أن تعمل الحكومة المركزية وحكومة الولاية والمنظمات غير الحكومية والهيئات المحلية بشكل مشترك من أجل تمكين المرأة في جامو وكشمير.

- وأكدت دراسة المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف (2015) العنف ضد الأطفال في مصر,[24] أن الكثير من أطفال مصر؛ يتعرضون لأنواع مختلفة من العنف على يد من يفترض فيهم حمايتهم ورعايتهم. كذلك فإن هذا العنف - حتى في أشكاله الجسيمة - كثيرا ما يكون مقبولا، ويُعتبر أمرا طبيعيا من قبل البالغين الذين يمارسونه؛ بل وأحيان من قبل الأطفال أنفسهم؛ حيث كشفت هذه الدراسة البحثية الكمية والكيفية التي أجريت في الإسكندرية وأسيوط والقاهرة، عن المعدل العالي للعنف ضد الأطفال ما بين 13 إلى 17 عاما بأشكاله المختلفة(الجسدي والنفسي والجنسي وأيضا من خلال الممارسات التقليدية الضارة), على سبيل المثال، تعرض نصف الأطفال تقريبا للضرب في خلال العام السابق على الاستطلاع، وارتفعت النسبة إلى ثلثي الأطفال في أسيوط, تحدث العقوبة البدنية في المنزل وفي المدرسة, وتعرض الكثير من الأطفال للضرب بواسطة الأصدقاء وأطفال آخرين، مما يشير إلى شيوع البلطجة, وحين سئل الأطفال ما إذا كانوا قد تعرضوا للضرب بأداة مثل العصا أو الحزام، أكد 70 % من الأطفال المشاركين في الاستطلاع في أسيوط أنهم تعرضوا للضرب بالعصا على كف يدهم من قبل مدرسيهم, كان العنف النفسي أكثر أشكال العنف شيوعا، التي تعرض لها الأطفال في العام السابق على الاستطلاع، حيث شمل ذلك 86 % من الأطفال في أسيوط و 76 % في القاهرة و 72 % في الإسكندرية, ويحدث العنف النفسي بالأساس في المنزل (70 %) مقارنة بالمدارس (14 %), كذلك شهد الكثير من الأطفال ممارسات العنف المنزلي بين أفراد الأسرة.

- هدفت دراسة (Anczewska, Marta,2013) دروس من البرنامج التدريبي للنساء ذوات تجربة العنف الأسري, [25]إلى مشاركة الأكاديميين والممارسين في

مجال الصحة العقلية في تجربة تطوير وتجريب برنامج تدريبي للنساء ذوات تجربة العنف الأسري, حيث كان الهدف من هذه الدراسة الوصفية هو التحقيق في رد فعل المشاركين على التدخل "العيش بشكل أفضل مع تجربة العنف الأسري وصعوبات الصحة العقلية", وتم تطوير التدريب خلال **مشروع(DAPHNE III Empowering W)تمكين دافني للنساء،** وتم تنفيذه في خمسة بلدان: اليونان وإيطاليا وسلوفينيا وبولندا والمملكة المتحدة, وفي وارسو ، كانت هناك ورش عمل لمدة خمس ساعات مرتين في الشهر على مدار ستة عشر أسبوعًا مع ست جلسات تنشيطية لاحقة مرة واحدة في الشهر, **حيث وجد المشاركون أنها تجربة إيجابية للغاية, فعالة وداعمة**, تحتاج هذه النتائج إلى تكرار ومزيد من العمل لتحديد الشروط المسبقة لجعلها تجربة جديرة بالاهتمام وكيف يمكن تكرارها على نطاق أوسع.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، يمكننا أن نستنتج مجموعة من الملاحظات نستعرضها على النحو التالي:

- تنوع الأبحاث والدراسات التي تناولت المواقع الإلكترونية النسائية على اختلاف أنواعها على الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى المرأة، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في التأثير الذي أحدثته تلك المواقع وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي على قضية العنف الأسري الذي تعاني منه العديد من المجتمعات العربية.
- اتضح من خلال هذه الأبحاث والدراسات أن تعدد المواقع الإلكترونية النسائية قد أدى إلى تعدد في الموضوعات البحثية ، فنجد بعض الدراسات تناولت المواقع الإلكترونية وشبكات التوصل الاجتماعي والمدونات وتأثيرها على مشاركة المرأة في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا نجد أن هناك اختلاف بين المشاركة في طرح تلك المشكلات وبين تقديم المساعدة الفعلية في حلها.
- الموضوعات التي تناولتها هذه البحوث والدراسات تمثلت في المواقع الإلكترونية النسائية وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي، والتي كان لها دوراً مؤثراً في عملية التغيرات السياسية وتنمية الوعى السياسي لدى المرأة ، والتغيرات التي طرأت على أراء واتجاهات المرأة في عملية المشاركة في مختلف القضايا التي تخص المرأة العربية بصفة عامة والمرأة المصرية بصفة خاصة.
- تعرض الموضوعات التي تناولتها الدراسات والبحوث السابقة أشكالاً وصوراً مختلفة للعنف الأسري المتمثل في العنف الجسدي والنفسي والجنسي, وكذلك العديد من القضايا والتحديات المتعلقة بالصحة والاقتصاد والتعليم والسياسة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يعد العنف الأسري مشكلة عالمية, وهو يتخذ أشكالا متنوعة منها (الجسدي والنفسي والجنسي), غير أنه يتسبب في معاناة كبيرة إلى أفراد الأسرة ككل وكثيراً ما يرتبط العنف بمفاهيم النوع الاجتماعي وأدوار الرجال والنساء بناء على الأعراف المعمول بها في ظل ثقافة معينة في وقت محدد، ويتم التعبير عنه من خلال السعي إلى ممارسة السلطة والسيطرة على النساء أو الأطفال, ومع ذلك من الممكن مواجهة العنف الأسري، أو حتى القضاء عليه من خلال توافر الوعي المناسب، والموارد والإمكانيات التي تتيح للمتخصصين السيطرة على العنف الأسري الذي يمثل مشكلة خطيرة على المجتمع بصفة عامة وعلى الأسرة بصفة خاصة.

وقد أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان في(2015) مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر,[26] وأشارت النتائج إلى, أغلبية المجيبات(79 في المائة)كنّ متزوجات وقت إجراء المسح, وأن أغلبية النساء (79 في المائة) ليس لديهن دخل من العمل أو من مصادر أخرى, وعانى سنوياً ما يقرب من 7.888مليون امرأة من أشكال من العنف، سواء من الزوج/الشريك أو من أشخاص مقربين أو غرباء في أماكن عامة, وعانى سنوياً ما يقرب من 2.288 مليون امرأة عاطفياً بسبب تعرضهن للعنف(بجميع أشكاله), كما تعرض سنوياً ما يقرب من 5.6 مليون امرأة للعنف الذي يرتكبه الزوج/الشريك, كما بلغت التكلفة الإجمالية التي تكبدها النساء والعائلات بسبب العنف حوالي 2.17 مليار جنيه في العام الماضي، بناءً على تكلفة آخر حادث شديد العنف, ويغادر سنوياً ما يقرب من مليون امرأة المنزل بسبب العنف بين الأشخاص, وتبلغ تكلفة السكن البديل/المأوى للنساء اللاتي يغادرن المنزل بسبب العنف بين الأشخاص حوالي585 مليون جنيه سنوياً, كما يتعرض سنوياً ما يقرب من 200,000 امرأة لمضاعفات مرتبطة بالحمل بسبب عنف الزوج, وأفاد حوالي 4.7 في المائة من النساء بأن أزواجهنّ حرموهنّ من العمل طوال حياتهن, في حين يتغيّب أطفال 113,000 أسرة عن المدرسة سنوياً بسبب العنف الأسري الذي يمارسه الزوج، ما يؤدي إلى خسارة حوالى 90,000 يوم دراسي سنوياً, وعانى أطفال 300,000 أسرة كوابيس وخوفاً بسبب العنف الذي ارتكبه الزوج خلال العام السابق.

وتسعى الدراسة الحالية للتعرف على دور المواقع الإلكترونية النسائية وتأثيرها في تشكيل اتجاهات المرأة إزاء مشكلة العنف الأسري, فقد تم عمل مسح للعديد من المواقع الإلكترونية النسائية والمنتديات النسائية التي تهتم بمشكلات المرأة بصفة عامة ومشكلة العنف الأسري بصفة خاصة, والتعرف على تأثير تلك المواقع على اتجاهات وأفكار وآراء المرأة المصرية تجاه مشكلة العنف الأسري, ومنها مواقع(**المجلس القومي للمرأة – المركز المصري لحقوق المرأة – مؤسسة المرأة**

الجديدة – مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية – مركز نظرة للدراسات النسوية – مؤسسة قضايا المرأة المصرية) من هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف على دور المواقع الإلكترونية النسائية وعلاقتها بتشكيل اتجاهات المرأة إزاء مشكلة العنف الأسري في ضوء متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل:(يتمثل في الأدوار التي تقوم بها المواقع الإلكترونية النسائية).
- المتغير التابع: (يتمثل في اتجاهات ورؤى المرأة المصرية).
- المتغير الوسيط: (ويتمثل في العنف الأسري بأشكاله المختلفة الجسدي والنفسي والجنسي).

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تتوقف أهمية الدراسة على قيمة موضوعها وعلى ما تضيفه من نتائج علمية يمكن في المستقبل تعميمها والاستفادة منها في القضاء على بعض المشكلات أو المساهمة في تقديم المقترحات والحلول لبعض المشكلات التي تؤثر على المجتمع بصفة عامة وعلى الأسرة المصري بصفة خاصة ومن هذا المنطلق, **تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:**

- تعد الدراسة من الدراسات التي اهتمت بالتعرف على دور المواقع الإلكترونية النسائية وتأثيرها في تشكيل رؤى واتجاهات المرأة المصرية إزاء العنف الأسري الذي يمثل مشكلة عالمية, وليست مشكلة في المجتمع المصري فقط, في ضوء النظرية الاجتماعية الثقافية, وهذ ما أوضحتها الدراسات والبحوث السابقة.
- تأتي هذه الدراسة للإجابة على مدى تأثير المواقع الإلكترونية النسائية ودورها في تشكيل اتجاهات ووعي النساء إزاء مشكلة العنف الأسري والذي يشمل النساء والأطفال.
- يشكل موضوع العنف الأسري, أهمية كبيرة لما له من تأثيرات قوية على تماسك المجتمعات وترابطها, فتسعى الدراسة للتعرف على رؤية المرأة المصرية للعنف الأسري وأسبابه والعوامل التي تؤدي إلى العنف الأسري.
- التركيز على اتجاهات ورؤى المرأة المصرية تجاه العنف الأسري وأشكاله وصوره, مع تقديم الحلول والمقترحات لتجنب مشكلة العنف الأسري, والتعرف على الأدوار التي تقدمها المواقع الإلكترونية النسائية وكيف تسهم تلك المواقع في تقديم المساعدات للمرأة المصرية التي تعاني من مشكلة العنف الأسري.

رابعًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توصيف وتحليل اتجاهات المرأة المصرية نحو دور المواقع الإلكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري.
- تقييم المرأة لتناول المواقع الالكترونية النسائية لقضايا العنف الأسري بمستوياته الأربعة العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجسدي- العنف الاقتصادي)
- تحديد العلاقة الارتباطية بين معدل ودوافع التعرض للمواقع الالكترونية النسائية والمكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية لاتجاهات المرأة المصرية نحو دور المواقع النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجسدي- العنف الاقتصادي)
- الكشف عن القضايا والموضوعات المرتبطة بالعنف ضد المرأة والتي تناولتها المواقع الالكترونية النسائية عينة الدراسة، وأساليب تناولها.

خامسًا: الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة على إطارين نظرين لدراسة معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف ضد المرأة واللذان تمثلا فيما يلي:

(1): النظرية النسوية: الاتجاه النسوي الراديكالي

ظهرت هذه النظرية خلال الفترة من نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حين أدركت الحركة النسائية مدى القهر الذى تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من للرجال. ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه النسوي الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد.

ويطالب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل، بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات السامية، وبالتاي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة، بل باستبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء، [27] ومن نتائج هذا ظهور الحركة النسائية الأمريكية من جديد كحركة مضادة لمناهضة السلطة الأبوية للرجال وعزلهن عن سوق العمل. كما قام أصحاب الاتجاهات الراديكالية المعاصرة بالنظر إلى التمييز الجنسي باعتباره أمراً موجوداً في المجتمع الأبوي.[28]

قامت الحركة النسائية الراديكالية بتصميم فكرتها العالمية الزائفة حول خبرة النساء ولكنها تجاهلت خصوصيات الجنس والطبقة والثقافة وتوصلت إلى مفهوم نسائي وهو أن كل النساء في العالم أياً كانت جنسيتهن أو ديانتهن أو طبقتهن فلديهن شيء مشترك بسبب عضويتهن في جماعة النساء يفوق كل اختلافاتهن الأخرى,

وبمعنى آخر إن تماثل وتشابه موقفهن كنساء كان أكثر أهمية من فروقهن الاقتصادية والثقافية. وقد نشأت فكرة "العالمية الزائفة" من الحاجة إلى وضع النوع كعنصر فكري شرعي ضروري إلى حد معين.[29]

واهتم دعاة الاتجاه النسوي الراديكالي والثوري بنظريات وقضايا النوع والطبقة وفي إطار مناقشة العمل المنزلي. نظر هؤلاء إلى النسوة بالمفهوم الاقتصادي والسياسي باعتبارهن يشكلن طبقة أو نوعاً محكوماً بالعنف الواقع عليهن بالفعل أو مهددات بالعنف. وقد التمس عدد قليل من الراديكاليين موضع قهر المرأة في عدم التكافؤ البيولوجي كالاشتراكيين، بينما يراه معظمهم في البنية الاجتماعية سابقاً على وجود الرأسمالية. ومن هذا المنطلق انتقد الراديكاليون دعاة الاتجاه النسوي الماركسي بقولهم إن سلطة الرجل وهيمنته ترجع إلى النظام الرأسمالي، وأكدوا أن هذا الشكل من علاقات الهيمنة سابقة على الرأسمالية، وربما يكون مصدر جميع اتساق الهيمنة كالطبقة والعرف.[30]

وبصفة عامة فإنه على الرغم من تباين الاتجاهات النسوية فيما يتعلق بتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع، ودرجة التركيز على علاقات وقضايا النوع، إلا أن تلك الاتجاهات تشترك جميعها في الاهتمام بقضايا عدم المساواة في القوة فيما يتعلق بعلاقات النوع، وأن هذا التميز يرجع إلى البناء الاجتماعي والمؤسسي والثقافي الأكبر الذي يمنح الرجال السلطة والقوة والمكانة، في حين تحرم المرأة كثير من الحقوق في المجتمع.

(2): مدخل الاعتماد على وسائل الإعلام. Media Dependency

يفترض المدخل الذي قدمه كل من ديفلير وبول روكيتش عام 1976 بأن اعتماد الفرد على المعلومات المستقاه من وسائل الإعلام محددة يتم لتحقيق أهداف محددة, لذا يعد من أحد المداخل التي تشكل علاقة الجمهور مع جمهور وسائل الإعلام حيث تعد درجة اعتماد أفراد الجمهور على وسائل الإعلام هي الأساس لفهم تأثير الرسائل الإعلامية على المعتقدات والمعارف والشعور والسلوك، انطلاقاً من أن المجتمع تركيب عضوي تتعدد فيه الأنظمة (صغيرة وكبيرة) وتترابط وتتفاعل سوياً، ومن بينها وسائل الإعلام التي ترتبط بالأفراد والجماعات والمنظمات والنظم الاجتماعية الأخرى بعلاقات متبادلة، وبالتطبيق على الدراسة الحالية فهي تحاول التعرف علي أي من الوسائل الإعلامية التقليدية أم الحديثة يتم الاعتماد عليهما من قبل الشباب المصري في استيقاء معلوماتهم وتشكيل صورهم عن المجتمعات الغربية.

ويقوم المدخل على مجموعة من الافتراضات على النحو التالي:

- الاعتماد على الوسيلة التي تقدم معلومات مهمة للفرد, وتلك التي تلبى لديه حاجات أكثر، وبالتالي يكون لوسائل إعلامية تأثير قوي مقابل ضعف تأثير وسائل أخرى،

[31] بمعنى أخر فكلما زاد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام في تحقيق أهدافه، كلما زاد ذلك من أهمية الدور الذى تؤديه تلك الوسائل في حياة الفرد وبل المجتمع ككل.

- درجة الاستقرار أو التغير الاجتماعي السائد, ففي حالات الصراع والأزمات يزداد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام من أجل إعادة تقييم مواقفهم واتخاذ قرارات جديدة, [32] بينما يقل الاعتماد في حالات الاستقرار الاجتماعي.[33] ففي الدراسة الحالية نجد أن المجتمع يمر بالعديد من الأحداث والظروف الحرجة بدءً من إسقاط النظام في ثورة 25 يناير وصولاً لثورة 30 يونيو.

تأثيرات اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام: [34]

التأثيرات المعرفية: Cognitive Effect : تتميز التأثيرات المعرفية عن تلك التأثيرات التي تؤثر على السلوك بشكل صريح وواضح، وتتمثل في مجالات عديدة، هي: تجاوز مشكلة الغموض الناتجة عن تناقض المعلومات التي يتعرض لها الفرد أو نقصها أو عدم قدرتها على تقديم التفسيرات الممكنة للظاهرة، كما أن هناك تأثيرات معرفية في تشكيل الاتجاهات، وفي تحديد وترتيب اهتمامات المتلقين بالنسبة للموضوعات أو الأفكار التي تنشرها وسائل الإعلام، بالإضافة إلى التأثير على نظم معتقدات الأفراد عن طريق زيادتها، وكذلك قيمهم.

- **التأثيرات الوجدانية: Affective Effect :** هي تلك العمليات الوجدانية التي تشير للفئات المختلفة من المشاعر والعواطف والمكونات الأساسية من الحب والكراهية، وغيرها، ويظهر هذا التأثير عندما تقدم معلومات معينة من خلال الرسائل الإعلامية تؤثر على مشاعر الأفراد واستجاباتهم، ومن أمثلة هذه التأثيرات الفتور العاطفي، والقلق والخوف والتأثيرات الأخلاقية والمعنوية أو تحقيق الدعم المعنوى والاغتراب.

- **التأثيرات السلوكية: Behavioral Effect :** فالتغير في الاتجاهات أو المعتقدات أو الحالات العاطفية هي أشياء يهتم بها الجميع، حيث تؤثر في سلوكهم بشكل صريح وواضح، وقد حصر ميلفن ديفلير وركيتش الآثار السلوكية لاعتماد الفرد على وسائل الإعلام في سلوكين أساسين هما: التنشيط والخمول .

وقد استفادت الدراسة الحالية من النظريات السابق ذكرها في:

أن امتلاك المعلومات والمعرفة يساعد المرأة ويساعد المجتمع ككل في إيجاد الحلول والمقترحات لمشكلات المرأة المتمثلة في العنف الأسري الذي يشمل جميع أفراد الأسرة، وأن العنف الأسري دائمًا ما يرتبط بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن كل النساء في العالم أياً كانت جنسيتهن أو ديانتهن أو طبقتهن فلديهن

شيء مشترك بسبب عضويتهن في جماعة النساء يفوق كل اختلافاتهن الأخرى, وبمعنى آخر إن تماثل وتشابه موقفهن كنساء كان أكثر أهمية من فروقهن الاقتصادية والثقافية، كما استفادت الباحثة من نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام في قياس التأثيرات الاتصالية (المعرفية- الوجدانية- السلوكية).

سادسًا: تساؤلات وفروض الدراسة:

أ- تساؤلات الدراسة التحليلية:

1. ما خصائص عينة الدراسة من المواد الصحفية التي تناولت قضايا المرأة ونشرتها عبر موقعي المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لحقوق المرأة؟
2. ما طبيعة المواد الصحفية المنشورة عن العنف الأسري؟
3. ما طبيعة العنف المثار ضد المرأة في المواد الصحفية التي تناقش العنف؟
4. ما طبيعة العنف الأسري وخصائصه كما ورد في المواد الصحفية؟
5. ما طبيعة المرأة التي تناقش المادة الصحفية العنف الممارس ضدها؟
6. ما الاتجاه العام في تناول قضايا العنف ضد المرأة؟
7. ما طبيعة الجهات الذين ورد ذكرهم في المواد الصحفية التي تناقش قضايا العنف ضد المرأة؟
8. ما طبيعة المسئولين الذين ورد ذكرهم في المواد الصحفية التي تناقش قضايا العنف ضد المرأة؟.

ب- تساؤلات الميدانية:

1. ما متابعة عينة الدراسة للمواقع الالكترونية النسائية؟
2. ما الأسباب التي تدفع عينة الدراسة لمتابعة المواقع الالكترونية النسائية والمنتديات النسائية؟
3. ما متابعة عينة الدراسة للعنف الأسري في المواقع الالكترونية النسائية؟
4. ما أسباب العنف الأسري في المواقع الالكترونية النسائية؟
5. ما تقييم عينة الدراسة لتأثير المواقع الالكترونية النسائية على زيادة العنف الأسري؟
6. ما تقييم عينة الدراسة لدور المواقع الالكترونية النسائية والمنتديات النسائية ومواقع التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة المصرية؟
7. ما تشكيل المواقع الالكترونية النسائية لاتجاهات المرأة في العنف الجسدي؟

8. ما اتجاهات المرأة عينة الدراسة نحو تناول المواقع الالكترونية النسائية للعنف النفسي؟
9. ما اتجاهات المرأة عينة الدراسة نحو تناول المواقع الالكترونية النسائية للعنف الجنسي؟
10. ما اتجاهات المرأة نحو تناول المواقع الالكترونية النسائية للعنف الاقتصادي؟

ج- فروض الدراسة الميدانية: تسعى الدراسة لاختبار صحة الفروض التالية:

1 - **الفرض الرئيسي الأول**: توجد علاقة ارتباطية بين معدل التعرض المرأة المصرية للمواقع الالكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها المرأة المصرية نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الاسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجسدي والعنف الاقتصادي)

2 - **الفرض الرئيسي الثاني**: توجد علاقة ارتباطية بين دوافع التعرض للمواقع الإلكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للمبحوثات نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الاسري بمسوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجسدي-العنف الاقتصادي)

3 - **الفرض الرئيسي الثالث**: توجد علاقة ارتباطية بين السمات الديموجرافية للمبحوثات (العمر والتعليم والحالة الاجتماعية والمستوي الاقتصادي) والمكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية لاتجاهاتها نحو دور المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة.

سابعًا: الاجراءات المنهجية للدراسة

1- نوع الدراسة:

تُعد هذه الدراسة من نوعية البحوث أو الدراسات الوصفية التي تستهدف جمع المعلومات اللازمة لوصف أبعاد ومتغيرات الظاهرة مما يمكن من تحليلها في الظروف التي تتواجد عليها، [35] كما أن هذه النوعية من الدراسات تهدف إلى تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة ما بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنه دون الدخول فى أسبابها والتحكم فيها، [36] فضلًا عن أن هذه النوعية من البحوث تعتمد على تساؤلات وفروض معدة مسبقًا, وتعمل على تحديد مستوى الارتباط ثم التأثير بين المتغيرات[37], ومن ثم التطورات المتوقعة مستقبلًا بما يعين في التوصل لتوصيات يمكن تطبيقها، وهو ما يطلق عليه التقويم Evaluation. [38] وهنا تهدف الدراسة التعرف على دور المواقع الإلكترونية

النسائية في تشكيل اتجاهات المرأة المصرية إزاء العنف الأسري على مختلف أنواعه ما بين النفسي أو الجسدي أو الاقتصادي وغيره.

2- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على منهج المسح Survey والذي يُمثل الطريقة أو الأسلوب الذي يسمح بالتعرف على درجة وقوة العلاقات بين متغيراتها ومن ثم التعرف على مستويات التأثير بين هذه المتغيرات، والذى يُعتبر من المناهج الرئيسية للبحوث السلوكية والاجتماعية خاصة، فهو يُعد نموذجًا معياريًا لخطوات جمع البيانات من المفردات البشرية، سواء عن حالتهم وسلوكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم، لذا يُعتبر هذا المنهج رئيسي في دراسة جمهور وسائل الإعلام في إطارها الوصفي أو التحليلي،[39] ويستهدف منهج المسح في هذه الدراسة تسجيل وتحليل وتفسير كيفية تناول المواد الصحفية التي تنشرها المواقع الالكترونية النسائية عن قضايا العنف ضد المرأة غزاء العنف الأسري.

3- مجتمع وعينة الدراسة:

أ- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في جمهور المرأة المصرية على مستوى المحافظات والذي يقع في الفئة العمرية ما بين 18 إلى 45 عامًا وقد تم سحب العينة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ونظرًا لكبر حجم عينة الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بسيطة منهن بلغ حجمها 400 مفردة من المتابعين للمواقع الالكترونية النسائية، وتتمثل خصائص عينة الدراسة الميدانية فيما يلي:

- جاءت نسبة 42.8% من عينة الدراسة تقع في الفئة العمرية ما بين 25 إلى أقل من 40 عامًا، تلاه في المرتبة الثانية الفئة العمرية من 18 إلى أقل من 25 عامًا بنسبة 35.3%، تلاه في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من 40 لأقل من 60 عامًا بنسبة 20.3%، وأخيرًا جاءت الفئة العمرية أكثر من 60 عامًا بنسبة 1.8%.

- جاءت نسبة 42.5% من عينة الدراسة من الحاصلين على مؤهل جامعي، تلاه نسبة 15.3% من عينة الدراسة حاصلين على مؤهل دراسات عليا، تلاه نسبة 14% من عينة الدراسة حاصلين على مؤهل دكتوراه، تلاه في المرتبة الرابعة نسبة 13% من عينة الدراسة حاصلين على مؤهل أقل من المتوسط، تلاه نسبة 12.5% من عينة الدراسة حاصلين على مؤهل ماجستير، وأخيرًا جاء نسبة 2.8% من عينة الدراسة حاصلين على مؤهل متوسط.

- جاء نسبة 43% من عينة الدراسة متزوجات، تلاه نسبة 42.3% من عينة الدراسة غير متزوجات "آنسة"، في حين جاء نسبة 8.3% من عينة الدراسة

مطلقات، ثم جاء نسبة 3.5% من عينة الدراسة منفصلة ثم نسبة 3% من عينة الدراسة جاءت أرملة.

- جاء نسبة 41.3% من عينة الدراسة يعملوا في قطاع خاص، تلاه نسبة 31.8% من عينة الدراسة يعملوا في قطاع حكومي، ثم نسبة 25.5% من عينة الدراسة لا يعملن، وأخيرًا جاء نسبة 1.5% من عينة الدراسة يزاولًا أعمالًا حرة.

- جاء نسبة 76.3% من عينة الدراسة في المستوى الاقتصادي المتوسط، تلاه نسبة 18% من عينة الدراسة في المستوى الاقتصادي المرتفع، وأخيرًا جاء نسبة 5.8% من عينة الدراسة في المستوى المنخفض.

ب-مجتمع وعينة الدراسة التحليلية:

تم **التحليل الكيفي والكمي** لموقع المجلس القومي للمرأة وذلك عبر استمارة تحليل المضمون، وكذلك وموقع المركز المصري لحقوق المرأة، حيث أن أسلوب تحليل المضمون ليس منهجًا قائمًا بذاته وإنما هو مجرد أسلوب أو أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب بحثية في إطار منهج متكامل هو منهج المسح في الدراسات الإعلامية، بهدف تحليل المنتج الإعلامي أيًا كانت نوعيته والذى يتضمن الانتظام والموضوعية والكمية، ويُعرف برلسونBerelson تحليل المضمون بأنه أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الظاهر للرسالة وصفًا موضوعيًا وكميًا ومنهجيًا،(40) لذا فقد تم تحليل مضمون المواد الصحفية التي ناقشت قضايا المرأة ومنها العنف بكافة أنواعه عبر المواقع الالكترونية النسائية الرسمية وغير الرسمية.

وقد كان اختيار هذين الموقعين للأسباب التالية:

- موقع المجلس القومي للمرأة حيث أنه يمثل الموقع الرسمي للتعبير عن قضايا المرأة في المجتمع المصري.

- موقع المركز المصري لحقوق المرأة، حيث أنه يمثل الموقع الأهلي أو الموقع الممثل لرؤية المجتمع المدني في التعبير عن قضايا المرأة المصرية.

- وقد تم اختيار موقع المركز المصري لحقوق المرأة لأنه الموقع من بين المواقع الأهلية الأخرى الأكثر تحديثًا لأخبار المرأة المصرية، في حين أن باقي المواقع الأهلية الأخرى التي تم مطالعتها لم تكن لتحدث أخبار المرأة منذ ما يقرب من عام تقريبًا، وقد تمثلت المواقع الأهلية التي لم تحدث المواقع الالكترونية النسائية (مؤسسة المرأة الجديدة– مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية– مركز نظرة للدراسات النسوية– مؤسسة قضايا المرأة المصرية).

ت- أداة جمع البيانات:

1- **تم تصميم صحيفة الاستقصاء** لجمع البيانات منهم وتشمل مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة، علاوة على صياغة مجموعة من العبارات التي تمثل في تكاملها سبيلاً في التعرف على تقييم فعالية المواقع الالكترونية النسائية في تعزيز توجهات الجمهور نحو قضايا المرأة ونبذ العنف الأسري ضدها، وتكونت الاستمارة من مجموعة من المقاييس الإحصائية الهادفة للتعبير عن أهداف الدراسة السابق الإشارة لها، والتي تم إبرازها في الدراسة الميدانية.

2- **تم تصميم استمارة تحليل مضمون** لأجل رصد وتحليل كيفية معالجة المواقع الالكترونية النسائية لقضايا المرأة والتي منها العنف ضد المرأة بكافة أنواعه، والعنف الأسري بشكل خاص.

ث- اختبارات الصدق والثبات:

أولًا: اختبار الصدق: (Validity) يعني صدق المقياس المستخدم في قياس المفهوم الذي يرغب الباحث في قياسه،[41] وللتحقق من صدق المقياس المستخدم في الدراسة تم عرض أداة صحيفة الاستقصاء وصحيفة تحليل المضمون على مجموعة من الخبراء والمتخصصين •في مناهج البحث والإعلام.

ثانيا: اختبار الثبات: (Reliability): يقصد به الوصول إلى اتفاق متوازن في النتائج بين الباحثين عند استخدامهم لنفس الأسس والأساليب بالتطبيق على نفس المادة الإعلامية، أي المحاولة لتخفيض نسب التباين لأقل حد ممكن من خلال السيطرة على العوامل التي تؤدى لظهوره في كل مرحلة من مراحل البحث، **وبالنسبة للدراسة الميدانية**، تم تطبيق اختبار الثبات على عينة تمثل 10% من العينة الأصلية بعد تحكيم صحيفة الاستبيان, ثم إعادة تطبيق الاختبار مرة ثانية على عينة 5% من المبحوثين بعد أسبوعين من الاختبار الأول.

وبالنسبة للدراسة التحليلية، تم إجراء اختبار الثبات مع باحثين لعينة موحدة من المضمون الذي تم تحليله للوصول إلى متوسط الثبات بين الباحثين بالدراسة التحليلية، سعيًا للتأكد من وجود درجة عالية من الاتساق بين الباحثين القائمين بالتحليل، وهو ما يعني ضرورة توصل كل باحث إلى نفس النتائج بتطبيق نفس فئات التحليل ووحداته على نفس المضمون، وقد اختارت الباحثة مرمزين خلاف الباحثة(*)، وتدريبهم على وحدات وفئات الاستمارة، وقاموا بتحليل نسبة 5% من عينة الدراسة الكلية، ثم تم حساب الثبات بين المرمزين عن طريق معادلة هولستي Holsti لتحديد الثبات، (42) وجاءت قيمة معامل الثبات (89%) وهي مرتفعة مما يدل على ارتفاع نسب الثبات بين الباحثين وبالتالي وضوح الفئات.

تاسعًا: إدخال البيانات إلي الحاسب ومعالجتها إحصائياً:

تم الاستعانة ببرامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، ويتمثل مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة الحالية في كافة اختبارات العلاقات الارتباطية ومعاملات الانحدار في قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة 95% فأكثر، أي عند مستوى معنوية 0.05 فأقل، وقد تم الاعتماد على الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، حيث يتم الاعتماد عليه في تكوين مقياس بسيط (يعتمد في تكوينه على متغير واحد) أو مقياس مركب (يعتمد في تكوينه على عدد من المتغيرات وتم تجميعها)، ويعتمد عليه في رصد وتحليل الفروق القائمة بين المجموعات في صفة معينة أو سلوك معين.

وتتمثل الاختبارات والمعاملات الإحصائية على النحو التالي:

-التكرارات البسيطة والمزدوجة.

-الوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوسط المرجح.

-معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) لمعرفة شدة العلاقة واتجاهها بين متغيرات النموذج محل الدراسة، شرط أن تكون العلاقة بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة interval or ratio)، أي تكون هذه العلاقة خطية أي يمكن تمثيلها بخط مستقيم يصف العلاقة في جانبين منها.

-اختبار (Anova)، تحليل التباين ذو البعد الواحد (Oneway Analysis of Variance) المعروف اختصاراً باسم "ANOVA "لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio).

تاسعًا: نتائج الدراسة:

الجزء الأول: نتائج الدراسة التحليلية: نبذة كيفية عن طبيعة المواقع الالكترونية عينة الدراسة:

(1): موقع المجلس القومي للمرأة:[43]

تميزت فترة السبعينيات وما بعدها بتغيرات جوهرية ملموسة هدفت للنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها، ففي مايو 1971 حصلت 1309سيدة على عضوية الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي (الذي كان يمثل التنظيم السياسي الوحيد فى ذلك الوقت عن طريق الانتخاب. وفي 7 سبتمبر 1975 صدر قرار إنشاء التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي،الذي ضمت لجانه 249862 عضوة على مستوى الجمهورية. وفي عام 1976 حدث تغير كبير فى المنظومة السياسية فى مصر؛ حيث

تم سن القانون رقم 40 لعام 1977 والذي تم بموجبه تأسيس ثلاثة منابر سياسية، تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية، وشاركت النساء فى أغلب مراحل هذا التطور السياسي وشهدت تلك الفترة جهوداً لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً واشتملت على العديد من الإجراءات، فقد تم إدخال تعديلات على قوانين الأحوال الشخصية فيما يتعلق بتنظيم أوضاع وإجراءات التقاضي بهدف الحد من معاناة المرأة، وصون كرامتها و إنسانيتها.

وفي فترة الثمانينات والتسعينيات بذلت مصر جهداً كبيراً لتحسين أوضاع المرأة من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات وتعزيز مساهمتها فى الحياة العامة، ففي عام 1994 عُقد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية بهدف تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتغيير الصورة النمطية للمرأة فى المجتمع والإعلام، وفي عام 2000 أصدرت الأمم المتحدة وثيقة (بكين + 5) لتعزيز النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. وقد صدقت مصر على العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية، وشاركت فى كثير من المؤتمرات بهدف النهوض بأوضاع المرأة وضمان حقوقها وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً و سياسياً، وتوج هذا المسعى بإنشاء ألية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة وهو المجلس القومي للمرأة.

وقد جاء إنشاء المجلس تتويجا للانجازات التي تحققت للمرأة المصرية خلال قرن من الزمان وتعبيرا واضحا على إدراك الإرادة السياسية لطبيعة المرحلة التي يمر بها العمل الوطني في مصر ورؤية الحكومة للظواهر المعقدة التي تشهدها الساحة الدولية والتي تنعكس في بعض جوانبها على مسيرة العمل الوطني حيث خلق تواجد مجلس قومي خاص بالمرأة والمساواة بين الجنسين مناخ ايجابي مساند لقضاياها ودورها وقدراتها ومشاركتها في الحياة العامة.

وقد أنشأ المجلس القومي للمرأة بالقرار الجمهوري رقم (90) لسنة 2000 كآلية وطنية مستقلة تتبع رئيس الجمهورية تقوم باقتراح السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية للنهوض بالمرأة وتفعيل دورها وتمكينها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، واقتراح التشريعات والسياسات الداعمة لحقوقها. وأعيد تشكيل المجلس بقرار المجلس العسكري رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٢ والذي استمر حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 19 لسنة 2016 بإعادة التشكيل المجلس القومي للمرأة والذي ضم لأول مرة في أعضاء المجلس القومي للمرأة الشباب والمرأة الريفية إلى جانب الخبيرات والخبراء في شئون المرأة والتنمية.

الرؤية: يسعى المجلس إلى ترسيخ الاعتراف والإقرار بالقيمة الجوهرية لحقوق المرأة المصرية كما يكفلها الدستور وعلى تفعيل وضمان اتاحة واحترام وحماية هذه الحقوق على أرض الواقع مراعياً المبادئ المتضامنة من عدالة اجتماعية وتكافؤ الفرص، والمساواة وعدم التمييز، والحماية، والتمكين.

استراتيجية عمله : تنطلق استراتيجية عمل المجلس من نتائج قياس مدى فاعلية السياسات والتوجهات الحكومية المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة، وتطوير الأطر الاجتماعية والثقافية والقانونية من أجل سد الاحتياجات والفجوات وإدماج منظور النوع الاجتماعي في استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة – رؤية مصر 2030 - وذلك طبقاً لاستراتيجية تمكين المرأة 2030.

(2): المركز المصري لحقوق المرأة:[44]

يهتم المركز بدعم ومساندة المرأة في نضالها من أجل حصولها علي حقوقها كاملة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل . ويعمل على التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة وحث السلطات التشريعية على إعادة النظر في كافة التشريعات التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ويدعو لعمل إصلاحات قانونية إذا تتطلب الأمر.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وللمركز مجلس إدارة يرأسه الأستاذة نهاد أبو القمصان، يتقابل مجلس الإدارة بصورة منتظمة لوضع السياسات وتوجيه قرارات المؤسسة التي تتعلق بالبرامج و الاستراتيجيات.

لذلك تتمثل مجهودات المركز في توعية المرأة بحقوقها القانونية والسياسية والاقتصادية والتأكيد على أهمية مشاركتها في الحياة العامة والسياسية؛ سواء ناخبة أو مرشحة. ويشمل نطاق عملنا تقديم الدعم للمرأة لممارسة حقها في التصويت، وبناء قدرات المرشحات بالمهارات اللازمة للترشح للانتخابات سواء برلمانية أو محلية. فضلاً عن تنمية الوعي القانوني للمرأة من خلال تبسيط المفاهيم القانونية وتقديم خدمة الاستشارات القانونية مجانا، ورفع دعاوى قضائية نيابة عنهن من أجل المطالبة والدفاع عن حقوقهن، وضمان تنفيذ قرارات المحاكم. فضلاً عن تقديم الدعم الاقتصادي من خلال ثقل مهاراتهن في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المهمة: لذلك تتمثل مجهودات المركز في توعية المرأة بحقوقها القانونية والسياسية والاقتصادية والتأكيد على أهمية مشاركتها في الحياة العامة والسياسية؛ سواء ناخبة أو مرشحة. ويشمل نطاق عملنا تقديم الدعم للمرأة لممارسة حقها في التصويت، وبناء قدرات المرشحات بالمهارات اللازمة للترشح للانتخابات سواء برلمانية أو محلية، فضلاً عن تنمية الوعي القانوني للمرأة من خلال تبسيط المفاهيم القانونية وتقديم خدمة الاستشارات القانونية مجانا، ورفع دعاوى قضائية نيابة عنهن من أجل المطالبة والدفاع عن حقوقهن، وضمان تنفيذ قرارات المحاكم. فضلاً عن تقديم الدعم الاقتصادي من خلال ثقل مهاراتهن في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

الرؤية:

1- نساء قادرة على التحكم فى حياتهن ولديهن القدرة على الأختيار مع إتاحة الفرص لذلك ويتمتعن بالمساواة، يشاركن سياسيا بفاعلية ولديهن القدرة على الوصول للعدالة.

2- حركة نسائية قوية قادرة على تمكين النساء من رفع اصواتهن والمطالبة بحقوقهن.

3- مجتمع ديمقراطى يحترم النساء كشريك كامل فى الحياة ويرفض كافة اشكال التمييز ضد المراة ويعمل على ترسيخ قيم المواطنة.

الجوائز:

يتمتع المركز بنهج مميز في عمله مما نتج عنه حصوله عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على جائزة أفضل فكرة كتيب تحت عنوان "الاغتصاب... الجريمة الآمنة" وذلك في المسابقة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة (V-DAY) لعام 2001، وأُختير المركز كواحد من أفضل عشرة برامج تنموية على مستوى العالم لعام 2002؛ سوق التنمية- البنك الدولي، وفاز بجائزة عادل أو زهرة لعام 2008 لمجهوداته وإنجازاته في تمكين المرأة المصرية، بالإضافة إلى تكوين علاقات مع مجموعة مختلفة من منظمات تضم أكثر من 800 جمعية أهلية محلياً، و خمسون منظمة إقليمية ودولية، ونشطاء من ستة عشر دولة عربية وعشرة منظمات من الدول الإفريقية. وقد أسس المركز في 2011 تحالفا تحت عنوان "التعليم المدني ومشاركة المرأة" والذي يضم 445 جمعية من جميع محافظات جمهورية مصر العربية.

وفي عام 2015، تقديراً لما أنجزه المركز المصري لحقوق المرأة من مجهودات للدفاع عن حقوق المرأة تم اختيار مشروع "شارع آمن للجميع: حملة ضد التحرش الجنسي في مصر" كأفضل الممارسات الناجحة في مجال المناصرة والحوار السياسي التي تهدف لدعم دور المرأة في المجتمع، حيث وضعت المركز ضمن أكثر منظمات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تأثيراً في مجال المناصرة و الدفاع عن المرأة.

المركز بمثابة قناة تواصل بين المجتمع المدني والكيانات الحكومية والذي يظهر جلياً في معظم أنشطته التي يتعاون فيها مع عدد من الهيئات الحكومية المختلفة مثل وزارة التنمية المحلية، وزارة الشباب والرياضة، وزارة العدل، وزارة الداخلية وكذلك المجلس القومي للمرأة.

برامج المركز:

1- **المرأة في التحول الديمقراطي:** يعمل المركز في هذا الصدد على مستويين هما:

1) تهيئة بيئة سياسية تُتيح للنساء فرص الوصول إلى المناصب القيادية وخوض الانتخابات سواء البرلمانية أو المحلية من خلال العمل على تعديلات تشريعية حيث يعد المركز من أوائل المؤسسات التي دعت إلى تخصيص مقاعد للنساء في الانتخابات.

2) تأهيل كوادر نسائية شابة مُدربة و يمتلكن القدرة على خوض الانتخابات سواء البرلمانية أو المحلية. وتعددت أنشطة المركز منذ نشأته في المجال السياسي حيث شملت "برنامج مدرسة الكادر" و"بيت خبرة نيابي" و"تدريب مدربين من القيادات الشابة". هذا وتعاون مع الأحزاب السياسية لزيادة نسبة تمثيل المرأة داخل لجانها ووضعها على قوائم الترشح في الانتخابات ودعى المركز إلى تخصيص حصة للنساء في البرلمان، مما أدى إلى إقرار قانون آنذاك يضمن تخصيص 64 مقعدًا للنساء في برلمان 2010.

واستفاد المركز من دستور 2014 وخاصة المواد التي تتعلق بالمرأة وبمشاركتها السياسية . فقد اعتمد في عدد من أنشطته على المادة (180) والتي تنص على كوتا – تخصيص مقاعد- للنساء بنسبة 25% من مقاعد المجالس المحلية فضلاً عن 25% من المقاعد للشباب والشابات، وهي تعد سابقة أولى في تاريخ المجالس المحلية تضمن تواجد مالا يقل عن15000مقعد للمرأة داخل المجالس المحلية ومثلها للشباب والشابات.

ففي عام 2015 / 2017 تم تدريب وتأهيل 2000 شابة من جميع محافظات جمهورية مصر العربية لخوض انتخابات المجالس المحلية وخدمة مجتمعاتهن ليس ذلك فحسب بل وتم ثقل مهاراتهن من خلال تزويدهن بكافة الوسائل العلمية والفنية وذلك بهدف تعظيم أثر تدريبهن و تقديم الدعم والتدريب لقيادات نسائية شابة أخرى في محافظاتهن.

هذا وللمركز باع في مراقبة الانتخابات البرلمانية أو المحلية من منظور نوعي حيث يراقب الانتخابات منذ عام 1997 وبعد كل انتخابات ننشر نتائج تلك التقارير وتُستخدم كأساس محوري لعملنا الدفاعي.

2- **الاصلاح القانوني وتعديل التشريعات**:

ساهم المركز في تقديم العديد من مشاريع القوانين التي تهدف إلى سد الثغرات في التشريعات والقوانين وتعيق المرأة من ممارسة حقوقها حيث تبنى المركز قضية التحرش الجنسي والذي صدر في حقها قانوناً عام 2014، اعتبر التحرش الجنسي جريمة، يواجه مرتكبيها عقوبات تتمثل في الحبس و فرض غرامات.

قانون ختان الإناث حيث وافق مجلس الوزراء على مشروع "تعديل قانون ختان الإناث"، لتغليظ العقوبة على من يقوم بختان الإناث؛ لتصل إلى السجن المشدد من 5 إلى 7 سنوات، بدلًا من العقوبة السابقة التي كانت تراوح بين 3 أشهر إلى3 سنوات و تحولت من جنحة إلي جناية. قانون الأحوال الشخصية الذي يحتوى الكثير من الثغرات القانونية والتي تتسبب في العديد من المشكلات التي تعاني من المرأة والطفل ومن ثم اتجه المركز إلى تحقيق المصلحة الفضلي للطفل من خلال تقديم مقترح قانون ومن أهم القضايا التي تبناها القانون هي الرؤية والحضانة والولاية على النفس والمال. فضلا عن تبنيه عدداً من القوانين مثل الزواج المبكر والزواج السياحي والميراث.

ومن الجدير بالذكر أن السيدة نهاد أبو القمصان، رئيس مجلس إدارة المركز، تم تعينها ضمن لجنة الخمسين عام 2014 وكان آنذاك مهمة اللجنة تعديل الدستور. ولهذه المشاركة عظيم الأثر حيث اكسب هذا الدستور المرأة عدداً من حقوقها منها: إقرار المواطنة والمساواة بين المواطنين المصريين وتجريم التمييز، إعلان المساواة بين المرأة والرجل ، حق المرأة في إعطاء جنسيتها لأولادها، وإقرار "كوتا" للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة.

3- التمكين الاقتصادي للمرأة:

انطلاقًا من إيمان المركز بأن استقلال المرأة الاقتصادي يسهم في زيادة تمكينهن ويعود بالنفع ليس على الأسرة فحسب بل على المجتمع أجمع فضلاً عن المساهمة في تنمية اقتصاد الدولة، فقد تبنى المركز عدداً من القوانين وشارك في تغيرها مثل قانون الضرائب وقانون العمل والقروض الصغيرة والمصرفية لدعم وتشجيع النساء على المشاركة في سوق العمل وتوفير فرص لتدريب النساء حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم والبدء في مشروعات صغيرة تدر عليهن دخلاً .

لذلك، أعد المركز دليلاً هاماً بشأن المشروعات الصغيرة بعنوان "مشروع صغير بفكر كبير". وقد استعان البنك الدولي في مصر بهذا الدليل الإرشادي كأداة رئيسية في تدريباته على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

4- القضاء على العنف ضد المرأة :

تعد قضية العنف ضد المرأة من القضايا ذات أولوية لدي المركز ويؤمن المركز أنه للقضاء على هذه المشكلة، ينبغي أن يتم تناول أسبابها الجذرية ، ويتبنى المركز ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1) معالجة مشكلة قلة الإحصاءات ومراجعة الأدبيات المتعلقة بالعنف في مصر.

2) مساعدة النساء اللائي يسعين إلى تحقيق العدالة في حالات العنف من خلال إحالتهن إلى الخدمات ذات الصلة أو تقديم الدعم و المشورة .

3) والأكثر أهمية في هذا الصدد هو رفع الوعي بحجم وعواقب قضية العنف.

ومن أمثلة ذلك دور المركز الفعال في تغيير اتجاهات الرأي العام، والذي ظهر جلياً في تبنيه ظاهرة "التحرش الجنسي" والتي كانت تعد من الموضوعات المحرمة التي لا يجب الحديث عنها أو مناقشتها. فقد بدأ المركز حملة تحت عنوان " شارع آمن للجميع: حملة ضد التحرش الجنسي" عام 2005 بهدف زيادة الوعي العام من خلال حملات تواصل مع الإعلام والمجتمع المدني ، تبني تشريعات جديدة من خلال التعاون مع وزارة الداخلية لتطبيق قوانين حماية المرأة ، العمل مع المدارس لصياغة منهج دراسي يستجيب بسهولة لحاجة الطلاب من خلال التعاون مع وزارة التربية والتعليم.

استخدمت الحملة نظرية التفاعل والتواصل وإشراك جميع فئات الشعب والتي كانت تعد خطوة غير مسبوقة للمركز فقد حفزت أنشطة الحملة المتطوعين، الشباب و كبار السن، الأفراد والمهنيين. نتج عن الحملة تبني عدد كبير من المبادرات الشبابية للقضية والعمل على حلها، فضلاً عن قيام وزارة الداخلية بإنشاء وحدات لمكافحة "العنف ضد المرأة".

تعاون المركز مع عدد من المؤسسات الحكومية في تبني استراتيجية مكافحة التحرش الجنسي داخل أماكن العمل والحرم الجامعي وقد بدأت بجامعة عين شمس ثم جامعة أسيوط والقاهرة.

5- برامج نشر الوعي:

أعد المركز آليات وتدابير وبرامج لنشر الوعى بكافة أدواته من مطبوعات وكتب و تواصل اجتماعي وراديو وتلفزيون. واستفاد ذلك من تاريخه في تواصله مع الإعلام على اختلاف وسائله من مقروءة أو مسموعة أو مرئية. حيث يصدر المركز تقريرا سنوياً حول وضع المرأة ويتضمن مجالات عمل المركز وهي السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي في مصر وذلك منذ 1997 . ولهذا التقرير تأثيراً يتزايد يوماً بعد يوم وينتظره كثير من المؤسسات و الكيانات، يعد هذا التقرير مرجعاً رئيسياً حول حالة حقوق المرأة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لعدد من المؤسسات مثل الإعلام ، صناع القرار، والمنظمات الأهلية غير الحكومية، والباحثين فضلا عن عدد من المؤسسات البحثية الحكومية.

في ظل تعدد وسائل الاتصال، كان لابد من خلق مساحة لأصوات النساء تعكس الأدوار المتعددة و الهامة التي تلعبها المرأة المصرية في الحياة العامة، و تخاطب اهتماماتهن وتشجعهن على المشاركة الجادة و تقدم تجارب تساعدها على مواجهة التحديات. وفي خطوة لم يسبقنا لها أي منظمة من منظمات المجتمع المدني المصرية، تعاون المركز مع الإذاعة المصرية وتحديداً إذاعة "صوت العرب" في اطلاق برنامج إذاعي وكان اختيار المركز للإذاعة صوت العرب لأنها تعد من أعرق

الإذاعات العربية والتي يستمع إليها أعداد كبيرة وخاصة في الريف المصري. "هي وأخواتها" هو الاسم الذي أطلقه المركز على برنامجه الإذاعي، وقد تم بثه عبر إذاعة "صوت العرب" في يونيو 2016.

استمر عرض حلقاته خلال شهر رمضان ليحقق أحد أعلى نسب استماع على مستوى برامج المحطة يومياً وطوال فترة عرضه. كان للبرنامج الإذاعي أسلوباً متميزاً اعتمد فيه على السرد الشيق في عرض رسائل تحفيزية قصيرة مدتها (7 دقائق) تناول فيها مختلف الموضوعات حول حقوق النساء تهدف بالأساس إلى تصحيح المفاهيم المجتمعية الخاطئة فيما يخص حقوق المرأة الإنسانية. استطاع البرنامج الإذاعي الوصول إلى أكثر من 10000 مستمع ومستمعة في 19 محافظة.

ونتيجة لنجاح البرنامج الإذاعي "هي وأخواتها" تبنت قناة القاهرة والناس من منطلق مسئوليتها الاجتماعية اطلاق البرنامج التليفزيوني "حكايات نهاد" وهو أيضاً حكايات مصورة مدتها من 5: 7 دقائق والذي بدأت إذاعته في فبراير 2017 على قناة القاهرة والناس وجدير بالذكر أنه استمر لستة مواسم متتالية تمكن فيها من الوصول إلى أكثر من عشرة ملايين مشاهد و مشاهدة حتى الأن.

وفي رمضان 2018، تم الاستفادة من هذا الشهر الفضيل في عرض قصص لقيادات ورائدات نسائية في الحقبة الأولى من الإسلام واللاتي كانت لهن أدواراً مغايرة عن الأدوار التقليدية للمرأة، عُرض هذا البرنامج التليفزيوني على قناة "تليفزيون الوطن".

- **التحليل الكمي لموقعي المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لحقوق المرأة:**

المحور الأول: خصائص عينة الدراسة من المواد الإعلامية التي تناولت قضايا المرأة ونشرتها عبر الموقع الالكتروني لموقع المجلس القومي للمرأة والمواقع الالكتروني لموقع المركز المصري لحقوق المرأة:

- بلغ عدد المواد الإعلامية التي تناولت قضايا المرأة عبر الموقع الالكتروني للمجلس القومي للمرأة 178 مادة إعلامية، من بينهم نسبة 97.2% عبارة عن نصوص في مقابل نسبة 2.8% من المواد الإعلامية فيديوهات، في حين بلغ عدد المواد الإعلامية التي تناولت قضايا المرأة عبر الموقع الالكتروني للمركز المصري لحقوق المرأة 60 مادة إعلامية، من بينهم نسبة 98.8% عبارة عن نصوص في مقابل نسبة 1.2% من المواد الإعلامية فيديوهات.

- جاء نسبة 97.2% من المواد الإعلامية المنشورة بموقع المجلس القومي للمرأة عبارة عن أخبار في مقابل نسبة 2.8% من المواد الإعلامية عبارة عن تقارير مصورة، وتتقارب هذه النتيجة مع موقع المركز المصري لحقوق المرأة، حيث

جاء نسبة 98.2% من المواد الإعلامية المنشورة بموقع المركز المصري لحقوق المرأة عبارة عن أخبار في مقابل نسبة 1.8% من المواد الإعلامية عبارة عن تقارير مصورة.

- **تنوعت الموضوعات التي ناقشتها المواد الإعلامية المنشورة عبر موقع المجلس القومي للمرأة**، منها اجتماعات المجلس القومي للمرأة الدورية ومناقشة خطط عملها، ومناقشة المجلس القومي للمرأة النسخة الرابعة لكتالوج مصر، وتدريب رائدات شمال سيناء على توعية السيدات بأهمية الحصول على لقاح كورونا، وتنظيم المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تدريب الإعتماد الأول للتثقيف المالي، فضلًا عن بعض التعاونيات مع الجهات والمنظمات الدولية مثل:

- تنظيم المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع برنامج الأغدية العالمي ينظم تدريب لتنمية مهارات السيدات فى مجال المشروعات الصغيرة بمحافظة بني سويف.

- تنظيم المجلس القومي للمرأة يعقد دوارات تدريبية للسيدات في مجال إقامة المشروعات الصغيرة بمحافظة بني سويف.

- بمحافظة أسيوط: تنفيذ الدورة التدريبية الرابعة تحت عنوان " المرأة الصيفية وريادة الأعمال".

- يهنيء المجلس القومي للمرأة الحكومه المصرية بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بالإجماع انتخاب مصر لعضوية هيئتين دوليتين رفيعتي المستوى معنيتين بقضايا المرأة.

- نفذ فرع المجلس القومي للمرأة بمحافظة القليوبية حملة لطرق الأبواب بالتعاون مع شركة عافية العالمية– صافولا مصر بعنوان المعادلة الصح لرفع الوعي المجتمعي بأهمية اختيار منتجات الغذاء الآمنة على صحة المرأة والأسرة.

- دورات التدريبية بالمجلس القومي المرأة لرفع مهارات السيدات في مجال إقامة المشروعات الصغيرة.

- ورشة عمل بالمجلس القومي للمرأة لمشرفي المحافظات بمشروع مجموعات الإدخار والاقراض الرقمي.

- بروتوكول تعاون بين المجلس القومي للمرأة والهيئة العربية للتصنيع لتجهيز وتدبير احتياجات المجلس بأحدث التجهيزات التكنولوجية والأثاث المكتبى.

- المجلس القومى للمرأة يدشن فاعليات الورشة العمل التدريبية حول تصنيفات اختصاص مكتب الشكاوى المعنية بجرائم العنف ضد المرأة - جرائم تقنية المعلومات - الأحوال المدنية والأوراق الثبوتية والجنسية.
- الدكتورة مايا مرسي تشارك في فعاليات إطلاق الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وثائق مناهضة العنف ضد المرأة وختان الاناث وتنظيم الاسرة.

في حين تنوعت المواد الإعلامية التي تناولها موقع المركز المصري لحقوق المرأة، وذلك على النحو التالي:

- المصري لحقوق المرأة يرحب بقراري وزير القوى العاملة بإتاحة عمل المرأة في كافة المجالات وفى كافة مواعيد العمل، يرحب المركز المصري لحقوق المرأة بقرارات وزير القوى العاملة أرقام ٤٣ و٤٤ لسنة ٢٠٢١ والتي فتحت المجال لمزيد من التمكين الاقتصادي للنساء، بإتاحة العمل في كافة المجالات باستثناء المناجم..
- المصري لحقوق المرأة يرحب بطعن النيابة العام على براءة المتهم بخطف وهتك العرض واغتصاب فتاة والملقبة إعلاميا بـ«فتاة المنصورة»، حيث يرحب المركز المصري لحقوق المرأة بطلب النيابة العامة بالطعن على الحكم الصادر ببراءة المتهم بخطف ومواقعة المجني عليها أمل عبد الحميد كرهًا عنها، والصادر في نوفمبر من العام الماضي، ويشيد المركز بهذا القرار وضرورة إعادة المحاكمة لما شاب الحكم من تساؤلات مشروعة حول فحص الأدلة. والاستناد إلى أقوال للمتهم جاءت دون الالتفات إلى باقي الأدلة أو الوقائع.
- المصري لحقوق المرأة يشيد بتغليظ عقوبة ختان الإناث، يشيد المركز المصري لحقوق المرأة بموافقة البرلمان أمس على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتغليظ عقوبة ختان الإناث، حيث هدف مشروع القانون إلى القضاء على تلك الجريمة التي تنتهك جسد الفتيات، والتي قد يصلها أذاها إلى الوفاة، كما هدف مشروع القانون إلى سد الثغرات القانونية التي كان يعتمد عليها بعض الأطباء في الختان بادعاء أن حالة الفتاة تستدعي الختان
- ضحية التحرش الجنسي الجماعي "فتاة ميت غمر" تلجأ للمصري لحقوق المرأة بعد صدور حكم ببراءة المتهمين، استجاب المركز المصري لحقوق المرأة لاستغاثة "فتاة ميت غمر"، وترجع أحداث القضية إلى ديسمبر 2020 ، حيث تعرضت "فتاة ميت غمر" إلى جريمة تحرش جنسي جماعي وصفتها النيابة العامة في قرار إحالة المتهمين بـ "هتك العرض بالقوة والتهديد". وهذه الجريمة موثقة بالصوت والصورة حيث تداولت مواقع التواصل الاجتماعي

فيديوهات لمجموعات حاشدة تتجمع وتلاحق شابة واحدة، كما وصفت الناجية العنف الذي تعرضت له على يد سبعة متهمين على وجه التحديد لاحقوها واعتدوا عليها، وهو العنف الذي مازالت تسعى لتجاوز آثاره على صحتها النفسية حتى الآن.

- المصري لحقوق المرأة يتعاون مع مشروع "سفير" لتمكين الشباب، في إطار قيام المركز المصري لحقوق المرأة بدوره في تدريب الشباب والشابات ورفع وعيهم، يتعاون المركز المصري لحقوق المرأة مع مشروع "سفير" لتنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية للشباب والشابات من أصحاب المشاريع الريادية ذات الأثر الاجتماعي والثقافي والبيئي، حول أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030، من خلال المشاركة في 3 دورات تدريبية.
- المصري لحقوق المرأة يصدر دليل للمرأة بالجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة، تشهد مصر نسب بطالة عالية من الإناث، وقد بلغ معدل البطالة بين الإناث خلال الربع الرابع لعام 2020 نسبة 16.8% من إجمالي الإناث في قوة العمل، فمساهمة الفتيات في سوق العمل متواضعة، وتعكس تراجع كبير في رغبة الشابات في العمل، هذا على الرغم من التقارب بين نسب التحاق الإناث والذكور بمراحل التعليم المختلفة، بل وتفوق الفتيات في مختلف المراحل التعليمية، فدائما ما تتصدر الفتيات قائمة الأوائل.

المحور الثاني: طبيعة المواد الإعلامية المنشورة عن العنف الأسري:

- جاء نسبة 96.9% من المواد المنشورة والمتعلقة بالعنف الأسري تتناوله من المنظور الاجتماعي في مقابل نسبة 3.1% من المواد المنشورة تتعلق بقضايا فنية ناقشت العنف، وجاء طبيعة الأنشطة المرتبطة بالمادة التي تناقش العنف على النحو التالي:

جدول رقم (1)

طبيعة النشاط المرتبط بالمادة الإعلامية التي تناقش العنف

طبيعة النشاط	التكرار	%
أنشطة	52	21.9
توعية حملات	45	18.8
ندوات	45	18.8
برامج	37	15.6
شكاوى	30	12.5
انجازات	22	9.4
مشاريع	7	3.1
الإجمالي	238	100

- وجاء نسبة 50% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف لها عناوين عريضة في مقابل نسبة 50% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف لها عناوين فرعية.
- وجاء نسبة 50% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف منشور بها صور شخصية في مقابل نسبة 50% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف منشور بها صور موضوعية.
- **المادة المصاحبة لإبراز المادة الصحفية المتعلقة بالعنف:**

جدول رقم (2)

المادة المصاحبة لإبراز المادة الصحفية المتعلقة بالعنف

طبيعة النشاط	التكرار	%
صورة لمسئول	118	49.6
صورة لجمهور عام	60	25.2
إشارة لموقع على الانترنت	60	25.2
الإجمالي	238	100

- جاء نسبة 49.6% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف مصاحب لها إشارة لموقع على الانترنت في مقابل نسبة 25.2% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف مصاحب لها صورة لجمهور عام ونسبة 25.2% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف مصاحب لها صورة لمسئول، وأن فكرة المسئول تبرز أكثر في موقع المجلس القومي للمرأة في مقابل التركيز على صور الحمهور في موقع المركز المصري لحقوق المرأة.

- **ربط المادة الصحفية بمواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف:**

جدول رقم (3)

ربط المادة الصحفية بمواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف

ربط المادة الصحفية	التكرار	%
لا يوجد	193	81.1
فيس بوك	15	6.3
واتس اب	15	6.3
مواقع التواصل الاجتماعي وأدوات الاتصال	15	6.3
الإجمالي	**238**	**100**

- جاء نسبة 81.1% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف غير مرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي في مقابل نسبة 6.3% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف كانت مصحوبة بأيقونة الفيس بوك، ونسبة 6.3% من المواد الإعلامية الأخرى كانت مصحوبة بتطبيق الواتس اب وكذلك نسبة 6.3% من المواد الإعلامية مرتبطة بأدوات الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي عامة.

المصادر المرتبطة بالمادة الإعلامية التي تناقش قضايا العنف:

- تمثلت المصادر الرسمية لمصدر الخبر المتعلق بالعنف في المجلس القومي للمرأة فقط أما بالنسبة لموقع المركز المصري لحقوق المرأة فقد جاءت مصادر الرسمية في الجهات النيابية أو القضائية إلى جانب المركز نفسه، في حين تمثلت المصادر غير الرسمية لمصدر الخبر، فيما يلي:

جدول رقم (4)

المصادر غير الرسمية لمصدر الخبر المتعلق بقضايا العنف

ربط المادة الصحفية	التكرار	%
لا يوجد	206	86.7
منظمات حقوقية دولية	16	6.7
منظمات حقوقية محلية	8	3.3
قيادات نسائية عامة	8	3.3
الإجمالي	**238**	**100**

- جاء نسبة 86.7% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف غير مرتبطة بمصادر غير رسمية في مقابل نسبة 6.7% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف مرتبطة بمصدر منظمات حقوقية دولية، ونسبة 3.3% من المواد الإعلامية التي كانت تناقش العنف مرتبطة بمنظمات حقوقية محلية وكذلك نسبة 3.3.% من المواد الإعلامية التي كانت تناقش العنف مرتبطة بتصريحات عن قيادات نسائية عامة.

- **الهدف من المادة الصحفية التي تناقش قضايا المرأة المتعلقة بالعنف،** فقد كان الأسلوب الصحفي مرتكزًا على الإعلام والإخبار بطبيعة قضايا العنف ضد المرأة وذلك بنسبة 30%، تلاه التوعية والتوجيه بنسبة 20.6% من إجمالي طبيعة معالجة المواد الصحفية لقضايا العنف ضد المرأة، ثم النقد وكذلك التبرير وتقديم حلول وبدائل وذلك بنسبة 15% لكل من الأمور الثلاث، في مقابل نسبة 4.4% من المواد الصحفية التي ركزت بشكل تحليلي على توضيح أوضاع المرأة المصرية وكيفية وحتمية احتوائها ومواجهتها للعنف سواء على مستوى المرأة ذاتها أو على مستوى الأطراف المحيطة بالمرأة، وقد أثبتت دراسة (عبير عبد العزيز أحمد، 2021)[45] قضايا الاضطهاد المجتمعي التي تعكسها الصور النمطية للفتاة في المواقع الالكترونية حيث تشير المعطيات أن جاء في الترتيب الأول العنف ضد المرأة وفي الترتيب الثاني الحقوق السياسية وفي الترتيب الثالث فرص العمل وفي الترتيب الرابع النظرة الذكورية.

- **وعن طبيعة معالجة المواد الصحفية لقضايا العنف ضد المرأة،** فقد كان الأسلوب الصحفي مرتكزًا على توضيح طبيعة القضية المثارة وذلك بنسبة 30%، تلاه مناقشة أسباب العنف ضد المرأة وذلك بنسبة 25.6% من إجمالي طبيعة معالجة

المواد الصحفية لقضايا العنف ضد المرأة، ثم محاولة تقديم حلول لأجل مواجهة العنف وكذلك إبراز جهود المسئولين في مواجهة العنف وذلك بنسبة 20% لكل من الأمرين، كإطلاق المجلس القومي للمرأة حملة طرق الأبواب ضد ختان الإناث في 10 محافظات للتوعية، وأخيرًا جاءت التوعية المجتمعية والحث على مشاركته في مواجهة قضايا العنف ضد المرأة بنسبة 4.4%، فمثلًا أكدت نهاد أبو القمصان المحامية ورئيسة المركز المصري لحقوق المرأة أن النساء في مصر مازالت تعاني من عدم حصولهن على ميراثهن، مضيفة أنه بالرغم من أن نص المادة 49 للقانون رقم 77 لسنة 1943 بشأن المواريث والمضافة بالقانون رقم 2019 لسنة 2017 جرمت الامتناع عن تسليم الميراث أو إخفاء أي أوراق تتعلق بالميراث، إلا أن هناك مشكلات تتعلق بآليات التنفيذ وطول إجراءات التقاضي خاصة في ظل طلب بعض القضاة لفرز وتجنيب وهو الأمر الذي تطول إجراءاته لسنوات طويلة في المحكمة المدنية، لذا قام المركز المصري لحقوق المرأة بوضع تصور يساعد على سرعة إجراءات التقاضي في قضايا المواريث يتخلص في:

- إرسال مكاتب الصحة صورة من شهادة الوفاة لأي شخص متوفى إلى المحكمة لتحديد جلسة إعلام وراثة، ويُعلم بها الوراثة جميعا.
- في جلسة إعلام الوراثة يتم حصر الورثة، بجانب حصر التركة.
- يعين خبير لمدة 3 شهور مهمته مراجعة الجهات المعنية للتأكد من التركة وإحضار وثائق بذلك، وتتمثل تلك الجهات في البنوك، تسجيل الشركات، الضرائب العقارية، الحيازة الزراعية، التراخيص.
- يتم تحديد جلسة فرز وتجنيب يتم فيها فرز وتجنيب وتسليم.
- وطالبت أبو القمصان وزارة العدل بالنظر إلى هذا المقترح الذي يحل ألاف قضايا المواريث والذي تعاني منها النساء والأطفال القصر.

المحور الثالث: طبيعة العنف المثار ضد المرأة في المواد الإعلامية التي تناقش العنف:

- أنواع العنف المثار ضد المرأة:

جدول رقم (5)

أنواع العنف المثار ضد المرأة في المواد الإعلامية

أنواع العنف	التكرار	%
عنف معنوي	86	36.2
عنف مادي	81	34
عنف مجتمعي	71	29.8
الإجمالي	**238**	**100**

جاء نسبة 36.2% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف متعلقة بالعنف المعنوي في مقابل نسبة 34% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف متعلقة بالعنف

المادي، ونسبة 29.8% من المواد الإعلامية التي كانت تناقش العنف متعلقة بالعنف المجتمعي، وقد توصلت دراسة (ميار أسامة محمد، 2021)[46] إلى أن جاءت قضايا العنف الأسري في مقدمة قضايا العنف التي اهتمت بها صحف الدراسة، تليها قضايا العنف المجتمعي، وعن طبيعة أشكال كل نوع عنف على حدى فجاء كما يلي:

أولًا: العنف المعنوي: وهو سلوك تدميري للنفس يقوم به المعتدي على الفرد، ويشمل الرفض والعزل والترهيب والتجاهل والإهانة والسب والشتم وتقييد حريته وتحميله مسؤوليات تفوق قدراته وممارسة التمييز ضده أو أي شكل من أشكال التعامل السيء المبني على الكره والرفض، والذي يؤدي بدوره لتعرض الفرد للأذى في تطوره العاطفي والأخلاقي والاجتماعي، **وتمثلت أشكال العنف المعنوي التي كشفت عنها المواد الإعلامية في موقعي المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لحقوق المرأة، مرتبة تنازليًا من الأعلى تكرارًا فالأقل وذلك على النحو التالي:**

جدول رقم (6)
أشكال العنف المعنوي التي كشفت المواد الصحفية
بموقعي المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لحقوق المرأة

أشكال العنف المعنوي	التكرار	النسبة
لا يوجد تحديد لنوع عنف معنوي بشكل محدد بل الحديث بشكل عام	36	42
التعنيف	25	29
التنمر المباشر	16	18.6
التهديد	5	5.8
التمييز	2	2.3
العنف الالكتروني	2	2.3
الإجمالي	86	100

كشفت دراسة (أماني أحمد السيد، 2020)[47] أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن غياب الرقابة الأسرية واختلال العلاقات المجتمعية وانتشار ظاهرة العنف وغياب الأخلاق والقيم في مجتمعنا والتأثير الكبير الذي يحدثه الإعلام المصري على الشباب والأطفال والمراهقين من أسباب التنمر، وأن أغلبية عينة الدراسة يؤكدون على أن من آثار التنمر أنه يؤدي إلى مشاكل نفسية وعاطفية وسلوكية على المدى الطويل كالإكتئاب والشعور بالوحدة والانطوائية والقلق، كما يلجأ الفرد للسلوك العدواني نتيجة للتنمر، والتنمر قد يوصل الضحية إلى الانتحار.

ثانيا: العنف المادي: وهو يتضمن التعدي على الفرد الذي ينتج عنه إيذاء جسدي (قد يكون الضرب أو الهز أو الركل أو العض أو الحرق أو الخنق أو التسمم)، وقد لا يتعمد المعتدي إيذاء الفرد لكن تحدث الإصابة بسبب عمدي أو غير عمدي، **وتمثلت أشكال العنف المادي التي كشفت عنها المواد الإعلامية في موقعي المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لحقوق المرأة، مرتبة تنازليًا من الأعلى تكرارًا فالأقل وذلك على النحو التالي:**

جدول رقم (7)

أشكال العنف المادي الذي كشف عنه المواد الصحفية في موقعي المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لحقوق المرأة

أشكال العنف المادي	التكرار	النسبة
سرقة المرأة	30	37
الضرب	18	22.2
التحرش الجنسي	15	18.5
الخطف	10	12.3
الاغتصاب	4	5
لا يوجد تحديد لنوع عنف مادي محدد الكلام بشكل عام	4	5
الإجمالي	**81**	**100**

- **الأدوات المستخدمة في العنف،** كشف التحليل الإحصائي عن أن المصدر الأول في تصدير العنف ضد المرأة تمثل في وسائل الاتصال الحديثة، وذلك بنسبة 42.1% من إجمالي أدوات العنف ضد المرأة، تلاه في الترتيب الثاني الأداوت العادية وذلك بنسبة 28.9% من إجمالي الأدوات، تلاه في الترتيب الثالث اليد بنسبة 29% من إجمالي الأدوات، و**كانت نتائج ارتكاب العنف على المرأة متنوعة ما بين** خسائر اجتماعية بنسبة 15.2% من إجمالي النتائج التي وقعت على المرأة، تلاه بنسبة 3% كل من العاهات المستديمة، وكذلك الإصابات والجروح، ثم الأثار الاقتصادية، وقد أوصت دراسة (إيمان عبد القادر، 2019)[48] ضرورة الاهتمام بالمعالجة الإعلامية بقضايا التحرش الجنسي، قضايا العنف ضد المرأة وغيرها من القضايا التي تهم المبحوثات، وتطوير أداء الصحف الإلكترونية المصرية وعرض جميع الآراء والاتجاهات لرفع مستوى ثقة المبحوثات.

يُؤثر العنف الجنسي على نسبة كبيرة من الشباب، حيث يبلغ شاب واحد من أصل كل 8 شباب عن التعرّض لاعتداء جنسي، وعلى الرغم من أن الفتيات والفتيان معرضون لخطر العنف الجنسي في أي عمر، فإن الفتيات يتعرضن بشكل خاص بعد البلوغ، حيث تشير أحدث الدراسات الاستقصائية في جميع أنحاء العالم إلى أن 9 ملايين فتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عامًا أُجبرن على الجماع الجنسي أو غيره من الأفعال الجنسية خلال العام الماضي، وفي 20 دولة ذات بيانات قابلة للمقارنة، تقول ما يقرب من 9 من كل 10 مراهقات أبلغن عن تعرضهن لممارسة الجنس القسري أن هذا حدث لأول مرة خلال فترة المراهقة، ويكون التعرض للعنف من المقربين كالأصدقاء وزملاء الدراسة والأقارب إلى جانب من لا تربطهم بهم أي صلة.

وأصبحت الوفيات الناجمة عن العنف أكثر شيوعًا في مرحلة المراهقة. في عام 2015 وحده، كان هناك حوالي 119 ألف حالة وفاة عنيفة بين الأطفال والمراهقين

الذين تقل أعمارهم عن 20 عامًا؛ تتراوح أعمار 2 من كل 3 ضحايا بين 10 إلى 19 عامًا، والمراهقين الأكبر سنًا، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عامًا، معرضون للخطر بشكل خاص: وهم أكثر عرضة للوفاة بعنف بثلاث مرات من المراهقين الأصغر سنًا الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 عامًا. [49]

يتعرض ما بين 20 إلى 40 شابًا لإصابات تقتضي دخولهم المستشفى لتلقي العلاج، وتنطوي الإصابات العنيفة غير المميتة على هجمات بالأسلحة النارية، يقلّ عددها بكثير عما يُسجّل في الاعتداءات المميتة، وعلى استعمال أكبر للأيدي والأقدام والسكاكين والعصي.

فقد أبلغت 3% إلى 24% من النساء المشمولات بالدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية في بلدان متعدّدة بشأن صحة المرأة والعنف الممارس ضدّها في البيت بأنّ أوّل تجربة جنسية عشنها كانت قسرية. ومن الملاحظ أنّ الشجار والتنمّر من الظواهر الشائعة أيضًا بين الشباب. فقد أظهرت دراسة أجريت في 40 بلداً نامياً أنّ معدلات تعرّض الذكور للتنمّر تراوحت بين 8.6% إلى 45.2% في حين تراوحت معدلات تعرّض الإناث له بين 4.8% و35.8%. [50]

ثالثًا: العنف المجتمعي: تمثل العنف المجتمعي المرصود في المواد الإعلامية المنشورة على موقع المجلس القومي للمرأة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (8)

أنواع العنف المثار ضد المرأة مجتمعيا في المواد الإعلامية

أنواع العنف المجتمعي	التكرار	النسبة
لا يوجد تحديد لنوع عنف معين	34	47.9
الإجبار على الزواج المبكر	18	25.4
ختان الإناث	15	21.1
الاتجار بالمرأة	2	2.8
العنف ضد المرأة في السجن	2	2.8
الإجمالي	**71**	**100**

- جاء نسبة 47.9% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف متعلقة بالعنف المجتمعي بأنه بشكل عام كمنظور مجتمعي من منطلق الثقافة الذكورية مقابل النسوية في مقابل نسبة 25.4% من المواد الإعلامية التي تناقش قضية الإجبار على الزواج المبكر، ونسبة 21.1% من المواد الإعلامية التي تناقش قضية ختان الإناث، تلاه بنسبة 2.8% مناقشة كل من قضيتي العنف ضد المرأة في السجن وكذلك الاتجار بالمرأة بذات النسبة.

- **وعن أماكن العنف التي تعرض فيها المرأة للعنف،** تبين من التحليل الإحصائي أن المنزل كان المصدر الأول للعنف ضدها بنسبة 90.6%، في مقابل نسب بسيطة

لحدوث عنف ضد المرأة في أماكن خارج إطار المنزل، سواء في الشارع بنسبة 3.1%، أو تصويرها في أعمال درامية بنسبة 3.1%، فمصلًا جاء مرصد لجنة الإعلام بالمجلس القومي للمرأة يؤكد على تصدر مشاهد العنف ضد المرأة في الأعمال الدرامية المعرضة خلال شهر رمضان الكريم، أو في مكان العمل بنسبة 3.1%، مثل ما جاء في المركز المصري لحقوق المرأة وعن تقنين أوضاع عمل المرأة في المناجم، **وعن كيفية مواجهة العنف من قبل المرأة**،كان الاستسلام في المصدر الأول لمقابلة العنف بنسبة 55% في مقابل نسبة 45% من المواد الإعلامية التي أثارت المواجهة بدون عنف.

كما جاء في دراسة (الزناتي ومشاركوه، 2015) مجموعة من المؤشرات الدالة على العنف ضد الأطفال في عام 2014، كما يلي:

تتعرض الفتيات بصورة خاصة لمختلف أشكال الإساءة مثل:

- **ختان الإناث**: تشويه الأعضاء التناسلية، وانخفض معدل انتشار ختان الإناث بصورة مطردة في العقد الماضي من 76.5٪ في ٢٠٠٥ إلى ٦١٪ في ٢٠١٤ بحسب المسح السكاني الصحي في مصر ٢٠١٤، لكن لايزال هناك تفاوت إقليمي، حيث -على سبيل المثال- تصل نسبة الفتيات من سن الميلاد وحتى ١٧ عاماً إلى ٩٠٪ في بعض محافظات الصعيد.
- **زواج القاصرات**: تعاني الفتيات من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها كثير من الدول وخاصة دول العالم الثالث ويأتي التلفزيون في مقدمة وسائل الإعلام المعوّل عليها القيام بدور فاعل في تجسيد الواقع الاجتماعي بكل مضامينه الثقافية، وتأتي في مقدمتها الدراما التلفزيونية بأشكالها المختلفة؛ باعتبارها وسيلة تثقيف ومرآة للقيم، حيث أظهر المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ أن زواج الفتيات ما بين ١٥ إلى ١٧ عامًا يصل إلى ٦,٤٪، كما يمثل عمل الأطفال تهديدًا رئيسيًا للجيل الشاب، فقد وجد المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ أن ٧٪ من الأطفال ما بين ٥ إلى ١٧ عاماً (يمثلون حوالي 1.6 مليون طفل) منخرطون بالفعل في عمل الأطفال، كما أن 5.6٪ من هؤلاء الأطفال يعملون في ظروف خطيرة، ويعد زواج القاصرات انتهاكًا واضحًا للحقوق الإنسانية والمدنية للفتيات، حيث يسلب منهن الحرية والاستقلالية الذاتية ويعرضهن للعنف والإساءة، وكذلك يحرمهن من فرص إكمال التعليم. [51]
- تلِد في الأقاليم النامية سنوياً قرابة 12 مليون فتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً و777 ألف فتاة تقل أعمارهن عن 15 عامًا، وتمثل المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة السبب الرئيسي لوفاة الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً في العالم.

- يتعين توفير تثقيف جنسي شامل للمراهقين وإرساء عملية تعليم وتعلّم منهجية لهم عن جوانب الجنس المعرفية والعاطفية والبدنية والاجتماعية، وهو حق من حقوقهم. ويمكن أن يؤدي تحسين سبل إتاحة المعلومات والخدمات المتعلقة بمنع الحمل إلى تقليل عدد الفتيات اللواتي يحملن ويلدن في سن مبكرة جدًا، ويمكن أن يساعد في ذلك إنفاذ القوانين التي تحدد سن 18 عامًا حدًا أدنى للزواج.
- يشتمل هدف التنمية المستدامة 3 المتعلق بالصحة على غاية محددة تقضي بضرورة أن يكفل العالم، بحلول عام 2030، حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، ويلزم تزويد الفتيات الحوامل برعاية جيدة في المرحلة السابقة للولادة، وينبغي أن تتاح خدمات الإجهاض المأمون للمراهقات اللاتي يخترن إنهاء حملهن في الحالات التي يُجيز فيها القانون ذلك.
- ويعد الزاوج المبكر أحد أشكال الاتجار بالبشر، لذا فهناك تعديلات تشريعية إيجابية متعددة في مصر تم اتخاذها للحد من الظاهرة مثل:[52]

1- القانون الخاص بوضع السن القانوني لزواج الفتيات 18عامًا، في تعديلات قانون الطفل.

2- توفير الحماية القانونية وذلك بنص المادة 277 في القانون المصري على المعاقبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تزيد على 300 جنيه كل من أدلى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونًا لضبط عقد الزواج أقوالًا يعلم أنها غير صحيحة، ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن 500 جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون.

3- كما أصدر مجلس الشعب قانون رقم 126 لسنة 2008 والذي يتناول عددًا من القضايا المهمة منها تجريم توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ من الجنسين 18 ميلادية، ويشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتحقق من خلوها من الأمراض التي تؤثر على حياة أو صحة كل منهما.

4- توفير التثقيف الصحي في المدارس للفتيات في العام الدراسي الأخير في المدارس الثانوية لأنهن يشكلن مجموعة من الفتيات يمكن لهن الزواج.

5- بذل مزيد من الجهود لتوعية الفتيات اللاتي تزوجن قبل عمر 20 سنة عن الآثار السلبية الناجمة عن الإنجاب المبكر وخاصة بين الوالدين والأطباء وقادة المجتمع.

6- التأكيد على ضرورة متابعة الحمل وتوفير الخدمات الطبية المساعدة للأمهات الصغيرات في وحدات الأمومة والطفولة.

- من الممكن اعتبار تثقيف المأذون حول المخاطر والعواقب الصحية الناجمة عن الإنجاب المبكر مدخل آخر للتصدي لظاهرة الزواج دون السن القانوني.

تهدف منظمة يونيسف بتعاونها مع وزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للسكان، ووزارة الصحة والسكان، إلى خلق بيئة آمنة وحامية للأطفال على النحو التالي:[53]

1- تعزيز نظم حماية الطفل ومسارات الإحالة بالشراكة مع المجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM) ووزارة الصحة والسكان، يتم ذلك عن طريق تعزيز لجان حماية الطفل ووحدات إدارة الحالات من خلال خلق قوة عمل اجتماعية في مصر وكذلك تعزيز خط مساعدة الطفل 16000. تدعم يونيسف وتسهل المبادرات الرئيسية على مستوى السياسات المتعلقة بتعزيز نظام حماية الطفل. وفي الآونة الأخيرة، قامت يونيسف بإحضار خبراء دوليين ذوي صلة لدعم الخبراء المصريين في إجراء عملية تقدير التكاليف التي تمهد الطريق لنظام حماية الطفل المستقبلي في مصر.

2- التوعية وتشجيع تغيير السلوك خاصة بين الوالدين ومقدمي الرعاية والشباب حول أهمية منع العنف ضد الأطفال واقتراح بدائل للعنف في التربية، حيث أقيمت حملة أنهاء العنف ضد الأطفال الإعلامية حول الأبوة والأمومة الإيجابية (**أولادنا**) على وسائل الإعلام الإذاعية في ربيع عام 2017، مع وصول إجمالي إلى 88 مليون على وسائل الإعلام الاجتماعية ومع العدد الإجمالي للمشاركة خلال حملة 3.5 مليون على الفيس بوك، حيث تم إطلاق هذه الحملة على ثلاث مراحل، والتي تم إطلاقها ضمن المشروع المشترك الذي يموله الاتحاد الأوروبي "التوسع في الحصول على التعليم والحماية للأطفال المعرضين للخطر في مصر"، وتتمثل المرحلة الأولى من الحملة ركزت على التربية الإيجابية للأطفال تحت شعار شعار#بالهداوة مش بالقساوةCalm_not_harm#، والمرحلة الثانية تناولت العنف بين الأقران تحت شعار #أنا_ضد التنمرIMAgainstBullying#، وتركز المرحلة الثالثة التي تطلق اليوم على التربية الإيجابية للمراهقين امتداداً لشعار #بالهداوة مش بالقساوة Calm_not_harm#

تهدف الحملة إلى تعزيز مفردات القيم الأخلاقية في التعامل مع الأبناء، في مختلف مجالات تعاملاتهم، تعزيزا ودعمًا لبنائهم النفسي، وإيمانًا بضرورة بناء الإنسان فكريًا، واجتماعيًا، نفسيًا، وبدنيًا، حيث يتأثر النمو الاجتماعي والعاطفي للمراهقين بالتغيرات الفسيولوجية، فضلاً عن النوع والمعايير الاجتماعية التي

تشكلها التربية، والتفاعل مع الأقران والمجتمع المحيط. وتجلب المراهقة تحديات كبيرة في العلاقات بين الأبناء والأهل ومقدمي الرعاية، وقد تظهر في شكل خلافات وتباعد في المسافات ما بينهم، حيث يسعى المراهقون إلى الحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي عن سلطة الأهل ومقدمي الرعاية. وتعد قدرات مقدمي الرعاية مهمة في التعامل مع هذه المتغيرات دون إحداث مخاطر على رفاه المراهقين وصحتهم النفسية والعقلية. [54]

3- بالنظر إلى ارتفاع معدل انتشار العنف، لا سيما ختان الإناث في مصر، أقامت يونيسف شراكات قوية مع الحكومات والشركاء غير الحكوميين لمعالجة هذه القضية.

المحور الرابع: العنف الأسري وخصائصه كما ورد في المواد الصحفية:

- **أسباب العنف الأسري:**

جدول رقم (9)

أسباب العنف الأسري كما ورد في المواد الصحفية

أسباب العنف الأسري	التكرار	النسبة
العادات والتقاليد	49	69
عدم تكافؤ العلاقات الأسرية	18	25.4
أسباب اقتصادية	2	2.8
أسباب أخلاقية	2	2.8
الإجمالي	**71**	**100**

تنوعت الأسباب التي تؤدي لحدوث العنف الأسري ضد المرأة ما بين العادات والتقاليد المجتمعية التي مازالت تعزز من فكرة الرجل على المرأة في بعض المناطق والمحافظات على مستوى الجمهورية بنسبة 69%، تلاه في الترتيب الثاني عدم تكافؤ العلاقات الأسرية بنسبة 25.4%، ثم لكل من أسباب اقتصادية وكذلك لأسباب أخلاقية بنسبة 2.8% لكل منهما.

- **أشكال التمييز ضد المرأة لمجرد نوعها:** تبين من التحليل الكمي أن قصر دورها على أمور المنزل جاء في المقدمة بنسبة 35%، تلاه حرمانها من التعليم بنسبة 25%، ثم حرمانها من الميراث بنسبة 22%، ثم حرمانها من التعبير عن الرأي بنسبة 18%، وقد تنوعت صلات القرابة بالمرأة والتي يصدر نحوها العنف الأسري ما بين علاقات زوجية بنسبة 36%، وعلاقات أبوة بنسبة 33.1%، وعلاقات أخوة بنسبة 20%، ثم علاقات قرابة عامة بنسبة 10.9%، وتبين من التحليل الإحصائي أن نسبة 70% من الحالات التي تم عرضها في المواد الإعلامية التي تناقش العنف الأسري ضد المرأة لم يكن لها رد فعل على العنف الذي تم ممارسته ضدها في مقابل نسبة 30% كان لديها رد فعل على العنف

بشكل غير عنيف، وقد كشف التحليل الإحصائي أن الرجال كانوا أعلى عنفًا ضد المرأة من المرأة ضد المرأة وذلك بنسبة 60% في مقابل 40% على التوالي، وتتقارب هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (هيثم محمد محمد، 2020)[55] بأن جاء في الترتيب الأول من حيث الجناة الزوج بمعدل تكرار 99 وبنسبة مئوية بلغت 22%، ثم في الترتيب الثاني جاء الابن أو الأبناء بمعدل تكرار62 وبنسبة مئوية 13.8%، ثم الأب بمعدل تكرار 42 وبنسبة مئوية 9.34%، ثمّ المتسبب في الانتحار وبمعدل تكرار35 وبنسبة مئوية 7.8%، وجاء في الترتيب الخامس الزوجة والعشيق وقد قتلوا الزوج بمعدل تكرار 30 وبنسبة مئوية بلغت 6.6.%.

- **طبيعة المرأة التي تناقش المادة الصحفية العنف الممارس ضده:**

كشف تحليل المواد الصحفية التي تناقش العنف الممارس ضد المرأة بتركيزها على الطفلة التي تتعرض لأعلى معدلات عنف مجتمعي وذلك بنسبة 93.8% والتي هي فئتها العمرية أقل من 18 عامًا وتعليمها إما طفلة لم تلتحق بتعليم أو في مرحلة التعليم الأساسي، تلاه نسبة 3.1% من المواد الصحفية تناقش العنف الذي تم ممارسته ضد المرأة الشابة بنسبة 3.1% والتي كانت فئتها العمرية ما بين 18 لأقل من 39 عامًا وتكون إما في مرحلة التعليم الجامعي أو التعليم المتوسط، ثم العنف الممارس ضد المرأة كبيرة السن بنسبة 3.1% والتي هي عمريا أكبر من 45 عامًا وكانت أمية أو تعليم ابتدائي، أما عن إبراز المواد الصحفية التي تناولت المرأة التي تم ممارسة العنف ضدها فلم يكن هناك اهتمام بتركيز الضوء على المستوى الاقتصادي.

- **الاتجاه العام في تناول قضايا العنف ضد المرأة:**

كشف التحليل الإحصائي بأن اتجاه المعالجة الصحفية نحو قضايا العنف ضد المرأة جاء متوازنًا في المقدمة بنسبة 65% والتي برزت أكثر في استعراض نتائج البحوث الميدانية والكيفية التي تناقش أوضاع المرأة المصرية، تلاه الاتجاه الإيجابي بنسبة 23% متمثلًا في إبراز الجهود الحكومية وغير الحكومية لأجل مقاومة ومناهضة العنف ضد المرأة وكذلك استعراض مواد قانون الأسرة ١ لسنة ٢٠٠٠ و ١٠ لسنة ٢٠٠٤ وحكمه على الخطبة ورد المهر ورد الشبكة ورد الهدايا بالإضافة إلى تناوله إثبات الزواج وإثبات النسب، وإشكاليات النفقة والطلاق والحضانة، مؤكدًا أعلى أهمية أن يكون المحامون مطلعين على مواد القانون حتى يتمكنوا من وصف القضية واختيار أسباب الدعوة ودائرتها.

وجاء في الترتيب الثالث الاتجاه السلبي بنسبة 12% والذي تمثل في النقد للأوضاع المجتمعية التي تعزز من العنف ضد المرأة كالعادات والتقاليد التي تؤصل لحرمان المرأة من التعليم أو التعبير عن الرأي أو الحصول على الميراث.

وعن أسانيد التأييد للجهود المبذولة لأجل تعزيز مكانة المرأة بغض النظر عن طبيعتها كونها طفلة أو شابة أو غيره، جاء في المقدمة نسبة 28% من المواد التي ناقشت العنف وأوضاع المرأة معتمدة على دراسات وتقارير، تلاه نسبة 26% من المواد تعتمد على نشر أخبار المؤتمرات التي تناولت قضايا المرأة، ثم نسبة 22% من المواد استندت لقرارات وتصريحات مسئولين وشخصيات عامة، تلاه نسبة 20% من المواد تناولت خبرات دولية في معالجة قضايا المرأة، وأخيرًا جاء نسبة 4% من المواد الإعلامية اعتمدت على القوانين.

أما عن أسانيد المعارضة لتعزيز العنف ضد المرأة، جاء في المقدمة نسبة 44.6% من المواد التي ناقشت العنف وأوضاع المرأة معتمدة على تجارب وآراء الأخرين، تلاه نسبة 19.7% من المواد تعتمد على نشر تجارب دول أخرى عن قضايا المرأة، ثم نسبة 17.7% من المواد استندت لبيانات إحصائية، تلاه نسبة 10% من المواد اعتمدت على البحوث والدراسات في معالجة قضايا المرأة، وأخيرًا جاء نسبة 8% من المواد الإعلامية اعتمدت على نشر أخبار المؤتمرات التي تناولت قضايا المرأة.

نظرة عامة على الواقع الفعلي لأجل حماية الطفلة:

يتضح من النتائج السابقة أن المرأة الطفلة التي هي أقل من 18 عامًا تتعرض لأعلى معدلات عنف، وهو الأمر الذي يكون مسئول عنه المجلس القومي للمرأة وكذلك المجلس القومي للأمومة والطفولة، وذلك لأن كلا الجهتين مشتركتان في حمايتها كامرأة صغيرة وكذلك كطفلة لها حق الحماية والأمان وغيره من الحقوق التي أقرها لها حقوق الإنسان.

وقد أجرت منظمة الصحة العالمية دراسة على مستوى 133 بلدًا بتغطية 6.1 مليار شخص، وتمثيل 88% من سكان العالم، وصدرت نتائجها في التقرير العالمي لعام 2014 عن وضع الوقاية من العنف إلى التقدم، موضحين أن النساء والأطفال والمسنون يتحملوا العبء الأكبر الناجم عن الاعتداء البدني والجنسي والنفسي غير المميت، حيث تبين ما يلي:[56]

- تبليغ ربع جميع العاملين عن تعرضهم لاعتداء بدني في سن الطفولة.
- تبليغ امرأة واحدة كل خمس نساء عن تعرضها لاعتداء جنسي في سن الطفولة.
- تعرض امرأة واحدة كل ثلاث نساء للعنف البدني أو الجنسي على يد عشيرها في وقت من الأوقات خلال حياتها.
- تبليغ 6% من البالغين المسنين عن تعرضهم لإساءة المعاملة بشكل يومي.

ج- الإساءة الجنسية: تتضمن تعرض الطفل لأي أنشطة أو سلوكيات جنسية صادرة من قبل شخص بالغ وتشمل الممارسة ذات الطبيعة الجنسية بالفم أو باللمس أو الاحتضان أو الإيلاج للأعضاء التناسلية أو أي جزء من أجزاء الجسم أو باستخدام أداة أو التحرش اللفظي، كما تشمل استغلال الطفل والمراهق في أغراض الدعارة، أو إنتاج الصور العارية أو استغلاله لأغراض جنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت.

– وفي السنوات الأخيرة، بدأت وسائل الإعلام تدرك أهمية اشتراك الأطفال في البرامج الموجهة لهم، بالإضافة إلى دعمها لإنتاج الأطفال لوسائطهم الإعلامية كما أدركت أهمية إعلان الفئة العمرية المعنية بالبرامج التي تبثها، مع التطور التكنولوجي في المعلومات والاتصال، ونطالب المزيد من حماية الأطفال من المواد الضارة أو من الاستغلال بكل أشكاله عبر وسائل الاتصال الحديثة، وقد ساهمت بعض الشركات مثل مايكروسوفت في تطوير برامج لحماية الأطفال إلى جانب جهود منظمة ECPAT (منظمة تهدف إلى القضاء على بغاء الأطفال والمواد الإباحية والاتجار بالأطفال) في هذا الشأن.[57]

– ومن مظاهر الاهتمام الدولي لحماية الطفل والمراهق من العنف، فتم إصدار إعلان مكافحة الاستغلال القائم على الاتجار الجنسي بالأطفال وخطة العمل (1996)، وفي عام 2000 تم اعتماد البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، ودخل حيز النفاذ في 18 يناير 2002، ثم تم اعتبار تجارة الاستغلال الجنسي للأطفال تهديدًا وطنيًا من قبل رئيس وزراء المملكة المتحدة في قمة مارس 2015، وهو ما يدلل على أنها جريمة ما زالت تؤرق الشعوب حتى وقتنا الحالي، حيث تتنوع مجالات استغلال الأطفال واستمالتهم سواء عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق شبكة الإنترنت، كما أن الأطفال عرضة لسوء استخدام المنصب والسلطة من قبل الآخرين، وكذلك عرضه لاستغلال داخل مؤسسات الرعاية، فضلًا عن الاعتداء الجنسي داخل محيط الأسرة أو غيره من أشكال العنف الجنسي الممارس ضد الإناث على وجه الخصوص متمثلًا في ختان الإناث.[58]

– وفي جميع أشكال الإستغلال الجنسي والعنف الجنسي التي ترتكب ضد الأطفال، فإن موضوع موافقة الضحية لا يعد مسألة واردة أو قابلة للمناقشة، فلا يهم أبدًا أن يبدوا على الطفل علامات الرضا والموافقة أو الاشتراك طواعية في أنشطة جنسية، حيث لا يوجد طفل على الإطلاق يقبل أن يتعرض للإساءة برغبته، فالأطفال عادة ما يكونوا ضحية الخداع أو حيل مضللة أو أنهم أجبروا على ذلك بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم مثل الفقر أو نتيجة لظروف اجتماعية (بما في ذلك الضغط من نظراء لهم)، والذي يمكن أن يؤدي إلى إجبار الطفل بطرق خفية,

وهناك حزمة من سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال، من أجل الوقاية من جميع أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين والاستجابة لها:[59]

- **تطبيق القوانين وإنفاذها**: حظر العقاب العنيف، وتجريم الانتهاك الجنسي للأطفال واستغلالهم، ومنع تعاطي الكحول على نحو ضار، والحد من إمكانية حصول الشباب على الأسلحة النارية وسائر الأسلحة.
- **الأعراف والقيم**: تغيير الأعراف الجنسانية والاجتماعية المقيدة والضارة التي يمتثل لها، وتنظيم برامج التعبئة المجتمعية، والتدخلات من قبل المارة.
- **البيانات المأمونة**: معالجة البؤر الساخنة، ووقف انتشار العنف وتحسين البيئة المعمارية.
- **دعم الآباء ومقدمي الرعاية** عن طريق الزيارات المنزلية والنهوج المجتمعية والبرامج الشاملة.
- **تعزيز الدخل والاقتصادات**: التحويلات النقدية والادخار الجماعي والقروض.
- **التمويل** البالغ الصغر.
- **خدمات الاستجابة والدعم**: إجراء الفرز والتدخلات، ونهوج تقديم المشورة والنهوج العلاجية، والبرامج الخاصة بالأحداث، وتعزيز التدخلات الخاصة بالرعاية.
- **التعليم ومهارات الحياة**: زيادة الالتحاق بالمدارس، وتهيئة بيئات مدرسية مأمونة ومواتية، والتدريب على مهارات الحياة والمهارات الاجتماعية.

وعن الوضع في مصر، فجاء كما يلى:

كشف المجلس القومي للأمومة والطفولة عن تلقى خط نجدة الطفل 16000 خلال شهر أكتوبر 2020 بأنه تلقى 1327 بلاغًا بنسبة 72.5% لأطفال في خطر، و26.5% في بلاغات تضمنت طلب الاستشارات القانونية والنفسية والاجتماعية، وبلغت قضايا الإهمال 288 بلاغًا، واستغلال الأطفال عدد 250 بلاغًا، ثم جاءت حالات العتف البدني 173 بلاغًا، وتلتها بلاغات العنف الجنسي بـ 117 بلاغًا، و106 بلاغات عن الأطفال في تماس مع القانون، والعنف المعنوي 28 بلاغًا، و365 بلاغًا لطلب استشارات مختلفة من خط نجدة الطفل.

كشفت دراسة (اليونيسف، العنف ضد الأطفال، 2015) عن أشكال العنف في مصر:

1. أن أغلب الأطفال ما بين 13 - 17 سنة الذين شاركوا في البحث – 61% في القاهرة، و65% في الاسكندرية، و67% في القاهرة ذكروا أنهم قد تعرضوا لشكل ما من أشكال العنف الجسدي بمعدل متزايد عن عام 2014، وأن الفتيان يتعرضون له بدرجة أكثر من الفتيات.

2. العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف التي تعرض لها الأطفال الذين شاركوا في البحث (72% في الإسكندرية، 76% في القاهرة، و86% في أسيوط) بشكل متزايد عن عام 2014، كما يعتبر الإهمال أمرا آخر يثير القلق وتعرض له 25% تقريبا من الأطفال الذين شاركوا في الدراسة في كل من الإسكندرية والقاهرة. وإن الكثير من الأطفال قد شهدوا أعمال عنف أسري (أي عنف فيما بين أفراد الأسرة الواحدة) الأمر الذي كان له تأثيره على حالتهم الوجدانية: 66% في أسيوط وحوالي 40% في كل من الإسكندرية والقاهرة. في أغلب الأحوال تعرض الأطفال للصراخ في وجوههم، أو الإهانة، أو اللعن، أو السب بمعدلات أكثر من الشهر السابق.

3. يعتبر العنف الجنسي موضوعًا شديد الحساسية بالنسبة للفتيان والفتيات على السواء. وقد أثرت هذه الطبيعة الحساسة للموضوع على استجابات المشاركين في الدراسة حيث ذكر 2-6% فقط من الأطفال ما بين سن 13 إلى 17 سنة - وأغلبهم من الفتيات- أنهم تعرضوا للملامسة الجنسية. لكن أغلب الفتيات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش الجنسي اللفظى - وحوالي ثلثي الفتيات المشاركات في البحث كن في القاهرة.

4. كما تكشف الدراسة عن وجود اعتقاد شائع - نوعًا ما - بين الآباء والفتيان أن سلوك وملابس الفتيات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي هو الذي يؤدي بهن للتحرش، وأن الفتيات اللاتي يتعرضن لذلك يستمتعن به، ولذلك فهن "مستحقات لما يتعرضن له". وفي أغلب الأحوال تواجه الفتيات تحديا مزدوجًا، فهن مسئولات عن استفزاز المتحرش؛ وفي نفس الوقت مسئولات عن تجنبه من خلال الابتعاد عن الذكور، والاحتشام في الملبس، وتجاهل مثل هذا التحرش حين يحدث.

5. ومن الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين المواقف والمعتقدات في هذا الشأن. كما أن قلة قليلة من الفتيان في كل المناطق التي أجري فيها البحث ذكروا أمثلة على تعرضهم أو تعرض فتيان آخرين للعنف الجنسي، وكانت أكثر أشكال العنف الجنسي شيوعًا - التي ذكرها الأطفال المشاركون في الدراسة - هي التحرش اللفظي، يليه الملامسة الجنسية. ولم يكن هناك ذكر لحالات أجبر فيها الاطفال، أو تم الضغط عليهم لممارسة الجنس، لكن ذلك لا يعني أن ذلك لم يحدث أبدا في ضوء السرية والعار المحيطين بهذا الألمر، والممانعة الشديدة في التحدث عنه.

6. وتأتي نسبة الإناث اللاتي تعرضن للختان في مصر ضمن أعلى النسب عالميا، 27 مليون من بين 125 مليون على المستوى العالمي .وفي هذا الاستطلاع سئلت كل الفتيات ما إذا كن قد تعرضن للتشويه الجنسي، فكان الرد بالإيجاب في 94 %من الفتيات في أسيوط، و65 %في القاهرة و39 %في الإسكندرية، وذلك رغم وجود قانون 0 3 يجرم الممارسة. ورأت 40 % من الفتيات المشاركات في الدراسة في القاهرة و48 %من الفتيات المشاركات في الإسكندرية أن لختان الإناص آثارًا ضارة مقارنة بسبعة في المائة فقط في أسيوط .

7. ويبدو أن التعليم عنصر هام في تحديد الوعي بهذا الأمر، فأكثر من نصف الفتيات اللاتي استكملن أو التحقن بالدراسة الثانوية في القاهرة 52% والإسكندرية بنسبة 53% ذكرن أن ختان الإناث ممارسة ضارة.

المحور الخامس: طبيعة الجهات والمسئولين الذين ورد ذكرهم في المواد الصحفية التي تناقش قضايا العنف ضد المرأة:

أولًا: طبيعة الجهات التي ورد ذكرها في المواد الصحفية التي تناقش قضايا العنف ضد المرأة:

- **طبيعة الجهات التي ورد ذكرها في تناول قضايا العنف ضد المرأة:**

كشف التحليل الإحصائي عن ورود الجهات الحكومية بنسبة 90.3% في المواد الصحفية التي تناولت قضايا العنف ضد المرأة في المقدمة، تلاه ورود كل من الجهات (دينية/اجتماعية، قضائية/أمنية) بنسبة 3.2% لكل من الجهتين، وكذلك ورود نسبة 3.2% من المواد الصحفية التي لم يرد ذكر أي جهات بها، أما عن **الاتجاه نحو الجهة التي تناولت قضايا العنف ضد المرأة في المواد الصحفية، فكان، إيجابيا بنسبة 90% في مقابل نسبة 10% للاتجاه المتوازن، وبشكل عام كانت سمات الأدوار للجهات التي أبرزتها المواد الصحفية إيجابية،** وتنوعت الأدوار الإيجابية التي سعت المؤسسات الحكومية التي أبرزتها المواد الصحفية لموقع المجلس القومي للمرأة على النحو التالي:

- تمكين المرأة في مصر ودعم حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- حماية المرأة من كافة مظاهر العنف ضدها والتي تنوعت أشكالها ما بين «تعنيف- ضرب- ابتزاز- اغتصاب – تحرش – تآمر – تنمر - تمييز»
- إنقاذ السيدات اللاتي تتعرضن للاحتجاز والتعذيب.
- مساندة ضحايا التحرش الجنسي.
- مناهضة ختان الإناث
- حماية المرأة من التعرض لجرائم تقنية المعلومات وجرائم الأحوال المدنية

والأوراق الثبوتية والجنسية.

- إطلاق الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وثائق مناهضة العنف ضد المرأة وختان الإناث وتنظيم الأسرة.

ثانيا: طبيعة المسئولين الذين ورد ذكرهم في المواد الصحفية التي تناقش قضايا العنف ضد المرأة:

- **طبيعة المسئولين الذين ورد ذكرهم في تناول قضايا العنف ضد المرأة:**

كشف التحليل الإحصائي عن ورود رئيس المجلس القومي للمرأة بنسبة 30.6% في المواد الصحفية التي تناولت قضايا العنف ضد المرأة في المقدمة تلاه ورود رئيس المركز المصري لحقوق المرأة في أخبار قضايا العنف ضد المرأة بنسبة 30% من المواد، تلاه ورود وزيرة القوى العاملة في المواد المتعلقة بعمل المرأة بنسبة 10%، تلاه ورود كل من المسئولين (أعضاء في المجلس القومي للمرأة- مدير الإدارة العامة لمكتب شكاوى المرأة- أعضاء المركز المصري لحقوق المرأة) بنسبة 5% لكل من الثلاث، وكذلك ورود نسبة 2.4% من المواد الصحفية التي جاء بها كل من (مدير عام الإدارة العامة للتخطيط بالمجلس- رئيس جامعة أسيوط- رئيس جامعة الزقازيق- رئيس محكمة- ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر- النائب العام)، أما عن **الاتجاه نحو المسئولين الذين ورد ذكرهم في قضايا العنف ضد المرأة المتناولة في المواد الصحفية، فكان، إيجابيا بنسبة 95% في مقابل نسبة 5% للاتجاه المتوازن، وبشكل عام كانت سمات الأدوار للمسئولين التي أبرزتها المواد الصحفية إيجابية،** وتنوعت الأدوار الإيجابية التي قام بها المسئولين والتي أبرزتها المواد الصحفية:

1- العمل علي تمكين المرأة في مصر ودعم حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحمايتها من العنف ورفض العنف ضدها بكافة أشكاله «تعنيف- ضرب- ابتزاز- اغتصاب– تحرش– تآمر– تنمر- تمييز».

2- تلقى شكاوى واستفسارات السيدات والفتيات، كالاستجابته السريعة لاستغاثات الفتيات ضحايا المدعو " أحمد بسام زكى" واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضده.

3- إطلاق تقريرًا لرصد نتائج الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (2015-2020).

4- المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة واتخاذ القرار في الحياة العامة، وكذلك القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

5- مكافحةِ التحرشِ بالجامعاتِ والقضاءِ على ختانِ الإناثِ، والمطالبة بتغليظ العقوبات لكل من يجرى أو ينادي أو يشجع على إجراء هذه الجريمة (ختان الإناث) في أقرب وقت لحماية بنات مصر، حيث توسيع نطاق التجريم في قضية (ختان الإناث)

الجزء الثاني: نتائج الدراسة الميدانية:

أولًا: الإجابة على تساؤلات الدراسة الميدانية:

المحور الأول: معرفة عينة الدراسة بالمواقع الالكترونية النسائية:

- أوضحت نسبة 82.8% من عينة الدراسة معرفتها بالمواقع الالكترونية النسائية في مقابل نسبة 17.3% لا تعرف، وعن المواقع الإلكترونية النسائية التي تفضل متابعتها فجاءت طبيعتها كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10) ـ طبيعة المواقع الالكترونية النسائية التي تفضل متابعتها

الموقع الالكتروني	ك	%
اجتماعية	204	51
ترفيهية	69	17.3
دينية	61	15.3
فنية	57	14.3
تاريخية	9	2.3
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 51% من عينة الدراسة تفضل المواقع الالكترونية النسائية الاجتماعية في المقدمة تلاه تفضيل المواقع الترفيهية بنسبة 17.3%، ثم جاءت المواقع الدينية بنسبة 15.3%، ثم المواقع الفنية بنسبة 14.3%، وأخيرًا جاءت المواقع التاريخية بنسبة 2.3%.

- **أوضحت عينة الدراسة تصفحها المواقع الالكترونية النسائية** الأهلية بنسبة 69.5% في مقابل متابعة نسبة 30.5% من المواقع الالكترونية الحكومية، وعن معرفة عينة الدراسة بالمواقع الالكترونية النسائية، فجاءت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11)

معرفة عينة الدراسة بالمواقع الالكترونية النسائية

الموقع	أعرفه		لحد ما		لا		الإجمالي		الوزن
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
موقع المجلس القومي للمرأة	172	43	137	34.3	91	22.8	400	100	60.2
موقع المركز المصري لحقوق المرأة	127	31.8	132	33	141	35.3	400	100	48.3
موقع جمعية نهوض وتنمية المرأة	138	34.5	81	20.3	181	45.3	400	100	44.6
موقع المرأة العربية لها (أون لاين)	139	34.8	79	19.8	182	45.5	400	100	44.6
موقع مؤسسة قضايا المرأة المصرية	113	28.3	120	30	167	41.8	400	100	43.3
موقع مؤسسة المرأة الجديدة	82	20.5	88	22	230	57.5	400	100	31.5
موقع مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية	74	18.5	83	20.8	243	60.8	400	100	28.9
موقع مركز نظرة للدراسات النسوية	66	16.5	93	23.3	241	60.3	400	100	28.2

يتضح من بيانات الجدول السابق تصدر الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة الاهتمام والمعرفة من قبل عينة الدراسة وذلك بوزن نسبي مرتفع نوعًا ما يبلغ 60.2 درجة، تلاه موقع المركز المصري لحقوق المرأة بوزن نسبي 48.3 درجة، وهي درجة تدل على القرب من توسط المتابعة، في حين حصدت باقي المواقع الالكترونية النسائية مستوى معرفة أقل حيث كانت درجاتها أقل من هذه الدرجة السابقة.

وكانت على النحو التالي مرتبة من الأعلى معرفة فالأقل: (موقع المرأة العربية لها "أون لاين"، كذلك موقع "جمعية نهوض وتنمية المرأة") بوزن 44.6 درجة لكل منهما، ثم موقع مؤسسة قضايا المرأة المصرية بوزن 43.3 درجة، ثم موقع مؤسسة المرأة الجديدة بوزن 31.5 درجة، ثم موقع "مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية بدرجة 28.9 درجة، وأخيرًا موقع مركز نظرة للدراسات النسوية" بوزن 28.2 درجة.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على الأسئلة السابقة مقياسًا عامًا لمستوى المعرفة بالمواقع الالكترونية النسائية، والذي تتمثل مستوياته فيما يلي:

جدول رقم (12) - مقياس مستوى المعرفة بالمواقع الالكترونية النسائية

مستويات المعرفة	ك	%
منخفض	167	41.8
متوسط	147	36.8
مرتفع	86	21.4
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 41.8% من عينة الدراسة ينخفض لديها مستوى المعرفة بالمواقع الالكترونية النسائية، وهو الأمر الذي برز عند سؤالهم عن بعض أسماء المواقع الالكترونية النسائية، تلاه نسبة 36.8% من عينة الدراسة يتوسط لديها مستوى المعرفة بالمواقع الالكترونية النسائية، ثم نسبة 21.4% من عينة الدراسة يرتفع لديها مستوى المعرفة، وقد تبين من إجابات عينة الدراسة أن مستوى المعرفة بالموقع الرسمي "المجلس القومي للمرأة" هو الموقع المرتفع المعرفة به، حيث ارتفعت درجات تقييم عينة الدراسة له، وهو ما تم تحليل تناوله لقضايا المرأة عامة والعنف خاصة، وتبين ارتفاع وكثافة تناوله لهذه المواقع وتحقيقه لمستوى مرتفع من النشر الإعلامي لمجهوداته عن قضايا المراة لكي سواء عبر وسائل الاتصال الجماهيري أو الاتصال المباشر مع الجمهور أو الاتصال الالكتروني عبر الموقع الرسمي لها ومواقعها عبر التواصل الاجتماعي.

المحور الثاني: متابعة عينة الدراسة للمواقع الالكترونية النسائية:

- معدل متابعة عينة الدراسة للمواقع الإلكترونية النسائية في الأسبوع:

جدول رقم (13) – معدل متابعة عينة الدراسة للمواقع الالكترونية النسائية في الأسبوع

معدل المتابعة	ك	%
حسب الظروف	257	64.3
أتابع كل يوم	68	17
من يوم لأقل من 4 أيام أسبوعيا	55	13.8
من 4 أيام لأقل من 7 أيام أسبوعيا	20	5
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 64.3% من عينة الدراسة تفضل متابعة المواقع الالكترونية النسائية أسبوعيا حسب الظروف في المقدمة تلاه نسبة 17% تتابع المواقع الالكترونية النسائية يوميا، ثم نسبة 13.8% من عينة الدراسة تتابع المواقع الالكترونية النسائية من يوم لأقل من 4 أيام أسبوعيا، ثم نسبة 5% من عينة الدراسة تتابع المواقع الالكترونية النسائية من 4 لأقل من 7 أيام أسبوعيا.

ـ معدل الساعات التي تتابعي عبرها فيها عينة الدراسة للمواقع الإلكترونية النسائية يومياً:

جدول رقم (14) – معدل الساعات متابعة عينة الدراسة للمواقع الالكترونية النسائية يوميا

عدد ساعات	ك	%
أقل من ساعة	289	72.3
من ساعة لأقل من 3 ساعات	91	22.8
ثلاث ساعات فأكثر	20	5
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 72.3% من عينة الدراسة تفضل متابعة المواقع الالكترونية النسائية لأقل من ساعة في المقدمة تلاه نسبة 22.8% تتابع المواقع الالكترونية النسائية من ساعة لأقل من ثلاث ساعات يوميا، ثم نسبة 5% من عينة الدراسة تتابع المواقع الالكترونية النسائية لثلاث ساعات فأكثر.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على السؤالين السابقين، مقياسًا عامًا للتعرض للمواقع الالكترونية النسائية، والذي كانت مستوياته على النحو التالي:

جدول رقم (15)

مقياس مستوى التعرض للمواقع الالكترونية النسائية

مستويات التعرض	ك	%
مرتفع	274	68.5
متوسط	90	22.5
منخفض	36	9
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 68.5% من عينة الدراسة يرتفع لديها مستوى التعرض للمواقع الالكترونية النسائية، تلاه نسبة 22.5% من عينة الدراسة يتوسط لديها مستوى المعرفة بالمواقع الالكترونية النسائية، ثم نسبة 9% من عينة الدراسة ينخفض لديها مستوى التعرض.

- الأسباب التي تدفع عينة الدراسة لمتابعة المواقع الإلكترونية النسائية والمنتديات النسائية:

جدول رقم (16)

الأسباب التي تدفع عينة الدراسة لمتابعة المواقع الالكترونية النسائية والمنتديات النسائية

العبارات	اوافق بشدة		أوافق		أوافق لحد ما		غير موافق لحد ما		غير موافق		إجمالي		الوزن
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تقدم بعض النصائح التي يمكن أن أستفيد منها في حياتي	133	33.3	146	36.5	97	24.3	20	5	4	1	400	100	74
تركز على مشكلات المرأة المختلفة في المجتمع المصري	118	29.5	159	39.8	95	23.8	28	7	-	-	400	100	73
تساعدني على معرفة كيف يعيش الآخرون من النساء المصريات	127	31.8	141	35.3	111	27.8	21	5.3	-	-	400	100	73.4
تساعدني على معرفة كيفية التصرف في مواقف مماثلة تحدث لي في الواقع	116	29	155	38.8	100	25	29	7.3	-	-	400	100	72.4
تتناول موضوعات وقضايا واقعية تعبر عن واقع المجتمع المصري والتي تقع في اهتماماتي	120	30	136	34	135	33.8	9	2.3	-	-	400	100	72.4
تتناول المشكلات المطروحة من كافة الزوايا وعرض كافة الآراء بوضوح	104	26	147	36.8	110	27.5	35	8.8	4	1	400	100	69.5
تساعدني على فهم بعض المشكلات التي أعاني منها	86	21.5	147	36.8	115	28.8	10	2.5	42	10.5	400	100	66.1
تساعدني على شغل أوقات فراغي	90	22.5	112	28	120	30	58	14.5	20	5	400	100	62.1

كانت أغلب الأسباب التي تدفع عينة الدراسة لمتابعة المواقع الإلكترونية النسائية والمنتديات النسائية دوافع نفعية أكثر من الدوافع الطقوسية حيث الاعتياد على متابعة المواقع، ويستعرض الجدول السابق العبارات التي تدلل على انتفاع عينة الدراسة من متابعتها، وإن تصدرها أنها تقدم بعض النصائح التي يمكنهم الاستفادة منها في حياتهم وذلك في المقدمة بوزن 74 درجة، تلاه التركيز على مشكلات المرأة المختلفة في المجتمع المصري بوزن 73 درجة، ثم معرفة كيفية معيشة الأخرون من النساء المصريات بوزن 73.4 درجة، وكان أقل دافع هو مساعدتهم على شغل أوقات فراغهم بوزن 62.1 درجة، وقد أشارت دراسة (دعاء محمد عبد المعبود، 2019)[60] إلى أن دوافع استخدام عينة الدراسة فيما يخص قضايا الأسرة عند متابعة صحافة المواطن فجاءت (للبحث عن الأخبار والمعلومات) مقدمة الدوافع، ثم جاء فى (يتميز المنشور فيها بالثقة) ثم يليها جاء (التواصل مع الآخرين)، ثم (تتيح فرصة المشاركة وإبداء الرأى فى الأحداث).

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على السؤالين السابقين، مقياسًا عامًا لدوافع التعرض للمواقع الالكترونية النسائية والذي كانت مستوياته على النحو التالي:

جدول رقم (17)

مقياس دوافع التعرض للمواقع الالكترونية النسائية

مستويات الدوافع	ك	%
مرتفع	238	59.5
متوسط	149	37.3
منخفض	13	3.2
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 59.5% من عينة الدراسة لديها يرتفع مستوى دوافع التعرض للمواقع الالكترونية النسائية، تلاه نسبة 37.3% من عينة الدراسة يتوسط لديها مستوى دوافع التعرض للمواقع الالكترونية النسائية، ثم نسبة 3.2% من عينة الدراسة ينخفض لديها مستوى دوافع التعرض.

المحور الثالث: متابعة عينة الدراسة للعنف الأسري في المواقع الالكترونية:

- **حرص عينة الدراسة على متابعة العنف الأسري في المواقع الإلكترونية:**

جدول رقم (18) – معدل الساعات متابعة عينة الدراسة للمواقع الالكترونية النسائية يوميا

الحرص	ك	%
أحرص أحيانًا	224	56
أحرص دائمًا	102	25.5
أحرص مطلقًا	74	18.5
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 56% من عينة الدراسة تحرص أحيانًا على متابعة العنف الأسري في المواقع الالكترونية النسائية في المقدمة تلاه نسبة 25.5% تحرص على متابعة محتوى العنف الأسري في المواقع الالكترونية النسائية دائمًا، ثم نسبة 18.5% من عينة الدراسة تحرص بشكل نادر على متابعة العنف الأسري بالمواقع الالكترونية النسائية.

- **تأثير المواقع التي تتابعها عينة الدراسة على أفكارها وتوجهاتها بشكل مباشر:**

جدول رقم (19) – تأثير المواقع الالكترونية النسائية على أفكار وتوجهات العينة بشكل مباشر

التأثير	ك	%
أحيانًا	238	59.5
نعم	118	29.5
لا	44	11
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 59.5% من عينة الدراسة تؤثر متابعتها للمواقع الالكترونية النسائية على أفكارها وتوجهاتها بشكل مباشر لكن بأمر غير منتظم في المقدمة تلاه نسبة 29.5% من عينة الدراسة تؤثر متابعتها للمواقع الالكترونية النسائية على أفكارها وتوجهاتها بشكل مباشر ومستمر، ثم نسبة 11% من عينة الدراسة تؤثر متابعتها للمواقع الالكترونية النسائية على أفكارها وتوجهاتها بشكل مباشر نادرًا.

- **اهتمام عينة الدراسة بمتابعة المواقع التي تعرض لمشكلات المرأة في المجتمع المصري:**

جدول رقم (20) – اهتمام عينة الدراسة بمتابعة المواقع الالكترونية النسائية التي تعرض لمشكلات المرأة في المجتمع المصري

الاهتمام	ك	%
أحيانًا	191	47.8
دائمًا	162	40.5
لا	47	11.7
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 47.8% من عينة الدراسة تهتم بمتابعة المواقع الالكترونية النسائية التي تعرض لمشكلات المرأة في المجتمع المصري بشكل غير منتظم بالمقدمة تلاه نسبة 40.5% من عينة الدراسة تهتم بمتابعة المواقع الالكترونية النسائية التي تعرض لمشكلات المرأة في المجتمع المصري بشكل دائم، ثم نسبة 11.7% من عينة الدراسة تهتم بمتابعة المواقع الالكترونية النسائية التي تعرض لمشكلات المرأة بالمجتمع المصري بشكل نادر.

- تقييم عينة الدراسة لواقعية مشكلات المرأة المصرية بـ (المواقع الإلكترونية النسائية):

جدول رقم (21) – تقييم عينة الدراسة لواقعية مشكلات المرأة المصرية بـ (المواقع الإلكترونية النسائية)

واقعية	ك	%
إلى حد ما	221	55.2
واقعية	144	36
غير واقعية إطلاقًا	35	8.8
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 55.2% من عينة الدراسة ترى أن المواقع الالكترونية النسائية التي تعرض لمشكلات المرأة في المجتمع المصري واقعية إلى حد ما بالمقدمة تلاه نسبة 36% من عينة الدراسة ترى أن المواقع الالكترونية النسائية التي تعرض لمشكلات المرأة في المجتمع المصري واقعية، ثم نسبة 8.8% من عينة الدراسة التي تتابع المواقع الالكترونية النسائية التي تعرض لمشكلات المرأة بالمجتمع المصري ترى أنها نادرًا ما تكون واقعية.

- تقييم عينة الدراسة لتأثير المواقع الإلكترونية النسائية على زيادة العنف الأسري:

جدول رقم (22)- تقييم عينة الدراسة لتأثير المواقع الإلكترونية النسائية على زيادة العنف الأسري

واقعية	ك	%
أحيانا	158	39.5
لا	140	35
نعم	102	25.5
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 39.5% من عينة الدراسة ترى أن المواقع الالكترونية النسائية لها تأثير في زيادة العنف الأسري أحيانًا "بشكل غير منتظم" بالمقدمة تلاه نسبة 35% من عينة الدراسة ترى أن المواقع الالكترونية النسائية نادرًا ما يكون لها تأثير على العنف الأسري، ثم نسبة 25.5% من عينة الدراسة التي تتابع المواقع الالكترونية النسائية ترى أن لها تأثيرًا على العنف الأسري.

- مسببات العنف الأسري:

جدول رقم (23) - مسببات العنف الأسري

المسببات	التكرار	النسبة
ضعف الوازع الديني	195	17.5
سوء الفهم لدور الأفراد داخل الأسرة	178	16
الموروث المجتمعي التقليدي (عدم والمساواة بين الرجل والمرأة)	164	14.7

غياب ثقافة الحوار داخل الأسرة	160	14.4
عدم التكافو بين الزوجين	156	14
انتشار البطالة وعدم توافر فرص عمل	140	12.6
انتشار الفقر	60	5.4
الكحول وتعاطي المخدرات	25	2.2
الإعلام (البرامج التلفزيونية)	20	1.8
مشاهد العنف الأسري في الدراما المصرية	16	1.4
الإجمالي	**1114**	**100**

يكشف الجدول السابق عن أسباب العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث جاء ضعف الوازع الديني في المقدمة بنسبة 17.5% من إجمالي مسببات العنف الأسري، تلاه في المرتبة الثانية سوء الفهم لدور الأفراد داخل الأسرة بنسبة 16% من الإجمالي السابق، تلاه في الترتيب الثالث الموروث المجتمعي التقليدي بنسبة 14.7% من الإجمالي السابق، وكانت أقل مسببات العنف الأسري الكحول وتعاطي المخدرات بنسبة 2.2%، ثم الإعلام (البرامج التلفزيونية) بنسبة 1.8%، وأخيرًا مشاهد العنف الأسري في الدراما المصرية بنسبة 1.4% من الإجمالي السابق.

- تقييم عينة الدراسة لدور المواقع الإلكترونية في مواجهة العنف الأسري:

جدول رقم (24)- تقييم عينة الدراسة لتأثير المواقع الإلكترونية النسائية على مواجهة العنف الأسري

المواجهة	ك	%
نعم	212	53
أحيانًا	152	38
لا	36	9
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 53% من عينة الدراسة ترى أن المواقع الالكترونية النسائية لها دور في مواجهة العنف الأسري بالمقدمة تلاه نسبة 38% من عينة الدراسة ترى أن المواقع الالكترونية النسائية لها دور في مواجهة العنف الأسري إلى حد ما أو أحيانًا، ثم نسبة 9% من عينة الدراسة التي تتابع المواقع الالكترونية النسائية ترى أن لها دورًا نادرًا في مواجهة العنف الأسري.

المواقع الالكترونية النسائية ودورها في مواجهة العنف الأسري:

- جاءت عينة الدراسة تتابع المواقع الالكترونية الأهلية النسائية التي تناقش العنف الأسري بنسبة 51.3% في مقابل نسبة 48.8% من عينة الدراسة التي تتابع المواقع الالكترونية الحكومية النسائية التي تناقش العنف الأسري، وتمثلت أبرز هذه المواقع الالكترونية النسائية (كوني أنثة- موقع سيدتي- موقع المجلس القومي للمرأة- ستات مصر- فكاهات- المرأة العربية- المرأة والمجتمع- المجلس القومي للأمومة والطفولة- موقع وششة- موقع فتاكات)، وقد كشفت دراسة (هيثم محمد، 2020)[61] عن متابعة

أكثر أفراد العينة قضايا العنف الأسري "أحيانًا" وبنسبة 39.5%، بينما أجاب المبحوثون بأنهم يتابعون قضايا العنف الأسري "نادرًا" 32% ثمّ من أجاب أنه يتابع قضايا العنف الأسري في الصحف الإلكترونية "دائمًا" بلغ 28.5%. وتدلل تلك النتائج على كثرة متابعة الجمهور المصري لذلك النوع من القضايا.

ويستخلص مما سبق مقياسًا عامًا لفاعلية معالجة المواقع النسائية الالكترونية لقضايا المرأة ومنها العنف، والذي كانت مستوياته كما يلي:

جدول رقم (25)

مقياس فاعلية معالجة المواقع النسائية الالكترونية لقضايا المرأة ومنها العنف

مستويات الفاعلية	ك	%
مرتفع	153	38.2
متوسط	202	50.5
منخفض	45	11.3
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق أن نسبة 50.5% من عينة الدراسة يتوسط لديها التقييم الإيجابي لفاعلية معالجة المواقع الالكترونية النسائية لمشكلات المرأة وقضاياها والتي منها العنف، تلاه نسبة 38.2% من عينة الدراسة يرتفع لديها مستوى التقييم وجاء بفارق بسيط نسبة 11.3% من عينة الدراسة ينخفض لديها مستوى التقييم.

المحور الرابع: تقييم عينة الدراسة لدور المواقع الإلكترونية والمنتديات النسائية ومواقع التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة المصرية:

جدول رقم (26)

تقييم عينة الدراسة لدور المواقع الإلكترونية والمنتديات النسائية ومواقع التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة المصرية

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		أوافق لحد ما		غير موافق لحد ما		إجمالي		الوزن
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
المرأة المصرية قادرة على تولي المناصب القيادية التي تتيح تقديم الحلول لمشكلات المرأة	154	38.5	133	33.3	104	26	9	2.3	400	100	76.5
تتشابه المشكلات التي تواجه المرأة بصورة كبيرة مع بعضها البعض	78	19.5	166	41.5	150	37.5	6	1.5	400	100	69.4
تتشابه آراء وأفكار وتوجهات المرأة على المواقع الإلكترونية مع الواقع بصورة كبيرة	78	19.5	145	36.3	165	41.3	12	3	400	100	67.3
تُظهر المواقع الإلكترونية المرأة المصرية وهي مُنكسرة دائماً ومغلوب على أمرها	90	22.5	97	24.3	185	46.3	28	7	400	100	63.8
يتشابه أسلوب الحوار للمرأة على المواقع الإلكترونية مع أسلوب الحوار الذي استخدمه في الواقع	54	13.5	140	35	190	47.5	16	4	400	100	63.5

المشكلات التي تواجه المرأة هي نفس المشكلات التي تواجهني في حياتي اليومية	40	10	148	37	188	47	24	6	400	100	61.3
تظهر بعض النساء على أنها سطحية التفكير ولا تحب أسرتها ولا تهتم بالعادات والتقاليد	56	14	127	31.8	188	47	29	7.3	400	100	61.3
أشعر بأن العديد من شخصيات المرأة على المواقع الإلكترونية تشبهني إلى حد كبير	29	7.3	130	32.5	225	56.3	16	4	400	100	59.8

يتضح من بيانات الجدول السابق تقييم عينة الدراسة لدور المواقع الإلكترونية والمنتديات النسائية ومواقع التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة المصرية، حيث جاء تأكيد المواقع على قدرة المرأة المصرية على تولي المناصب القيادية وإتاحة تقديم الحلول لمشكلات المرأة بوزن 75.3 درجة، تلاه وجود تقارب بين آراء وأفكار وتوجهات المرأة المطروحة على المواقع الالكترونية مع المواقع بصورة كبيرة بوزن 67.8 درجة، ثم إظهار المواقع الالكترونية المرأة المصرية وهي منكسرة دائمًا ومغلوب على أمرها بوزن 64.3 درجة، وكذلك وجود تشابه بين أسلوب الحوار للمرأة على المواقع الالكترونية مع أسلوب الحوار الذي تستخدمه في الواقع.

وجاءت أقل العبارات المعبرة عن مشكلات المرأة، في إظهار بعض النساء على أنها سطحية التفكير ولا تحب أسرتها ولا تهتم بالعادات والتقاليد بوزن 61.8 درجة، وأخيرًا جاء شعور عينة الدراسة بأن العديد من شخصيات المرأة على المواقع الالكترونية تشبههم لحد كبير بوزن 60.3 درجة.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على العبارات السابقة مقياسًا عامًا لدور المواقع الإلكترونية والمنتديات النسائية ومواقع التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة المصرية، والذي كانت مستوياته على النحو التالي:

جدول رقم (27)

مقياس عام لدور المواقع الإلكترونية والمنتديات النسائية ومواقع التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة المصرية

تقييم عينة الدراسة	ك	%
مرتفع	179	44.8
متوسط	215	53.8
منخفض	6	1.4
الإجمالي	**400**	**100**

يكشف الجدول السابق عن مستويات تقييم عينة الدراسة لدور المواقع الالكترونية والمنتديات النسائية ومواقع التواصل الاجتماعي في حل مشكلات المرأة المصرية، حيث جاء نسبة 53.8% من عينة الدراسة يتوسط لديها مستوى التقييم لدور هذه المواقع في طرح مشكلات المرأة وقضاياها وتوظيفها الإيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي في التواصل مع جمهور المرأة وحل مشاكلها، تلاه نسبة 44.8% من

عينة الدراسة التي يرتفع لديها هذا التقييم، وأخيرًا جاء نسبة 1.4% من عينة الدراسة التي ينخفض لديها مستوى هذا التقييم.

المحور الخامس: دور مواقع الالكترونية النسائية في زيادة العنف الأسري وتشكيل الاتجاهات نحوه:

استخلصت الباحثة من إجابات عينة الدراسة على مجموعة من العبارات التي تمثل مقياسًا عامًا لتشكيل المواقع الالكترونية إتجاهات المرأه للعنف الجسدي وآخر عبارات خاصة بالعنف الجنسي وأخرى خاصة بالعنف الاقتصادي وأخيرًا العنف النفسي، والذي كانت مستويات كل مقياس من الأربع على النحو التالي:

جدول رقم (28)

مقياس عام لتشكيل المواقع الالكترونية إتجاهات المرأه للعنف الجسدي

		مرتفع		متوسط		منخفض		الإجمالي		الوزن
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
العنف الجسدي	مكون معرفي	272	68	87	21.8	41	10.2	400	100	72.6
	مكون وجداني	236	59	97	24.2	67	16.8	400	100	68.8
	مكون سلوكي	236	59	97	24.2	67	16.8	400	100	68.8
العنف النفسي	مكون معرفي	269	67.2	92	23	39	9.8	400	100	74.7
	مكون وجداني	195	48.8	106	26.5	99	24.7	400	100	59.8
	مكون سلوكي	282	70.5	84	21	34	8.5	400	100	75.3
العنف الجنسي	مكون معرفي	255	63.8	90	22.5	55	13.7	400	100	73.5
	مكون وجداني	210	52.5	96	24	94	23.5	400	100	61.4
	مكون سلوكي	222	55.5	135	33.7	43	10.8	400	100	70.1
العنف الاقتصادي	مكون معرفي	204	51	108	27	88	22	400	100	60.5
	مكون وجداني	173	43.3	145	36.2	82	20.5	400	100	59.1
	مكون سلوكي	250	62.5	98	24.5	52	13	400	100	66.2

يكشف الجدول السابق عن مستويات تقييم عينة الدراسة لتشكيل المواقع الالكترونية اتجاهات المرأة المصرية نحو العنف الجسدي، حيث جاء في المقدمة المكون المعرفي لتشكيل اتجاهات عينة الدراسة نحو العنف الجسدي بوزن 72.6 درجة، تلاه كل من المكون الوجداني وكذلك السلوكي بوزن 68.8 درجة لكل منهما، وبالتالي فإن الوزن العام لمقياس العنف الجسدي (70.1) درجة.

وفي إطار تقييم عينة الدراس لأدوار المواقع الالكترونية في مواجهة العنف الجسدي الذي تتعرض له المرأة، جاء في المقدمة نجاح المواقع الالكترونية النسائية في القيام بدور توعوي لمواجهة مشكلة العنف الجسدي بوزن 73 درجة، وبذات الدرجة جاء تمكين المواقع الالكترونية من إثارة اهتمام صناع القرار لمواجهة العنف الجسدي، ثم جاء نجاح المواقع الالكترونية النسائية في تزويد المرأة بمساعدات قانونية لمواجهة العنف الجسدي بوزن 70 درجة، وفي الترتيب الثالث جاء مساهمة المواقع النسائية

الالكترونية في رصد العنف الجسدي بوزن 69.5 درجة، تلاه تقديم المواقع الالكترونية النسائية مساعدات نفسية ومعنوية لدعم المرأة في التغلب على الآثار النفسية للعنف الجسدي بوزن 69 درجة.

وجاء تقييم عينة الدراسة لدور المواقع الالكترونية في تشكيل الاتجاهات نحو العنف الجسدي، بأن أسهمت المواقع النسائية الالكترونية في تشكيل اتجاهات سلبية للجمهور إزاء العنف الجسدي بوزن 57.5 درجة، وأخيرًا إخفاق المواقع النسائية الالكترونية في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء العتف الجسدي بوزن 51 درجة.

وعن مستويات تقييم عينة الدراسة لتشكيل المواقع الالكترونية اتجاهات المرأة المصرية نحو العنف النفسي، حيث جاء في المقدمة المكون السلوكي لتشكيل اتجاهات المرأة نحو العنف النفسي بوزن 75.3 درجة، تلاه المكون المعرفي بوزن 74.7 درجة، وأخيرًا جاء المكون الوجداني بوزن 59.8 درجة، وبالتالي فإن الوزن العام لمقياس العنف النفسي (69.9) درجة.

ففي إطار تقييم أدوار المواقع الالكترونية في مواجهة العنف النفسي الذي تتعرض له المرأة، وجاء في المقدمة تقديم المواقع النسائية الإلكترونية مساعدات نفسية ومعنوية لدعم المرأة في التغلب على الآثار النفسية للعنف النفسي بوزن 76.5 درجة، تلاه إسهام المواقع النسائية الالكترونية في رصد العنف النفسي بوزن 76 درجة، ثم نجاح المواقع النسائية الالكترونية في القيام بدور توعوي لمواجهة مشكلة العنف النفسي بوزن 74.5 درجة.

وجاءت أقل الأدوار التي تمارسها المواقع الالكترونية النسائية في مواجهة العنف النفسي، متمثلًا في إسهام المواقع النسائية الالكترونية في إثارة مخاوف المرأة من تصاعد حوادث العنف النفسي بوزن 60.5 درجة، وأخيرًا إخفاق المواقع النسائية الالكترونية في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء العنف النفسي بوزن 57.5 درجة.

وعن مستويات تقييم عينة الدراسة لتشكيل المواقع الالكترونية اتجاهات المرأة المصرية نحو العنف الجنسي، حيث جاء في المقدمة المكون المعرفي لتشكيل اتجاهات المرأة نحو العنف الجنسي بوزن 73.5 درجة، تلاه المكون السلوكي بوزن 70.1 درجة، وأخيرًا جاء المكون الوجداني بوزن 61.4 درجة، وبالتالي فإن الوزن العام لمقياس العنف الجنسي (68.3) درجة.

وفي إطار تقييم أدوار المواقع الالكترونية في مواجهة العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة، وجاء في المقدمة نجاح المواقع النسائية الإلكترونية في القيام بدور توعوي لمواجهة مشكلة العنف الجنسي بوزن 74.5 درجة، تلاه إسهام المواقع النسائية الالكترونية في رصد العنف الجنسي بوزن 74.5 درجة، ثم تمكن المواقع الالكترونية من إثارة إهتمام صناع القرار لمواجهة العنف الجنسي بوزن 73 درجة، وفي الترتيب

الرابع جاء نجاح المواقع النسائية الالكترونية في تزويد المرأة بمساعدات قانونية لمواجهة العنف الجنسي بوزن 71.5 درجة.

وجاءت أقل الأدوار التي تمارسها المواقع الالكترونية النسائية في مواجهة العنف الجنسي، متمثلًا في إسهام المواقع النسائية الالكترونية في تشكيل اتجاهات سلبية للجمهور إزاء العنف الجنسي بوزن 62 درجة، وأخيرًا إخفاق المواقع النسائية الالكترونية في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء العنف الجنسي بوزن 60 درجة.

وعن مستويات تقييم عينة الدراسة لتشكيل المواقع الالكترونية اتجاهات المرأة المصرية نحو العنف الاقتصادي، حيث جاء في المقدمة المكون السلوكي لتشكيل اتجاهات المرأة نحو العنف الاقتصادي بوزن 66.2 درجة، تلاه المكون المعرفي بوزن 60.5 درجة، وأخيرًا جاء المكون الوجداني بوزن 59.1 درجة، وبالتالي فإن الوزن العام لمقياس العنف الاقتصادي (61.9) درجة.

وعن تقييم أدوار المواقع الالكترونية في مواجهة العنف الاقتصادي الذي تتعرض له المرأة، وجاء في المقدمة إسهام المواقع النسائية الإلكترونية في إحالة العديد من حوادث العنف الأقتصادي للجهات القضائية والتنفذية واتخاذ قرارات وأحكام بشأنها بوزن 69 درجة، تلاه تقدم المواقع النسائية الإلكترونية مساعدات نفسية ومعنوية لدعم المرأة في التغلب على الآثار النفسية العنف الأقتصادي بوزن 67.5 درجة، ثم إخفاق المواقع النسائية الالكترونية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو العنف الاقتصادي بوزن 64.5 درجة، وبذات الوزن السابق جاء نجاح المواقع النسائية الالكترونية في القيام بدور توعوي لمواجهة مشكلة العنف الاقتصادي.

وجاءت أقل الأدوار التي تمارسها المواقع الالكترونية النسائية في مواجهة العنف الاقتصادي، متمثلًا في تمكن المواقع النسائية الالكترونية من إثارة إهتمام صناع القرار لمواجهة العنف الأقتصاد بوزن 56 درجة، وأخيرًا إسهام المواقع النسائية الإلكترونية في إثارة مخاوف المرأة من تصاعد حوادث العنف الاقتصادي بوزن 53 درجة.

الجزء الثاني: فروض الدراسة الميدانية:

1. **الفرض الرئيسي الأول**: توجد علاقة ارتباطية بين معدل التعرض المرأة المصرية للمواقع الالكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها المرأة المصرية نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي – العنف النفسي – العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

جدول رقم (29)

نتائج معامل ارتباط بيرسون بين معدل التعرض المرأة المصرية للمواقع الالكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها المرأة المصرية نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي – العنف النفسي – العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)

معدلات التعرض / التأثيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوي المعنوية	الدلالة
العنف الجسدي	**0.120	*0,016*	دال
العنف النفسي	**0,109	0,02	دال
العنف الجنسي	**0,50	0,000	دال
العنف الاقتصادي	**0,105	0.037	دال
إجمالي العينة (ن)	**400**		

لاختبار معنوية العلاقة بين معدلات تعرض عينة الدراسة من المرأة للمواقع الالكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها المرأة المصرية نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي – العنف النفسي – العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)، فقد تم استخدام مُعامل ارتباط بيرسون لتحقيق هذا الغرض.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف الجسدي قد بلغت (0,120)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.016)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر تعرضا للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف الجسدي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالضعيفة.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف النفسي قد بلغت (0,109)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.02)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر تعرضا للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف النفسي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالضعيفة.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف الجنسي قد بلغت

(0,50)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.000)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر تعرضا للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف الجنسي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالمتوسطة.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف الاقتصادي قد بلغت (0,105)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.037)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر تعرضا للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف الاقتصادي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالضعيفة.

وبناء على ما سبق يكون **اختبار الفرض الأول** القائل " معدل التعرض المرأة المصرية للمواقع الالكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها المرأة المصرية نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي – العنف النفسي – العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)" **قد انتهي إلي ثبوت صحته بشكل كلي**.

2. **الفرض الرئيسي الثاني:** توجد علاقة ارتباطية بين دوافع التعرض للمواقع الإلكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للمبحوثات نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمسوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

جدول رقم (30)

نتائج معامل ارتباط بيرسون بين دوافع التعرض للمواقع الإلكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للمبحوثات نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمسوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)

دوافع التعرض / التأثيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوي المعنوية	الدلالة
العنف الجسدي	**0,148	0,003	دال
العنف النفسي	**0,241	0,000	دال
العنف الجنسي	**0,211	0,00	دال
العنف الاقتصادي	**0,138	0.006	دال
إجمالي العينة (ن)	**400**		

لاختبار معنوية العلاقة بين دوافع تعرض عينة الدراسة من المرأة للمواقع الالكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها المرأة المصرية نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي – العنف النفسي – العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)، فقد تم استخدام مُعامل ارتباط بيرسون لتحقيق هذا الغرض.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين دوافع تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف الجسدي قد بلغت (0,148)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.003)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر لديهم مستوى دوافع للتعرض للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف الجسدي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالضعيفة.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف النفسي قد بلغت (0,241)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.000)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر تعرضا للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف النفسي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالضعيفة.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف الجنسي قد بلغت (0,211)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.00)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر تعرضا للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف الجنسي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالضعيفة.

تُفيد بيانات هذا الجدول بأن قيمة مُعامل ارتباط بيرسون بين تعرض جمهور المرأة (عينة الدراسة) وتأثيرات معالجة المواقع الالكترونية النسائية للعنف الاقتصادي قد بلغت (0,138)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، والذي بلغ هنا (0.000)، ونجد هنا أن العلاقة طردية، مما يعني أن المبحوثين الأكثر تعرضا للمواقع الالكترونية النسائية يكون أكثر تأثرًا سواء معرفيا أو وجدانيا أو سلوكيا نحو الموضوعات التي تعالج العنف الاقتصادي، والعكس بالعكس، ومن حيث شدة العلاقة يُمكن تصنيفها بالضعيفة.

وبناء على ما سبق يكون **اختبار الفرض الثاني** القائل " دوافع التعرض للمواقع الإلكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للمبحوثات نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمسوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)" **قد انتهي إلي ثبوت صحته بشكل كلي**.

3. **الفرض الرئيسي الثالث:** توجد فروق معنوية وفقا للحالة الاجتماعية للمرأة والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

لاختبار الفروق بين الحالة الاجتماعية لدى جمهور المرأة (عينة الدراسة) من حيث حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية المعرفي والسلوكي والوجداني على مستوى العنف بأنواعه الأربعة، فقد تم استخدام الاختبار (F) الإحصائي لقياس الفروق بحسب الحالة والمُستوي التعليمي والمُستوي الاقتصادي والعمر.

يتفرع من هذا الفرض الرئيسي مجموعة من الفروض الفرعية كما يلي:

- **الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثالث:**
- توجد فروق معنوية وفقا للحالة الاجتماعية للمرأة والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

جدول رقم (31)

الفروق المعنوية بين الحالة الاجتماعية لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

الحالة الاجتماعية		المتوسط	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية		
				الاختبار	درجة الحرية	مستوي المعنوية
العنف الجسدي	آنسة	67.488	31.8	F= 5.986	4 395 399	0.000دال
	متزوجة	69.6	21.1			
	منفصل	88.9	18.23			
	أرملة	100	0.00			
	مطلقة	66.667	32.3			
العنف	آنسة	62.91	24	F=	4	0,000

النفسي	متزوجة	71.7	20.86	11.151	395 399	دال
	منفصل	90.47	15.62			
	أرملة	87.04	9.27			
	مطلقة	81.3	27.2			
العنف الجنسي	آنسة	66.18	25.94	F= 4.338	4 395 399	0,002 دال
	متزوجة	69.05	19.05			
	منفصل	60.12	26.87			
	أرملة	92.59	10.94			
	مطلقة	69.86	23.72			
العنف الاقتصادي	آنسة	57.92	24.56	F= 9.900	4 395 399	0,000 دال
	متزوجة	66.76	20.33			
	منفصل	62.3	20.57			
	أرملة	86.1	11.23			
	مطلقة	48.3	24.5			

وقد كشفت بيانات هذا الجدول عن وجود معنوية الفروق بين المبحوثين في حدوث تأثيرات التعرض لمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي وفقًا لأنواع العنف (الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي) بحسب مُتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما يلي:

- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجسدي بحسب مُتغير الحالة الاجتماعية (5.986)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (4) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.000).
- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف النفسي بحسب مُتغير الحالة الاجتماعية (11.151)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (4) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى معنوية (0.000).
- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجنسي بحسب مُتغير الحالة الاجتماعية (4.338)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (4) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى معنوية (0.002).
- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الاقتصادي

بحسب مُتغير الحالة الاجتماعية (9.900)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (4) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى معنوية (0.000).

ومما سبق يمكن القول أن **اختبار صحة الفرض الفرعي الأول المتفرع من الفرض الرئيسي الثالث** من فروض الدِّرَاسَةِ القائل " بوجود الفروق المعنوية بين الحالة الاجتماعية لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)." **قد انتهى إلى ثبوت صحة هذا الفرض الفرعي الأول**.

- **الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثالث:**
- توجد فروق معنوية وفقا للمرحلة العمرية للمرأة والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

جدول رقم (32)

الفروق المعنوية بين المرحلة العمرية لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

المرحلة العمرية		المتوسط	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية		
				الاختبار	درجة الحرية	مستوي المعنوية
العنف الجسدي	من 18 لأقل من 25 عامًا	63.35	32.6	F= 6.924	3 396 399	0.000 دال
	من 25 لأقل من 40 عامًا	72.2	21.8			
	من 40 لأقل من 60 عامًا	74.6	26.7			
	من 60 سنة فأكثر	100	0.00			
العنف النفسي	من 18 لأقل من 25 عامًا	64.3	24.5	F= 7.705	3 396 399	0.000 دال
	من 25 لأقل من 40 عامًا	72.3	23.4			
	من 40 لأقل من 60 عامًا	72.2	20.2			
	من 60 سنة فأكثر	100	0.00			
العنف الجنسي	من 18 لأقل من 25 عامًا	65.3	26.7	F= 6.902	3 396 399	0.000 دال
	من 25 لأقل من 40 عامًا	71.7	18.4			
	من 40 لأقل من 60 عامًا	69.2	23.8			
	من 60 سنة فأكثر	36.1	0.000			
العنف الاقتصادي	من 18 لأقل من 25 عامًا	58.8	26.6	F= 3.813	3 396 399	0.010 دال
	من 25 لأقل من 40 عامًا	66.3	18.2			
	من 40 لأقل من 60 عامًا	59.4	26.7			
	من 60 سنة فأكثر	50	0.00			

وقد كشفت بيانات هذا الجدول عن وجود معنوية الفروق بين المبحوثين في حدوث تأثيرات التعرض لمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي وفقًا لأنواع العنف (الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي) بحسب مُتغير المرحلة العمرية، وذلك علي النحو التَّالي:

- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجسدي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (6.924)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (3) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.000).
- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجنسي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (6.902)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (3) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.000).
- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف النفسي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (7.705)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (3) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.000)..
- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الاقتصادي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (3.813)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (3) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.010).

ومما سبق يمكن القول أن **اختبار صحة الفرض الفرعي الثاني المتفرع من الفرض الرئيسي الثالث** من فروض الدِّرَاسَةِ القائل " بوجود فروق معنوية بين المرحلة العمرية لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)." **قد انتهى إلى ثبوت صحة هذا الفرض الفرعي الثاني**.

- **الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الثالث:**
- توجد فروق معنوية وفقا للمستوى الاقتصادي للمرأة والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

جدول رقم (33)

الفروق المعنوية بين المستوى الاقتصادي لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

المستوى الاقتصادي		المتوسط	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية		
				الاختبار	درجة الحرية	مستوي المعنوية
العنف الجسدي	مرتفع	62.03	37.03	F= 3.917	2 397 399	0,021 دال
	متوسط	71.6	24.78			
	منخفض	74.63	23.32			
العنف النفسي	مرتفع	66.82	26.89	F= 1.831	2 397 399	0,162 غير دال
	متوسط	70.03	22.75			
	منخفض	77.5	22.62			
العنف الجنسي	مرتفع	71.35	27.1	F= 1.687	2 397 399	0,186 غير دال
	متوسط	68.10	21.9			
	منخفض	61.35	24.5			
العنف الاقتصادي	مرتفع	59.3	29.4	F= 0.585	2 397 399	0,557 غير دال
	متوسط	62.5	21.9			
	منخفض	63.3	20.97			

وقد كشفت بيانات هذا الجدول عن عدم وجود معنوية الفروق بين المبحوثين في حدوث تأثيرات التعرض لمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي وفقًا لأنواع العنف (الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي) بحسب مُتغير المستوى الاقتصادي فيما عدا العنف الجسدي، وذلك علي النحو التَّالي:

- ❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجسدي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (3.917)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (2) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.021).

- بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجنسي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (1.687)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (2) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.186).
- بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف النفسي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (1.831)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (2) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.162).
- بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الاقتصادي بحسب مُتغير المرحلة العمرية (0.585)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (2) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.557).

ومما سبق يمكن القول أن **اختبار صحة الفرض الفرعي الثاني المتفرع من الفرض الرئيسي الثالث** من فروض الدِّرَاسَةِ القائل " بعدم وجود الفروق المعنوية بين المستى الاقتصادي لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الثلاثة (العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)، في حين ثبت وجود علاقة في حالة العنف الجسدي." **قد انتهى إلى عدم ثبوت صحة هذا الفرض الفرعي الثالث جزئيا**.

- **الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الثالث:**
- توجد فروق معنوية وفقا للمستوى التعليمي للمرأة والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

جدول رقم (34)

الفروق المعنوية بين المستوى التعليمي لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

المستوى التعليمي		المتوسط	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية		
				الاختبار	درجة الحرية	مستوي المعنوية
العنف الجسدي	أقل من المتوسط	60.89	37.9	F= 2.269	5 394 399	0.047 دال
	مؤهل متوسط	72.7	46.7			
	مؤهل جامعي	68.6	25.5			
	دراسات عليا	74	19.23			
	ماجستير	71.3	28.18			
	دكتوراه	76.9	22.1			
العنف النفسي	أقل من المتوسط	67.3	32.55	F= 4.022	5 394 399	0.001 دال
	مؤهل متوسط	76.26	19.4			
	مؤهل جامعي	67.41	21.71			
	دراسات عليا	81.51	13.6			
	ماجستير	69.33	26.76			
	دكتوراه	66.36	22.36			
العنف الجنسي	أقل من المتوسط	62.23	30.47	F= 5.207	5 394 399	0.000 دال
	مؤهل متوسط	83.8	14.15			
	مؤهل جامعي	65.6	24.12			
	دراسات عليا	73.4	17.08			
	ماجستير	78.34	15.7			
	دكتوراه	64.56	20.09			
العنف الاقتصادي	أقل من المتوسط	57.05	29.76	F= 1.790	5 394 399	0.114 غير دال
	مؤهل متوسط	45.45	36.32			
	مؤهل جامعي	63.03	21.79			
	دراسات عليا	63.29	22.43			
	ماجستير	62.78	21.06			
	دكتوراه	64.08	20.26			

كشفت بيانات الجدول عن وجود معنوية الفروق بين المبحوثين في حدوث تأثيرات التعرض لمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي وفقًا لأنواع العنف (الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي) بحسب مُتغير المستوى التعليمي فيما عدا العنف الاقتصادي، وذلك علي النحو التَّالي:

❖ بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجسدي

بحسب مُتغير مستوى التعليم (2.269)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (5) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.047).

- بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف النفسي بحسب مُتغير مستوى التعليم (4.022)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (5) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.001).
- بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الجنسي بحسب مُتغير مستوى التعليم (5.207)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (5) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.000).
- بلغت قيمة (F) للفروق بين المبحوثين نتيجة حدوث تأثيرات التعرض للمواقع الالكترونية النسائية للمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للعنف الاقتصادي بحسب مُتغير مستوى التعليم (1.790)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مُستوي معنوية أقل من 0,05، ودرجتى حرية = (5) بين المجموعات & (399) داخل المجموعات، حيث كان مستوى المعنوية (0.114).

ومما سبق يمكن القول أن **اختبار صحة الفرض الفرعي الرابع المتفرع من الفرض الرئيسي الثالث** من فروض الدِّرَاسَةِ القائل " بوجود الفروق المعنوية بين مستوى التعليم لجمهور المرأة (عينة الدراسة) والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها نحو دور تلك المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي) فيما عدا العنف الاقتصادي." **قد انتهى إلى ثبوت صحة هذا الفرض الفرعي الرابع جزئيا**.

خاتمة الدراسة:

بلغ عدد المواد الإعلامية التي تناولت قضايا المرأة عبر الموقع الالكتروني للمجلس القومي للمرأة 178 مادة إعلامية، من بينهم نسبة 97.2% عبارة عن نصوص في مقابل نسبة 2.8% من المواد الإعلامية فيديوهات، في حين بلغ عدد المواد الإعلامية التي تناولت قضايا المرأة عبر الموقع الالكتروني للمركز المصري لحقوق المرأة 60 مادة إعلامية، من بينهم نسبة 98.8% عبارة عن نصوص في مقابل نسبة 1.2% من المواد الإعلامية فيديوهات، وتنوعت الأسباب التي تؤدي لحدوث العنف الأسري ضد المرأة ما بين العادات والتقاليد المجتمعية التي مازالت تعزز من فكرة الرجل على المرأة في بعض المناطق والمحافظات على مستوى الجمهورية بنسبة 69%، تلاه في

الترتيب الثاني عدم تكافؤ العلاقات الأسرية بنسبة 25.4%، ثم لكل من أسباب اقتصادية وكذلك لأسباب أخلاقية بنسبة 2.8% لكل منهما، وجاء نسبة 96.9% من المواد المنشورة والمتعلقة بالعنف الأسري تتناوله من المنظور الاجتماعي في مقابل نسبة 3.1% من المواد المنشورة تتعلق بقضايا فنية ناقشت العنف، وجاء نسبة 36.2% من المواد الإعلامية التي تناقش قضايا العنف متعلقة بالعنف المعنوي في مقابل نسبة 34% من المواد الإعلامية التي تناقش العنف متعلقة بالعنف المادي، ونسبة 29.8% من المواد الإعلامية التي كانت تناقش العنف متعلقة بالعنف المجتمعي، **بينما توصلت الدراسة الميدانية لوجود** علاقة ارتباطية بين معدل التعرض المرأة المصرية للمواقع الالكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي لاتجاهاتها المرأة المصرية نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي – العنف النفسي – العنف الجنسي- العنف الاقتصادي)، كما **كشفت الدراسة عن وجود** علاقة ارتباطية بين دوافع التعرض للمواقع الإلكترونية النسائية والمكون المعرفي والوجداني والسلوكي للمبحوثات نحو دور تلك المواقع في معالجة العنف الأسري بمسوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي).

في حين ثبت وجود فروق معنوية بين السمات الديموجرافية للمبحوثات (العمر والتعليم والمستوى الاقتصادي والحالة الاجتماعية) والمكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية لاتجاهاتها نحو دور المواقع الالكترونية النسائية في معالجة العنف الأسري بمستوياته الأربعة (العنف الجسدي– العنف النفسي– العنف الجنسي- العنف الاقتصادي) جزئيا.

وانطلاقًا من نتائج الدراسة التحليلية والميدانية توصي الدراسة بما يلي:

– أهمية إجراء المزيد من البحوث الإعلامية المتعلقة بأنواع العنف المتناولة في المواقع الالكترونية النسائية (الجسدي- النفسي- الجنسي- الاقتصادي)، وأن يكون هناك ربط بين هذه الأنواع الأربعة وكل من العنف الأسري والمجتمعي والعنف في العمل.

– أن يتم إعداد دراسات ميدانية لفحص تأثير العنف بكافة أنواعه على الفئات النوعية للمراة ما بين الطفلة أو الشابة أو كبار السن، والملاحظ أنه في الدراسة الحالية كان التركيز على المرأة الطفلة، في حين أن المرأة الشابة تتعرض للعنف وكذلك المرأة كبيرة السن تتعرض للعنف، وهو الأمر الذي يجب إعداد دراسات ميدانية للكشف عن أنواع العنف وأنماطه وفقًا للفئة العمرية.

– أن يكون هناك اهتمام إعلامي من حيث القائمين على البرامج وكذلك المواقع الالكترونية في استمرارية التوعية بأنماط العنف ضد المرأة وكذلك كيفية مواجهته، حيث اثبتت الدراسة الحالية فعالية الإعلام الالكتروني في إحداث تأثير على المراة من حيث تشكيل اتجاهاتها نحو العنف الممارس ضدها وكيفية مواجهته.

– أن يكون هناك اهتمام بحثي بكيفية تتبع قضية العنف ضد المرأة على مدار فترة زمنية طويلة، لكي يتم دراسة تأثير العوامل المختلفة على تغير أنماط العنف ضد المراة والمسببات الرئيسية في إحداث هذا العنف ضدها.

– تبين من التحليل الكيفي والكمي بالدراسة التحليلية تعاون المؤسسات المختلفة ما بين الاجتماعية والدينية والثقافية وغيره في التوعية بقضايا المرأة والعنف الممارس ضدها مع مراعاة اختلاف المراحل العمرية لها، وهو الأمر الذي يوصى باستمراره ويكون هناك مزيد من التعاون بين المؤسسات، وكذلك الترويج الإعلامي على مستوى الإعلام الجماهيري والالكتروني لمثل هذه المبادرات والتحالفات، لتأثيرها الإيجابي في المجتمع.

– أن يكون هناك حرص من قبل المؤسسات القائمة على مراعاة حقوق المرأة من حيث تنوع موضوعات حملاتها الإعلامية والإعلانية ولا يكون التركيز منصب فقط على القضايا الجدلية مثل العنف ضد المرأة بأشكاله كالتنمر أو ختان الإناث أو الزواج المبكر، بل يكون هناك حملات توعية تثقيفية في كافة قضايا المراة عامة وقضايا العنف على اختلاف أنواعها وتحديد قضايا العنف ضد المرأة في العمل حيث لم يكن هناك اي تسليط للضوء عليها بشكل مميز مثلما هو الأمر مع قضايا العنف الأسري.

هوامش الدراسة:

1 حداد, ناريمان. الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل, **رسالة دكتوراه**, جامعة محمد خيضر بسكرة. 2019.

2المجلس القومي للمرأة, الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة(2015-2020).

3 المرأة والإعلام في ضوء المتغيرات الراهنة، أشغال المنتدى العربي, وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية, منظمة المرأة العربية, فبراير 2014

4 ريم فؤاد منصور. العوامل المؤثرة على التنوع الإعلامي في معالجة قضايا المرأة بالصحف المصرية وعلاقتها بمستوى معرفة القائم بالاتصال: دراسة مسحية. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة المنصورة: كلية الآداب. قسم الإعلام. 2020)

5 نورهان خالد جمال محمد يوسف. معالجة الأفلام السينمائية لقضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية وعلاقتها باتجاهات الفتيات نحو الزواج: دراسة تطبيقية. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة المنصورة: كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي، 2020)

6 نجلاء جعفر عبد الوهاب.أطر تقديم قضايا المرأة في الإعلام الجديد وعلاقتها باتجاهات الجمهور إزاء هذه القضايا, **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة القاهرة: كلية الإعلام. قسم الصحافة. 2017)

7 محمد, ست البنات حسن أحمد. تناول الإعلام الإلكتروني لقضايا المرأة العربية, **رسالة دكتوراه**, كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. 2019.

8 ناريمان حداد، **مرجع سابق**.(2019).

9 خلود ماهر. الخطاب الصحفي نحو قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية وعلاقته بواقع مشاركتها الفعلية في الانتخابات البرلمانية بعد ثورة 25 يناير: دراسة تحليلية ميدانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (جامعة القاهرة: كلية الإعلام. قسم الصحافة. 2017)

10هدى على محمد حسن. العلاقة بين تعرض المرأة المصرية للقنوات الفضائية والمواقع الإخبارية على الإنترنت ومستوى المعرفة السياسية بالقضايا القومية. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة القاهرة: كلية الإعلام. قسم الإذاعة والتلفزيون. 2016)

11 عبير عبد العزيز أحمد عبد العال. علاقة الصورة النمطية الصحفية والتلفزيونية في المواقع الالكترونية بتشكيل معارف الجمهور المصري نحو الاضطهاد المجتمعي للفناة العربية. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة المنصورة: كلية الأداب. قسم الإعلام، 2021)

12 ميار أسامة محمد النواوي. العوامل المؤثرة في معالجة صحافة الحوادث لقضايا العنف ضد المرأة والطفل: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة حلوان: كلية الآداب. قسم الإعلام، 2021)

13 قرة, عائشة؛ حامدي, كنزة. تأثير النشاط النسوي الافتراضي على النساء عبر مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة تطبيقية), **مجلة الدراسات الإعلامية** - المركز الديمقراطي العربي- برلين- ألمانيا- العدد الثامن أغسطس. 2019

14 محمد, أحمد حسن على. دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا العنف الأسري, **رسالة ماجستير غير منشورة**, جامعة المنصورة، كلية الآداب قسم الإعلام. 2018.

15 عرفة, ميادة محمد. دور المنتديات النسائية على شبكة الإنترنت في تنمية الوعى لدى المرأة، دراسة تطبيقية, **رسالة ماجستير غير منشورة**, جامعة الأزهر، كلية الإعلام، 2016.

16 ساندي سيد عبد الفتاح. علاقة استخدام الصفحات النسائية على مواقع التواصل الاجتماعي بتطلعات المرأة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة: كلية الإعلام. قسم الإذاعة والتلفزيون. 2016.

17 Roddy, Jeannette K.; Gabriel, Lynne. (2019). A Competency Framework for Domestic Violence Counselling, **British Journal of Guidance & Counselling**, v47 n6 p669-681.

18 Davies, Samantha; Berger, Emily. (2019). Teachers 'experiences in responding to students' xposure to domestic violence, **Australian Journal of Teacher Education**, Issue 44, Issue 11, pp. 96-109 November.

19 Slabbert, Ilze.(2017). Domestic Violence and Poverty: Some Women's Experiences, **Social Work Practice,** v27 n2 p223-230 Mar.

20 Zombil, Henri.(2017). Hopeful Thinking: Conceptualizing a Future beyond Domestic Abuse, **ProQuest** LLC, Ph.D. Dissertation, Walden University.

21 Lea, Susan J.; Quinn, Barry; Reynolds, Patricia A. (2017). The Role and Education of Dental Care Professionals in Identifying Domestic Violence: **Report of an Audience Participation Exercise and Round Table Discussion,** Technology, Knowledge and Learning, v22 n2 p219-226 Jul.

22 بو علاق كمال. (2017).العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر, رسالة دكتوراه, كلية العلوم الاجتماعية, جامعة وهران, الجزائر.

23 Gul, Showkeen Bilal Ahmad. (2015). Women and Violence: A Study of Women's Empowerment and Its Challenges in Jammu and Kashmir, Online Submission, **Reviews of Literature** v2 n7 p1-9 Feb.

24 المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف. (2015). **العنف ضد الأطفال في مصر**, استطلاع كمي ودراسة كيفية في القاهرة والإسكندرية وأسيوط، المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف مصر، القاهرة

25 Anczewska, Marta; Roszczynska-Michta, Joanna; Waszkiewicz, Justyna; Charzynska, Katarzyna; Czabala, Czeslaw. (2013). Lessons from the Training Programme for Women with Domestic Violence Experience, Bulgarian Comparative Education Society, **Paper presented at the Annual Meeting of the Bulgarian Comparative Education Society** (11th, Plovdiv, Bulgaria, May 14-17).

26 صندوق الأمم المتحدة للسكان .(2015). مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مصر https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar_pdf_egypt.pdf .

27 فاتن أحمد على.(2001).**عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة**، المجلس الاعلى للثقافة, القاهرة ص 6.

28 السيد حنفي عوض.(2001). **الحركات النسائية العمالية، وتحديات سوق العمل**، المجلس الاعلى للثقافة, القاهرة, ص 76.

29 علياء شكري وآخرون،(2001). **علم اجتماع المرأة**، مكتب زهراء الشرق، القاهرة، ص 8.

30 إيمان ضياء الدين بيبرس.(2002). **بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر)** المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص 23-24.

(31) Stephen W.Litteljohn, **Theories of Mass Communication,** (united Kingdom:Wadsworth,2002) p14.

(5) محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2010)، ص 303.

(33) Stephen W.Litteljohn. **Op.Cit**. 2002. p:325

(34) مرفت الطرابيشي، وعبد العزيز السيد. **نظريات الاتصال**. (القاهرة: دار النهصة العربية، 2009). ص ص136-142.

(35) سامي طايع، **بحوث الإعلام**، ط1 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001). ص168.

(36) عاطف عدلى العبد.**المنهج العلمى فى البحوث الإعلامية**. (القاهرة : دار الهانى للطباعة, 1999) ص.27.

(37) شيماء ذو الفقار زغيب. **مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية فى الدراسات الإعلامية**. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية, 2009) ص ص 89-90.

(38) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. **كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة**. ط 9 (المملكة العربية السعودية: الرياض. مكتبة الرشد للنشر. 2005). ص ص 33-34.

(39) محمد عبد الحميد. **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**. (القاهرة: عالم الكتب. 1997)، ص ص 158-159.

(40) غريب السيد أحمد. **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**. (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2006). ص 48.

(41) فرج الكامل، **بحوث الأعلام والرأي العام**: تصميمها، وإجرائها، وتحليلها، ط1 (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2001)، ص 134.

● أسماء المحكمين والخبراء:

- أ.د. وفاء ثروت استاذ الإذاعة والتلفزيون – بكلية الآداب – قسم الإعلام – جامعة المنيا
- أ.م.د سلوى أبو العلا. أستاذ الصحافة المساعدة بكلية الآداب – قسم الإعلام – جامعة المنيا
- أ.د. محمد زين. أستاذ االصحافة بكلية الآداب – قسم الإعلام – جامعة المنيا - عميد كلية الإعلام بجامعة بني سويف
- أ.د. محمد سعد. -أستاذ االصحافة بكلية الآداب – قسم الإعلام – جامعة المنيا - عميد المعهد العالي للإعلام بإكاديمية الشروق

***المرمزون هم:**

. د. دعاء حامد الغوابي-. محلل إحصائي في الإدارة العامة للمرصد الإعلامي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري-.

. أ/ محمد رضوان إبراهيم- محلل إحصائي في الإدارة العامة للمرصد الإعلامي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري-.

(42) محمد عبد الحميد. **مرجع سابق**. 2010.

43 http://ncw.gov.eg/#

44 http://ecwronline.org/?page_id=8635&lang=ar

45 عبير عبد العزيز أحمد. علاقة الصورة النمطية الصحفية والتلفزيونية في المواقع الالكترونية بتشكيل معارف الجمهور المصري نحو الاضطهاد المجتمعي للفناة العربية: دراسة ميدانية وتحليلية. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة المنصورة: كلية الأداب. قسم الإعلام، 2021)

46 ميار أسامة محمد. العوامل المؤثرة في معالجة صحافة الحوادث لقضايا العنف ضد المرأة والطفل: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (جامعة حلوان: كلية الأداب. قسم الإعلام. 2021)

47 أماني أحمد السيد. دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار ظاهرة التنمر: دراسة ميدانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2020)

48 إيمان عبد القادر. دور الصحافة الالكترونية المصرية في تشكيل وعي المرأة نجاه قضية الطلاق في مصر: دراسة ميدانية. **رسالة ماجستير غير منشورة.** (جامعة المنصورة: كلية الأداب، قسم الإعلام، 2019)

49 A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents, **UNICEF**, New York, 2017. P 7.

50 عنف الشباب. منظمة الصحة العالمية. يونيو 2020. متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/youth-violence

51 آيات السيد أحمد. زواج القاصرات في الدراما التلفزيونية بالفضائيات العربية وعلاقته باتجاهات المراهقات نحوه. **رسالة ماجستير غير منشورة.** (جامعة عين شمس: كلية الدراسات العليا للطفولة. قسم الإعلام وثقافة الأطفال. 2020). ص 12

52 داليا عثمان إبراهيم. دور المسلسلات المصرية والتركية التليفزيونية في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو الزواج. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (جامعة القاهرة: كلية الإعلام. قسم الإذاعة والتلفزيون، 2015). ص 75

53 Shehzad Noorani. **Child Protection**. UNICEF. 2017. Available at: https://www.unicef.org/egypt/child-protection-

54 إطلاق المرحلة الثالثة من الحملة القومية لحماية الأطفال من العنف "أولادنا". منظمة اليونيسيف. 2019. متاح على الرابط الالكتروني:-https://www.unicef.org/egypt/ar/press-releases/launch-third-phase-awladna-national-campaign-end-violence-against-children

55 هيثم محمد محمد. تناول المواقع الالكترونية للصحف المصرية لقضايا العنف الأسري: دراسة تحليلية وميدانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (جامعة سوهاج: كلية الإعلام، قسم الإعلام. 2020)

56 **التقرير العالمي لعام 2014 عن وضع الوقاية من العنف**. منظمة الصحة العالمية. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2015. ص 2.

57 ميرال صبري أبو فريحة. **الإعلام والقانون في حماية الطفل العربي**. ط1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015) ص 30

58 David N Jones, Anton Florek. Child Sexual Exploitation: A study of international comparisons Desk **Review for the Department for Education**. Office for Public Management, July 2015. P 5

59 ماري لويزا بالمر، وفالنتينا بالتاغ؛ وكاثلين سترونغ؛ وبروس ديك، وديفيد روس. **تسريع العمل العالمي من أجل صحة المراهقين: إرشادات لدعم التنفيذ في البلدان- موجز**. منظمة الصحة العالمية. 2018. ص 12

60 دعاء محمد عبد المعبود. المسئولية الاجتماعية لصحافة المواطن في معالجتها لبعض قضايا الأسرة المصرية ومدى مصداقيتها لدى الشباب الجامعي. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (جامعة بنها: كلية التربية النوعية. قسم الإعلام التربوي، 2019)

61 هيثم محمد محمد. **مرجع سابق**. 2020.